

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - قطب شتمة -

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ



عنوان المذكرة:

الإنقلابات العسكرية في تركيا "1960-1980" - الأسباب و النتائج -

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر

- إشراف الدكتور:

ميسوم بلقاسم

- إعداد الطالبة:

نور آجقو

السنة الجامعية: 2016 / 2017

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقني وأعانني، فهو الذي بيده العون ومنه التوفيق. وبعد:

إعترافاً بالفضل لأهله واستجابة لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم " لا يشكر الله من لا يشكر الناس"، أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذي المشرف الدكتور " ميسوم بلقاسم " الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث وما بذله من جهد.

كما أتقدم بالشكر والتقدير للأساتذة في قسم التاريخ بجامعة محمد خيضر بسكرة كل بإسمه على ما قدموه لي من توجيهات ونصائح.

كما أتوجه بالشكر الجزيل ووافر الإمتنان والعرفان إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد لإنجاز هذا العمل المتواضع .

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

المختصر	معنى المختصر
تح	تحرير
تر	ترجمة
تع	تعريب
تق	تقديم
ج	الجزء
ح ع 1	الحرب العالمية الأولى
ح ع 2	الحرب العالمية الثانية
د د	دون دار
د ب	دون بلد
د س	دون سنة
ص	الصفحة
ط	الطبعة
ع	العدد
مج	المجلد
مر	مراجعة

المقدمة

حاولت تركيا منذ قيام الجمهورية 1923 أن تسلك منهاجا جديد في سياسيتها الداخلية والخارجية، وهي التوجه الغربي وإتباع سلوك سياسات الدول الغربية التي لم تدل فقط على غياب رمز الخلافة الإسلامية العثمانية الأصيلة بل غياب من ينادي بإسلامية قضايا المسلمين، وبهذا دخلت تركيا مرحلة جديدة يشوبها التناقض فأصبحت خليط من الإسلام والعلمانية والدكتاتورية والديمقراطية وحكم العسكر وشارع يملؤه الإسلام ودستور يحاربه.

لكن بعد الحرب العالمية الثانية حل نوع من التغيير وخصوصا بعد سن قانون تعدد الأحزاب حيث برز الحزب الديمقراطي، هذ الأخير أخذ يغازل شعور المواطن التركي الديني الإسلامي بالسماح ببناء المدارس وخاصة في القرى التي مازالت تحتفظ بشيء من تراثها الإسلامي الأصيل، وتم ذلك بالفعل في سنة 1947 حيث تم إنشاء بعض الجمعيات الإسلامية التي تطالب برجوع بعض المظاهر الإسلامية، وعزز هذا التطور والتغيير الحاصل صعود عدنان مندريس إلى رئاسة وزراء تركيا وفي مثل هذه الظروف نشط الإتجاه الإسلامي بشكل نسبي .

هذه التطورات والتغيرات لم تكن خافية على المؤسسة العسكرية، التي أصبحت تلعب دورا بارزا في السياسة التركية وأصبح للجيش طبيعة خاصة بسبب الجذور التاريخية والإيديولوجية لبناء الدولة ذاتها على يد مصطفى كمال أتاتورك القائمة على الأسس العلمانية، وإعتقادهم أن سبب تطور الإمبراطورية العثمانية وتدهورها عسكريا كان لإرتباطها بالأقطار العربية والإسلامية وتحفظهم من صعود التيار الإسلامي وتدخله في السياسة التركية .

هذا ما جعل الجمهورية التركية تتعرض إلى سلسلة من الانقلابات العسكرية منذ قيامها إلى حد الآن، كان الجيش فيها من المؤثرات الكبرى في كبح جماح الأحزاب السياسية الغير موالية إليها منطلقا من مبدأ الحفاظ والدفاع عن المبادئ الجمهورية القومية .

ونظرا لهذه الإعتبارات فإن إهتمامنا شغلنا بهذا الموضوع الموسوم " بالإنقلابات العسكرية في تركيا " (الأسباب والنتائج) وقد حددنا موضوع دراستنا بالفترة الممتدة ما بين (1960-1980) كونها الفترة التي بدأ يظهر فيها الصراع المباشر بين السلطة السياسية والمؤسسة العسكرية .

الإشكالية:

ما طبيعة الانقلابات العسكرية في تركيا خلال الفترة (1960-1980)؟

وتدرج تحت هذه الإشكالية العامة مجموعة من التساؤلات الفرعية نذكرها كالتالي :

- 1- ماهي أهم التطورات التي شهدتها الدولة التركية بعد إنقلاب مصطفى كمال أتاتورك على الخلافة العثمانية ؟
- 2- ماهي مختلف الظروف التي عرفتتها تركيا قبيل حدوث الانقلابات ؟
- 3- فيما تتمثل أهم الدوافع التي كانت وراء قيام كل إنقلاب ؟
- 4- ماهي مختلف النتائج المترتبة عن كل إنقلاب ؟
- 5- فيما تكمن ردود الفعل الداخلية والخارجية على هذه الانقلابات ؟

خطة الدراسة :

للإجابة على الإشكالية تمت معالجة الموضوع وفق الخطة التالية :

المقدمة : تناولت فيها إحاطة شاملة للموضوع بمختلف نواحيه .

الفصل التمهيدي : يتناول دراسة دور مصطفى كمال أتاتورك في إسقاط الخلافة الإسلامية العثمانية وقيام الجمهورية التركية القومية، وفيه تم التطرق إلى التعريف بشخصية كمال أتاتورك وإلى الأسباب التي كانت وراء سقوط الخلافة ومختلف النتائج المترتبة على قيام الجمهورية وردود الفعل وراء قيامها.

الفصل الأول : والمعنون بالإنقلاب العسكري الأول 1960 في تركيا العلمانية، حيث تناولت من خلاله بداية التحضير للإنقلاب والظروف التي كانت تحيط بتركيا قبيل فترة الإنقلاب ومختلف النتائج المترتبة عليه وأخيرا ردود الفعل الداخلية والخارجية حوله .

الفصل الثاني : والموسوم بالإنقلاب العسكري الثاني في تركيا 1971، وقد تطرقت من خلاله إلى مختلف الممهدات والتحضيرات التي كانت وراء الإنقلاب و النتائج وردود الفعل الداخلية والخارجية وراءه .

الفصل الثالث : جاء بعنوان الإنقلاب العسكري الثالث في تركيا العلمانية 1980، تناولت فيه التغييرات السياسية قبيل حدوث الإنقلاب والدور الذي لعبه كنعان إيفرين في السياسة الداخلية التركية وحاولت رصد ومعرفة كل الأسباب التي كانت وراء هذا الإنقلاب الأخير ومعرفة النتائج وردود الفعل الداخلية والخارجية حوله .

خاتمة : تناولت من خلالها أهم الإستنتاجات المتحصل عليها .

أهمية الموضوع :

1-تكمّن أهمية الدراسة في الوقوف على معرفة الحياة الداخلية في تركيا من نواح متباينة خلال الفترة المراد دراستها، بإعتبارها فترة زاخرة بالأحداث بالغة التأثير وذات المساس بمسألة بحث تركيا لنفسها عن هوية سياسية واضحة المعالم.

2- كذلك دراسة تاريخ الإنقلابات العسكرية في تركيا وتحليل كل إنقلاب على حدى، حيث تم تسليط إهتمامي على مختلف الدوافع والأسباب التي كانت وراء حدوثها ومعرفة نتائجها وإنعكاساتها على الصعيد الداخلي وما تأثيرها على تحديد مسار تركيا الخارجي .

أسباب إختبار الموضوع:

هناك عدة أسباب عديدة دفعتني لدراسة هذا الموضوع تتلخص فيما يلي :

الأسباب الذاتية:

- التعلق و الميل الشخصي لدراسة تاريخ تركيا عامة ودراسة أوضاعها العسكرية والسياسية خاصة.
- الرغبة الخاصة في دراسة الأحداث التي مرت بها تركيا في فترتها المعاصرة وتسليط الضوء على أهم النزاعات الداخلية مابين السلطة الحاكمة ذات التوجه الديني الإسلامي ومابين المؤسسة العسكرية العلمانية .
- إكتشاف الأسباب والتداعيات التي كانت وراء الانقلابات خلال الفترة (1960-1980) والدور التي لعبته المؤسسة العسكرية في تأجيج الصراع وإشعال نار فتيل الفتنة .

الأسباب الموضوعية :

- أهمية الموضوع كون الانقلابات العسكرية في تركيا تعد من بين أبرز وأكبر النزاعات التي شهدتها تركيا في فترتها المعاصرة .
- تسليط الضوء على مسار الانقلابات العسكرية في تركيا ليس لإستعراضها فحسب بل للتعرف على مختلف الظروف والأسباب التي دفعت بالمؤسسة العسكرية التركية للقيام بمثل هذه الانقلابات.
- دراسة وتحليل الظروف التي كانت وراء قيام كل إنقلاب عسكري خلال الفترة المحددة وكيف كانت نتائجها على مسار تركيا .

أهداف الدراسة :

- 1- الاطلاع وتتبع الأوضاع والتطورات التي شهدتها تركيا قبل حدوث موجة الانقلابات العسكرية المباشرة.
- 2- التعريف بمختلف التحضيرات التي سبقت حدوث كل إنقلاب.
- 3- الوقوف على العوامل التي مهدت لهذه الانقلابات.
- 4- إبراز التغييرات والتحولات التي أحدثتها الانقلابات على مسار تركيا .

المنهج المعتمد :

نظرا لطبيعة الموضوع فقد إعتمدت على المناهج التالية:

المنهج التاريخي : وهو ضروري في أي دراسة، وذلك لتتبع المسار التاريخي والكرونولوجي للدولة التركية وإستعراض أهم الوقائع والأحداث .

المنهج الوصفي التحليلي : وذلك لملائمته مع موضوع الدراسة من خلال وصف وتحديد أهم الأسباب والنتائج التي كانت وراء حدوث الانقلابات بالإضافة إلى تفكيك الأحداث والتطورات التي مرت بها تركيا خلال هذه الفترة وإعادة ربطها ببعضها البعض وإعطائها تفسيرات مع تحليل بعض المعطيات التي كانت وراء كل إنقلاب للخروج في الأخير بتقييم لكل انقلاب .

الصعوبات :

1- تتعلق صعوبات الدراسة بطبيعة الموضوع الذي يحتاج إلى دراية واسعة بالجانب العسكري والسياسي.

2- كما أن طبيعة الموضوع تتطلب الحصول على الوثائق والتقارير الرسمية التي تخص فترة الانقلابات والتي معظمها تصدر باللغة التركية ويصعب الحصول عليها .

أما فيما يخص المصادر والمراجع التي إعتدنا عليها في إنجاز هذه الدراسة نذكر أهمها:

- **كتاب قصة أردوغان لمؤلفه " راغب السرجاني "**، حيث إستعرض الكاتب من خلال دراسته هذه الحقائق التاريخية حول سقوط الخلافة الإسلامية وقيام الجمهورية التركية القومية على يد " مصطفى كمال أتاتورك "، كما إستعرض تاريخ الحركة الإسلامية في ظل الدولة العلمانية الأتاتورية، والتي حمل لواء الجهاد فيها الزعيم المسلم " نجم الدين أربكان " .
- **كتاب العسكر والدستور في تركيا لمؤلفه " طارق عبد الجليل "**، حيث إستعرض الباحث من خلال هذه الدراسة العلاقة بين العسكر والدستور في تركيا، مع تحليل الظروف التاريخية والسياسية والاجتماعية لهذه العلاقة، وطرح رؤى لما قد تكون عليه في المستقبل.
- **كتاب الصراع السياسي في تركيا لمؤلفه " فلاديمير إيفانوفيتش دانيلوف "**، حيث تطرق هذا الكتاب بالتفصيل للصراعات التي ترافقت مع الانقلابات العسكرية الثلاث في تركيا (1960-1971-1980)، وأيضا إلى الأسباب الجوهرية لهذه الانقلابات، وكذا علاقة الأحزاب السياسية في تركيا بمختلف توجهاتها مع الجيش ودورها في تأجيج الصراع بين الأطراف الثلاث: الجيش الإسلامي والعلمانيون.

- كتاب النظام السياسي في تركيا لمؤلفه " أحمد نوري النعيمي " ، الذي تطرق فيه عن مختلف الأسباب والمجريات وأهم النتائج المترتبة عن كل إنقلاب، وكذا عن مختلف الأحزاب السياسية المعاصرة الموجودة آنذاك.

الفصل التمهيدي

إنقلاب مصطفى كمال أتاتورك على الخلافة الإسلامية ونتائجها.

أولاً: شخصية مصطفى كمال اتاتورك.

ثانياً: أسباب إسقاط الخلافة الإسلامية.

ثالثاً: نتائج إسقاط الخلافة الإسلامية .

رابعاً: ردود الفعل على إسقاط الخلافة.

الفصل التمهيدي إنقلاب مصطفى كمال أتاتورك على الخلافة الإسلامية ونتائجها.

الفصل التمهيدي: إنقلاب مصطفى كمال أتاتورك على الخلافة الإسلامية ونتائجها.

تعد الدولة العثمانية من أبرز الدول التي شغلت حيز كبير من حيث الزمان والمكان إذ عاشت أكثر من ستة قرون وامتدت رقعتها إلى آسيا واروربا وإفريقيا، حيث إستطاعت أن تجمع معظم المسلمين تحت راية واحدة وخليفة واحد، وخاضت خلال هذا التاريخ العديد من الحروب على مختلف الجبهات كان النصر حليفها في معظم الأحيان، وظلت رغم ضعفها تقف بالمرصاد ضد أعداء الإسلام الذين عملوا على تصفيتها، وبهذا حرصت اوروبا على إصطناع رجل تتراجع أمامه الشعوب وتعمل من خلاله القضاء على الخلافة العثمانية الإسلامية .

أولا : شخصية مصطفى كمال اتاتورك.

ولد سنة 1880 في مدينة سالونيك¹، من أكبر مدن المملكة العثمانية يوجد بها أكبر الفئات اليهودية²، أمه تدعى زبيدة وأبوه علي رضا أفندي كان منعزل مكروه من زملائه وكثير الشغب والمشاكسة مع أساتذته وكان محب التعدي على الآخرين وشرس الطباع في مخالطته لأبناء حيه الذين هم في سنه³، فألحق مصطفى كمال إلى مدرسة دينية التابعة لأحد الجوامع بقريته رغبة من أمه حيث بدأ يتلقى أول مفاهيم الدين الإسلامي إلا أنه لم يبدي أي إهتمام لما يسمع أو يقرأ أو يحفظ من أمور الدين ولم يكد أن ينهي عامه الدراسي الأول حتى أصبح يرفض العودة إليها رغم إلحاح والدته، ثم نقل إلى مدرسة أخرى تقوم بتدريس العلوم الزمنية فأظهر رغبته بهذا النوع الجديد من العلم، وبعد وفاة والده اضطرت أمه للرحيل إلى بيت شقيقها

¹ سالونيك: مدينة رومية قديمة جدا واقعة في جنوب بلاد مقدونية على بحر الأرخيل، كان إسمها ترما ثم أطلق عليها إسم أخت إسكندر الكبير المسماة تسالونيك . انظر: محمد فريد بيك المحامي، تاريخ الدولة العثمانية العلية، تح: إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، 1994، ص133.

² جرجي زيدان، الإنقلاب العثماني، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2012، ص1.

³ مصطفى الزين، نذب الاناضول، ط1، رياض الرئيس للنشر، قبرص، 1991، ص17.

الفصل التمهيدي إنقلاب مصطفى كمال أتاتورك على الخلافة الإسلامية ونتائجها.

الفلاح بقرية تدعى (لازاسان) فإضطر أن يحيا حياة الفلاحين، وهي حياة لم تكن أفضل من مستوى التي كان يعيش عليها سابقا عند والده¹، إلا أن هذا النمط لم يعجبه فقرّر الرجوع إلى سالونيك والتحق بأحد مدارسها لكن لطباعه الصعبة تم طرده وبذلك قررت والدته وشقيقها إدخاله مدرسة عسكرية ، وبالفعل دخل إليها سنة 1893 بعد اجتيازه إمتحان الدخول بنجاح، وأقبل بهذه الكلية بحماس بالغ على الدراسة العسكرية حتى أحرز فيها تفوقا باهرا².

التحق بالجيش الخامس في دمشق ضابط برتبة رائد وهو لايزال في السن 25 من عمره وفي الشام عين لواء الفرسان الثلاثين وبقي هناك لمدة سنتين وتدرّب وأصبح برتبة أغاس وهي رتبة بين الرائد والمقدم، وبمساعدة أصحابه نقل إلى سالونيك في سنة 1907 وعين في دائرة الجيش الثالث³.

أما عداوته للإسلام تظهر جليا عند تخرجه من كلية الأركان برتبة رائد عام 1905 عندما خاطب لأصحابه من الضباط قائلا "أيها الأصدقاء سيذهب كل منا الآن الى رفقة أحد البشوات العثمانيين وكلهم في غفلة وإنخداع لفكرة العالم الاسلامي" فهو إعتبر نفسه خارج عن محيط الجيش العثماني عندما قال البشوات العثمانيين وهذه العبارة لا يقولها سوى أجنبي مرتد⁴.

¹ عبد الله العزام، المنارة المفقودة، ط1، مركز شهيد عزام، الإعلامي للنشر والتوزيع، (د - س) (د - ب)، ص5.

² فتحي بشير البلعاوي، حياة مصطفى كمال أتاتورك ودوره في هدم الخلافة الإسلامية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص10.

³ مصطفى محمد الطحان، تركيا التي عرفت من السلطان إلى نجم الدين أربكان، الكويت، 2007، ج2، ص152.

⁴ عبد الله العزام، المرجع السابق، ص ص 6-7.

الفصل التمهيدي إنقلاب مصطفى كمال أتاتورك على الخلافة الإسلامية ونتائجها.

فهو كان يعتقد أن ضرورة مغادرة تركيا إلى أوروبا يتحتم مغادرتها للإسلام وقطعها مع هذا الإرث¹.

أصبح كمال أتاتورك يتأسس جمعية " الوطن السرية " بإيعاز من أقرانه وأصدقاءه، فهذه الجمعية كانت تحضى بعطف كبير من الضباط حتى المسؤولين في الكلية الحربية، ولكن إكتشفت الدولة أمر الجمعية فزج بكمال أتاتورك وأصدقاءه في السجن ولكن سرعان ما أطلق سراحه هو وزملائه².

أثناء توجه مصطفى إلى سوريا وجد فيها ثورات ضد الحكم العثماني لم يكثر لها فكان منشغل في تكوين خلايا سرية لجمعية الوطن الثورية لكنه مالبت أن يرجع إلى سالونيك، ورغم إكتشاف البوليس السري أمر رحلته إلا ان أصدقاءه ساعدوه على التنقل دون عراقيل³.

¹ محمد جكيب، أشواق النهضة والإنبعاث قراءات في مشروع الأستاذ فتح الله كولن، دار النيل للطباعة والنشر ، القاهرة، 2013، ص67.

² مصطفى محمد الطحان، المرجع نفسه، ص 152.

³ مصطفى محمد الطحان، المرجع نفسه.

الفصل التمهيدي إنقلاب مصطفى كمال أتاتورك على الخلافة الإسلامية ونتائجها.

عندما عاد إلى سالونيك وجد كمال أتاتورك معظم رفاقه في جمعية الوطن قد إنخرطوا في جمعية جديدة إسمها (الإتحاد والترقي)¹، وفي هذه الأوقات كان زعيم الصهيونية هرتزل² مع زعيم الجالية اليهودية في أزمير في مقابلة السلطان عبد الحميد الثاني³، لإقناعه بالتخلي عن فلسطين كي يتمكن يهود العالم من جعلها وطن قومي لهم، إلا أن السلطان عبد الحميد الثاني رفض هذا الأمر⁴

إزاء هذا قرر المؤتمر الصهيوني العالمي الإنتقام منه وإزاحته عن العرش وتحريض الضباط الأتراك الناقلين منه على قلب نظام الحكم وذلك في ربيع عام 1908 ، وبدوره أعلن السلطان تطبيق دستور "مدحت باشا" الذي وضعه عام 1876 وقام بحركة تصحيحية في نيسان 1909 عندما لجأ الإتحاديون إلى القائد الأعلى للقوات العثمانية في مقدونيا وهو عربي من أصل عراقي يدعى "محمد شوكت باشا" ، لكنه تأمر مع الإتحاديين وخلع السلطان وسجنه في قصر صغير في سالونيك تحت حراسة مشددة وإختار الإتحاديون محمد رشاد سلطان بديلا وبذلك أصبح الحكم بيد الإتحاديين⁵.

¹ الإتحاد والترقي : هو أول حزب سياسي ظهر في الدولة العثمانية ،وأصبح هذا الحزب هو صاحب السلطة الحقيقية، وكان معظم أعضائه من الماسونيين، وكان ضباط الجيش العثماني هم أبرز الإتحاديين وعلى رأسهم كمال أتاتورك. ينظر: عبد الله العزام، المرجع السابق ، ص3.

⁵ ثيودور هرتزل: (1860-1904) مؤسس الصهيونية الحديثة في المجر، تعلم في المدارس اليهودية، أصبح صحفيا في باريس، نال شهادة دكتوراه في القانون، مات في المجر، ونقل جثمانه إلى فلسطين 1949. أنظر: المنجد في الاعلام ، ط26، مطابع نصر الله دار المشرق، بيروت، 2003، ص345.

³ عبد الحميد الثاني: (1842-1918) سلطان عثماني (1876-1909) يعتبر أحد أشهر سلاطين بني عثمان قاطبة، وأكثرهم حنكة ودهاء وأشدهم مقاومة للتدخل الغربي في شؤون الإمبراطورية العثمانية، يعتبر أحد رعاة الجامعة الإسلامية، خلع من العرش عام 1909 . أنظر منير البعلبكي، معجم أعلام المورد، دار العلم للملايين، بيروت، 1992، ص 1881.

⁴ مصطفى محمد الطحان، المرجع السابق، ص153

⁵ مصطفى محمد الطحان، المرجع نفسه.

الفصل التمهيدي إنقلاب مصطفى كمال أتاتورك على الخلافة الإسلامية ونتائجها.

في بداية الحرب العالمية الأولى عين كمال أتاتورك قائد في شبه جزيرة غاليبولي¹ و نزلت في هذه المنطقة القوات البريطانية لكن لم يستطع كمال أتاتورك زحزحة الإنجليز من مواضعهم التي إحتلوها ثم توجه إلى جهة القفقاس على حدود روسيا و أطلق عليه لقب محرر القفقاس، وفي الجهة الروسية تولى قيادة الجيش السابع لكنه عاد إلى إستانبول² و طلب منه بقيادة الجيش الخامس للمرة الثانية و شارك في العديد من المؤتمرات و المعاهدات³.

توفي أتاتورك سنة 1938 و قد عاش دون زوجة و دون أولاد عدا زوجته " لطيفة هانم " التي أقامت معه سنة و لم تصبر على فسقه، وحين كان على فراش الموت إستدعى (بيبيرس لورين) السفير البريطاني إلى قصر الرئاسة في استنبول وعرض عليه أن يخلفه في منصب الرئيس لكن السفير إعتذر على قبول المنصب⁴.

ثانيا : أسباب إلغاء الخلافة الإسلامية.

1- دور حزب الإتحاد والترقي في المؤامرة:

عاشت الدولة العثمانية في أواخر عهدها تغيرات ملحوظة كانت تنذر بآثار وإنعكاسات وخيمة ومدمرة لكيانها ووجودها مهدت لإلغائها وقيام الجمهورية التركية، وكان لقيام جمعية

¹ارمسترونج، الذئب الأغبر مصطفى كمال اتاتورك، دار لهلال، مصر، 1952 ص 78.

² استانبول: كان إسمها بيزنطة نسبة إلى مؤسسها بيزاس وهو بحار يوناني، وفي عهد السلاطين آل عثمان سميت استانة وهي كلمة يونانية معناها المدينة كما سميت دار السعادة، وتعتبر هذه المدينة التي سماها المؤرخون بمدينة المآذن أكبر وأعرق المدن التركية اليوم، فقد كانت عاصمة الدولة العثمانية مايقارب 400عام، وهي تعتبر العاصمة التجارية والسياحية للجمهورية التركية. أنظر: الملحقة الثقافية السعودية في تركيا، المرجع السابق، ص 10.

³ عبد الله العزام، المرجع السابق، ص7.

⁴ عبد الله العزام، المرجع نفسه، ص18.

الفصل التمهيدي إنقلاب مصطفى كمال أتاتورك على الخلافة الإسلامية ونتائجها.

الإتحاد والترقي كأحد العوامل التي كانت وراء سقوط نظام الخلافة وقيام النظام الجمهوري في تركيا¹.

كان حزب الإتحاد والترقي في الأصل جمعية سرية أنشأها بعض أعضاء تركيا الفتاة عام 1890، ومن أهدافها المعلنة الدعوة إلى الحريات وإعلان الدستور، أما أهدافه الخفية فكانت إسقاط الخلافة وتمزيق وحدة العالم الإسلامي والسيطرة عليه² ونشأة هذا الإتحاد كان في محفل ماسوني³ والذي تم تأسيسه من طرف قارصوه اليهودي⁴.

وفي عهد السلطان عبد العزيز⁵ برز بشكل كبير نشاط الجمعية، فإنحصر نشاطها في معادات نظام الخلافة من خلال إصدار صحف تتدد ضدها وذلك عن طريق دوائر البريد الأجنبية والتي تميزت بالحرية المطلقة داخل الدولة⁶.

ندد أعضاء الإتحاد والترقي بإعلاء القومية التركية فوق أي عرق أو قومية أخرى وطالبوا بإقصاء السلطان العثماني والحكم بالنظام الدستوري النيابي، ونتيجة لهذه الضغوطات لبت رأيهم

¹ راغب السرجاني، قصة أردوجان، ط4، أقلام للنشر والتوسيع والترجمة، القاهرة، 2011، ص14.

² جمال عبد الهادي محمد مسعود، المجتمع الإسلامي المعاصر، دار الوفاء للطباعة والنشر، (د - ب)، 1995، ص59.

³ الماسونية: منظمة سرية محكمة التنظيم تهدف إلى ضمان سيطرة اليهود على العالم فهي أقوى منظمة عبر التاريخ، وجل أعضائها من الشخصيات المرموقة. أنظر: مؤسسة سلطان عبد العزيز آل سعود الخيرية، الموسوعة العربية العالمية 22-م المدروان، ط2، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، 1999 ص88.

⁴ قارصوه: يهودي من مدينة سالونيك، كان له دور فعال في الحياة السياسية التركية، وكان عضو بارز في لجنة الإتحاد والترقي، وعضو في المجلس النيابي عن سالونيك عام 1908 أنظر: هدى درويش، حقيقة يهود الدونمة في تركيا (وثائق جديدة)، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الزقاريق، مصر، (د - س)، ص38.

⁵ السلطان عبد العزيز: (1830-1876) سلطان عثماني حاول إصلاح الدولة وتعزيز التعليم، إتمس بالإستبداد المطلق والإنفاق المبالغ فيه وسبب مشكلة المديونية، وخلع من طرف وزراءه عن العرش عام 1876، وتقول الروايات أنه قتل أو انتحر بعد أيام معدودات. أنظر: منير بعلبكي، معجم أعلام المورد، دار العلم للملايين، بيروت، 1992، ص1881.

⁶ جمال عبد الهادي محمد مسعود، المرجع السابق، ص59.

الفصل التمهيدي إنقلاب مصطفى كمال أتاتورك على الخلافة الإسلامية ونتائجها.

وأصدرت دستور 1876 وأنشأوا صحيفة تعبر على لسان حالهم سميت " الحرية " صدرت في العاصمة البريطانية لندن¹.

لقد حققت جمعية الإتحاد والترقي نجاحا ملحوظا وإستطاعت أن تصبح السلطة الحقيقية في الدولة العثمانية في الفترة الممتدة ما بين (1908-1918) بعد القضاء على السلطان عبد الحميد الثاني² بعد ما قام هذا الأخير بإلغاء العمل بدستور 1876 وحل البرلمان بحجة الحرب العثمانية الروسية (1876-1877)، قوبل هذا العمل بالإنقلاب السلمي مما اضطر على تشكيل حكومة و إعادة العمل بالدستور³.

2- يهود الدونمة وعلاقتهم بالإتحاديين ودورهم في إلغاء الخلافة وإسقاطها :

لقد كانت الرؤوس الحقيقية التي تقف وراء ترسيخ وتقوية جمعية الإتحاد والترقي هي رؤوس يهودية، حيث كانت تتلقى الدعم المالي من يهود الدونمة⁴ ويهود سالونيك الذين قدموا تسهيلات لهذه الجمعية، وهذا ما جعل ليهود الدونمة يد في التحكم في الجمعية، وإتبع كل من الإتحاديين وهم أعضاء جمعية الإتحاد والترقي واليهود السياسة المركزية في الحكم ولم يمنحوا سكانها أي فرصة للمشاركة في الحكم بل إتبعوا سياسة الحكم الإستبدادي المركزي⁵، حيث

¹ راغب السرجاني، المرجع السابق، ص 14.

² هدى درويش، المرجع السابق، ص 63.

³ جمال عبد الهادي محمد مسعود، المرجع السابق، ص 59.

⁴ **الدونمة** : لفظة الدونمة مشتق من الكلمة التركية دونمك وهي صفة تعني العائد، والمفهوم الإجتماعي لتلك اللفظة تعني المرتد أو المتذبذب بينما نفس اللفظة من الناحية الدينية تعني المذهب اليهودي الجديد الذي دعا إليه الحاخام سبتاي، عندما إدعى النبوة وأطلق على نفسه لقب (المسيح المنتظر)، حيث جمع حوله معظم اليهود والقاطنين في الدولة العثمانية، وعرفوا فيما بعد بالدونمة أو السبطائين، أما المفهوم السياسي لهذه اللفظة فيعني يهود المسلمين الذين لهم كياناتهم الإجتماعي والديني الخاص. أنظر : محمد جمال الدين العلوي، **يهود الدونمة والإنقلاب السياسي العثماني 1908**، في، مجلة دراسات إقليمية ، العدد 21، جامعة الموصل، العراق، 2011، ص 225 .

⁵ سليمان بن صالح الخراشي، **كيف سقطت الدولة العثمانية؟** دار القاسم للنشر، الرياض، 1420هـ، ص ص 47-48.

الفصل التمهيدي إنقلاب مصطفى كمال أتاتورك على الخلافة الإسلامية ونتائجها.

قامت هذه الجمعية على إثارة المشاعر القومية عند الأتراك تحت حلم الطورانية التي نادى بمفاهيم جديدة مثل: الوطن - الدستور - الحرية¹.

لقد كان لمشاركة الدولة العثمانية في ح ع 1 (1914-1918) نتائج وخيمة على الدولة العثمانية، أدى إلى ضياع البلاد ودخول جيوش الحلفاء وسيطرتهم عليها وعلى المضائق وإحتلال اليونان الأقسام الغربية من الدولة وإنقسام الولايات من الدولة وتحولها إلى دويلات صغيرة، سيطرت عليها دول الحلفاء طبقاً لبنود معاهدة سايكس بيكو²، وإقامة الصهاينة وطن قومي على الأراضي الفلسطينية تنفيذ لوعده بلفور³ المشؤوم⁴.

3- مصطفى كمال أتاتورك ودوره في إلغاء الخلافة وقيام الجمهورية التركية :

بدأت أول خطوات كمال أتاتورك نحو إلغاء الخلافة، بإلغاء السلطنة أولاً وأن الخليفة ليس بيده من الأمر شيئاً، وبعد أن إستتب له هذا التغيير تقدم خطوة إلى إلغاء الخلافة، فكان ينظر لهذه الأخيرة على أنها رمز لتخلف تركيا وعجزها عن السير في طريق التقدم وكان يرى في الخليفة رجل يعمل على إشباع شهواته ومصالحه على حساب الشعب⁵.

¹ على محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط ، مؤسسة إقرأ، القاهرة، 2005، ص 457.

² معاهدة سايكس بيكو : جرت بين فرنسا وبريطانيا وروسيا القيصرية على إقتسام مناطق الدولة العثمانية، وقعت عام 1916، وكان على صورة تبادل وثائق بين وزارات خارجية الدول الثلاث، تم الكشف عن الإتفاق بوصول الشيوعيين إلى سدة الحكم في روسيا، مما أثار الشعوب التي تمسها الإتفاقية وأخرج فرنسا وبريطانيا. انظر : سمعان بطرس، العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين، ط2 ، مكتبة الأنجلو المصرية، 1980م ، ص 15.

³ وعد بلفور : هو ذلك الوعد الذي أصدرته الحكومة البريطانية بإنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين، وذلك في الثاني من نوفمبر عام (1917) أنظر : سمعان بطرس، المرجع نفسه، ص ص 22-25.

⁴ علي محمد الصلابي، المرجع السابق، ص 76.

⁵ طارق زياد التركي ، السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية - عثمانيون جدد أم علمانية مؤمنة ؟ - مؤسسة الوراق للنشر، عمان ، 2013، ص 72-73.

الفصل التمهيدي إنقلاب مصطفى كمال آتاتورك على الخلافة الإسلامية ونتائجها.

وبالفعل تم إلغاء الخلافة بموجب القرار الذي وافق عليه المجلس الوطني تحت رقم 1338 في نوفمبر 1922، كما كان كمال آتاتورك قد أصدر من المجلس الوطني الكبير قرارا بالإبقاء على نظام الخلافة وأن تظل في البيت العثماني بشرط أن تستند كنظام إلى الدولة التركية، وأن يكون المجلس الوطني هو المسؤول الوحيد عن إختيار الخليفة العثماني، فهرب السلطان محمد السادس¹ ليخلفه عبد المجيد الثاني² ولكن كخليفة للمسلمين وليس سلطانا، وذلك في 19 نوفمبر 1922³.

وبعد تولية الخليفة عقد مؤتمر لوزان وحضره وفد أنقرة فقط، حيث وضع رئيس الوفد الإنجليزي أربعة شروط للاعتراف بإستقلال تركيا وعلق نجاح المؤتمر على تحقيقها وهي⁴ :

- إلغاء الخلافة الإسلامية إلغاء تاما .
- إعلان علمانية الدولة وقطع كل صلة لها بالإسلام.
- طرد الخليفة وجميع آل عثمان خارج الحدود ومصادرة أموالهم وأملاكهم .
- إختيار دستور مدني بدلا من الدستور العثماني المستمد من الشريعة الإسلامية .

وأمام تهديد كمال آتاتورك لأعضاء المجلس قرر هذا الأخير إلغاء الخلافة بناء على التقرير المقدم من خمسين نائبا بموجب القوانين المرقمة (429، 430، 431) وذلك في 03 مارس 1924 وقد تضمن القرار¹ :

¹ محمد السادس : هو محمد وحيد الدين (1816-1926) أحد سلاطين بني عثمان (1918-1922)، حاول ان ينهج نهج أخيه الأكبر السلطان عبد الحميد الثاني في الحكم المركزي والفردى، خلع من طرف الوطنيين، بزعمامة كمال آتاتورك عن العرش، فر إلى مالطا .أنظر: منير البعلبكي، المرجع السابق، ص 419.

² عبد المجيد الثاني : (1868-1944) آخر الخلفاء العثمانيين (1922-1924)، انتخب من طرف الجمعية الوطنية الكبرى كخليفة في 18 نوفمبر 1922 بعد أن ألغى كمال آتاتورك السلطنة . منير البعلبكي، المرجع نفسه ، ص 283.

³ مصطفى محمد الطحان، المرجع السابق، ص 172.

⁴ سليمان بن صالح الخراشي، المرجع السابق، ص 84.

الفصل التمهيدي إنقلاب مصطفى كمال أتاتورك على الخلافة الإسلامية ونتائجها.

- خلع الخليفة وإلغاء الخلافة .
- حرمان الخليفة المخلوع وأفراد العائلة العثمانية ذكورا وإناثا وأصهارهم من الإقامة داخل الدولة .
- إجبار العائلة العثمانية على مغادرة البلاد خلال 10 أيام .
- نقل ملكية جميع ما في قصور السلطنة إلى الدولة .

وفي منتصف الليل تم نقل الخليفة ومعه جميع أفراد آل عثمان على متن سيارة من قصر يلدز رفقة رجال البوليس، أين تم إخراجهم خارج الحدود²، وهنا بدأ عهد مصطفى كمال أتاتورك حيث أصبح سيد البلاد بلا منازع، وبعد ثلاثة أيام من إلغاء الخلافة 6 مارس 1924 كلف عصمت إينونو³ بتشكيل الوزارة الجديدة، وهكذا اسدل الستار على تاريخ أسرة عظيمة خدمت الإسلام ورفعت من رايته في كثير من بلدان العالم⁴ .

ثالثا : نتائج إسقاط الخلافة الإسلامية وقيام الجمهورية التركية .

كانت الخلافة بالنسبة للمسلمين رمزا لوحدة الأمة الإسلامية، وسلاحا من الممكن إستخدامه ضد الأعداء دائما وبشكل فعال، وأمر إلغائها كان أمر كارثي ومروع وذلك لما ترتب عليه هذا الأخير من نتائج وخيمة جراء سقوطها، فتلت وراء إلغاء الخلافة عدة نتائج وهي كالتالي :

¹ مصطفى محمد الطحان، المرجع السابق، ص 173.

² محمود شاكر ، التاريخ الإسلامي المعاصر (تركيا 1342-1409، 1924-1989)، ط2، الكتب الإسلامي ، بيروت، 1996، ص47.

³ عصمت إينونو: (1884-1972) سياسي وقائد تركي ، تولى رئاسة أركان حرب الجيش التركي عام 1920، كما تولى رئاسة وزراء تركيا عدة مرات فيما بين 1925-1937 ، وكان الساعد الأيمن لكمال أتاتورك، وسار على نهجه لما تولى الجمهورية التركية عام 1938 . أنظر: سليمان بن صالح الخراشي، المرجع السابق، 82.

⁴ مصطفى محمد الطحان، المرجع السابق، 173.

الفصل التمهيدي إنقلاب مصطفى كمال أتاتورك على الخلافة الإسلامية ونتائجها.

1- تغريب تركيا :

تم تغريب الشعب التركي المسلم وصنع جميع أعماله بالصبغة اللادينية بطريق الإرهاب والبطش والقسوة البالغة¹ في حين عمل كمال أتاتورك منذ عام 1925 بتطبيق أفكاره وممارسة سياسته في تحديث وتغريب تركيا ثقافة وحضارة، وممارسة وتكريس دور الجيش كحارس للنظام الجديد، في حين وقف الأتراك في صمت إزاء سياسته الميمتة لجذور وأصول الدولة العثمانية².

2- إلغاء الطربوش :

قام بإلغاء الطربوش وأقر القبعة الأوروبية التي كانت عنوانا جديدا لشباب الجمهورية التركية الفتية ، ورمز للتحرر والتقدم، فرضها على نفسه أولا ثم على حرصه ولم يجد إعتراض، ففرضها على الجيش لكن لم يستطع فرضها على الشعب، فكادت حرب أهلية تنشب بسبب منع الطربوش، لكن قام أتاتورك بإصدار مرسوم يقضي بوجوب إلغاء الطربوش وتطبيقه في جميع أنحاء البلاد³، فهو بهذا لم يكن إلا متناولا قضية تدوين النفور والعداء للإسلام في الأرواح أكثر من رغبته في مزج رمز المدنية الغربية في الأنفس⁴ .

¹ سليمان بن صالح الخراشي، المرجع السابق، ص 89.

² رضا هلال، السيف والهلال تركيا من أتاتورك الى أركان -الصراع بين المؤسسة العسكرية والاسلام السياسي - دار الشروق، بيروت، 1999، ص 69.

³ رضا هلال، المرجع السابق، ص 69.

⁴ مصطفى كمال أتاتورك، الرجل الصنم (مصطفى كمال أتاتورك حياة رجل ودولة) ، تر: مصطفى عبد الله عبد الرحمن، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 224.

الفصل التمهيدي إنقلاب مصطفى كمال آتاتورك على الخلافة الإسلامية ونتائجها.

3- إلغاء التكايا والزوايا والطرق الدينية :

كانت التكايا¹ والزوايا من عناصر الحياة الإجتماعية العثمانية ، فهي الوسيط الذي إنتشر من خلاله الإسلام في الأناضول ولعبت دورا مهما كتضامنية إجتماعية لها مؤسساتها الخيرية والتربوية والتي كان لها ضلع وقت إعلان الجمهورية في الجمعيات والإجتماعات السرية والدعوة الى التظاهر وإثارة العصبية ضد الحكومة الآتاتورية الجديدة وفي نوفمبر 1925 إستصدر كمال آتاتورك مراسيم تضمنت²:

- 1-إغلاق الزوايا و التكايا الموجودة بالدولة .
- 2-إلغاء كل أنواع الطرق ومشايخها وكذا إلغاء الألقاب .
- 3-حضر إستعمال عناوين وصفات وأزياء تدل على تلك الطرق.
- 4-اغلاق جميع المزارات وقبور السلاطين و الأولياء ومشايخ الطرق .
- 5-حكم لمدة لاتقل عن ثلاثة أشهر مع غرامة لاتقل عن خمسين ليرة على كل من يخالف هذه القرارات .

4-القانون المدني وإلغاء الحجاب :

عرفت الدولة العثمانية إستمداد للقوانين الغربية مثل إصدار القانون التجاري 1850 والذي أخذ من القانون الفرنسي، وقانون الجزاء العثماني الصادر عام 1858 المستمد من قانون العقوبات الفرنسي ، في حين تم إستحداث محاكم مدنية على النسق الغربي للنظر في القضايا المدنية التي تخص غير المسلمين³ .

¹ التكية: مصطلح إسلامي يعني بيت من ينتسبون إلى الطريقة الدينية ويقومون فيه بممارسة العبادة وتحصيل العلم الديني، وتعتمد ماليا على التبرعات والأوقاف أنظر: رضا هلال، المرجع السابق، ص 70.

² رضا هلال، المرجع نفسه، ص 71.

³ رضا هلال، المرجع نفسه، ص 82..

الفصل التمهيدي إنقلاب مصطفى كمال أتاتورك على الخلافة الإسلامية ونتائجها.

وكذلك جرى تقنين الفقه الإسلامي في كتاب يسمى (مجلة الأحكام العدلية) وأعتبر أساساً للقانون المدني في الدولة العثمانية، فقرر كمال أتاتورك إستمداد القانون المدني السويسري كأساس للقانون المدني التركي الذي صدر في عام 1926، وتضمن القانون (448 مادة) تضمنت موضوعات حقوق الإنسان (الزواج - الطلاق - النفقة - النسب - الميراث وغيرها)¹.

وفي نهاية عام 1926 جرى إصدار من قبل المجالس البلدية قرار يحضر على السيدات لبس الجلباب وألزمهن لبس الفستان و العقوبة لمن خالفة هذا القرار، والدعوة إلى تحرير المرأة الذي أوجده كمال أتاتورك وفرضه بالقوة على شعبه والذي يتضمن إخراج المرأة من بيتها وتمردها على كل قوانين الأسرة² وألغى قوامة الرجل على المرأة وأطلق عليها العنان بإسم الحرية والمساواة³.

5 - تغريب التعليم واللغة التركية :

قاد مصطفى كمال عملية التغريب على مرحلتين تضمنت الأولى توحيد المدارس الذي تضم جميع المؤسسات الدينية وغير الدينية إلى وزارة المعارف، وكانت المرحلة الثانية هي مرحلة إلغاء الحروف العربية وإستبدالها بالحروف اللاتينية، وكلف لجنة مختصة من أساتذة بكتابة الألفاظ التركية بحروف لاتينية⁴.

¹ أحمد نوري النعيمي، المرجع السابق، ص 103.

² محمود شاكر، المرجع السابق، ص ص 52-53.

³ فتحي بشير البلعاوي، المرجع السابق، ص 37.

⁴ مصطفى محمد الطحان، المرجع السابق، ص ص 178-179.

الفصل التمهيدي إنقلاب مصطفى كمال أتاتورك على الخلافة الإسلامية ونتائجها.

6 - الأذان باللغة التركية :

- إتخذ كمال أتاتورك جملة من القرارات العنيفة التي طبقها عنوة على الأتراك منها¹ :
- الأذان باللغة التركية بحيث ترجمت كلمات الأذان إلى اللغة التركية .
 - القرآن باللغة التركية حيث ترجم القرآن الى اللغة التركية، والقصد من هذا إزالة طابع القدسية عن القرآن الكريم.
 - إلغاء عطلة يوم الجمعة وإستبدالها بيوم الأحد تيمنا بالغرب وإمعانا في سلخ الأمة من شخصيتها وإحاقها بذيل الأمم النصرانية .
 - إلغاء التقويم الهجري وجعله على نحو التقويم النصراني الذي يتخذ ميلاد السيد المسيح مبدأ للتقويم .

7 - دولة الإقتصاد :

مثلما أخضع السياسة والمجتمع للدولة، إتجه مصطفى كمال إلى دولة الإقتصاد أيضا في إطار مشروعه لتغريب وتحديث تركيا، ففي مرحلتها الأولى التي إمتدت طيلة عقد العشرينيات، كان تدخل الدولة غير مباشر من خلال تشجيع الدولة الرأسمالية المحلية لبناء قاعدة إقتصادية تركية وفي المرحلة الثانية التي أعقبت فشل المرحلة الأولى كان تحول الدولة إلى التدخل المباشر في الإقتصاد².

وفي 28 ماي 1927 صدر قانون تشجيع الصناعة والإعفاء من الضرائب وتقديم إعانات مالية، أما على صعيد الزراعة فقامت الدولة بإلغاء العشور عام 1925 وتوزيع الأراضي على الفلاحين وتزويدهم بالبذور المحسنة، وفي عام 1923 بدأت الخطة الخماسية الأولى،

¹ مصطفى محمد الطحان، المرجع السابق، ص179.

² مصطفى محمد الطحان، المرجع نفسه، ص175.

الفصل التمهيدي إنقلاب مصطفى كمال أتاتورك على الخلافة الإسلامية ونتائجها.

وفي عام 1938 بدأت الخطة الخماسية الثانية، التي إستهدفت هذه الأخيرة إنشاء صناعات ثقيلة بالإعتماد على المواد الأولية المحلية وتطوير موارد الطاقة وإنشاء المصانع، على عكس الخطة الخماسية الأولى التي كان هدفها إنتاج السلع الاستهلاكية وإنشاء البنى الإرتكازية والتوسع في صناعة النسيج¹.

رابعاً: ردود الفعل على إسقاط الخلافة.

ردود الفعل الداخلية :

طبقة المفكرين المستغربين الذين تولوا إظهار أتاتورك بمظهر المنقذ الذي أنقذ أمته من التخلف والرجعية هؤلاء إعتبروا إنتصار مصطفى كمال إنتصار لأفكارهم، وباركوا لأتاتورك هذه الخطوة، وأشادت عبر الصحف والمجلات الشهيرة مثل تايمز وغيرها، بما يفعله أتاتورك، مشددةً على أن هذه الخطوة هامة لتحقيق تركيا مستوى عالياً من الحداثة والتقدم².

أما أغلبية الناس داخل تركيا فقد أذهلتهم المفاجأة بعضهم عبر بقلمه عن إستكراه وبعضهم تحرك عسكرياً ضد حكومة أنقرة، من بين هؤلاء الشيخ سعيد الذي رفع شعار إعادة الخلافة، وإستطاع أن يسيطر على الكثير من المناطق، لكن في أواخر مارس 1925 إستطاع كمال أتاتورك إخضاع المناطق الثائرة والقضاء على هذه الثورة بعد مذابح رهيبية³.

وفريق آخر داخل تركيا حسن الظن بكمال أتاتورك و إعتبر إصلاحاته ضرورية لنهضة المسلمين وهي النهضة التي تقبل على الحضارة الغربية على حساب القيم الإسلامية .

¹ رضا هلال، المرجع السابق، ص ص 89-90.

² اسماعيل أحمد ياغي ومحمود شاكرا، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر (987-1400هـ، 1492-1980م)، دار المريخ، الرياض، 1995، ج 1، ص ص 216-217.

³ مصطفى محمد الطحان، المرجع السابق، ص ص 175-176.

الفصل التمهيدي إنقلاب مصطفى كمال أتاتورك على الخلافة الإسلامية ونتائجها.

وكذلك دعوة أحد مفكري الثورة الكمالية الذي بدأ ينادي بتقبل الوجود الغربي تقبل كاملا تربط فيه الحضارة والثقافة معا، وبذلك تصبح تركيا دولة أوربية في مناهجها وأنظمتها وقوانينها¹

ردود الفعل الخارجية :

على إثر قرار إنهاء الخلافة العثمانية، ذكر أن المسلمين في الهند وباكستان وبنغلادش هم أكثر المسلمين الذين غضبوا إتجاه قرار إلغاء الخلافة وحاولوا إعادتها دون جدوى².

حيث خرج مسلمو الهند في مظاهرات عارمة معبرين عن إعتراضهم الشديد من هذا القرار، مطالبين رئيس الجمهورية حينئذ مصطفى كمال أتاتورك بالتراجع عن قراره، وأرسلوا طلبا سياسيا شعبيا رسميا إلى أتاتورك لإعلان نفسه خليفة جديدا للمسلمين، ولكن أتاتورك رفض هذا القرار بشكل قاطع، وبيّن أن تركيا أمست دولة جمهورية قومية تحتضن الأتراك على أساس قومي ولا تحتضن غيرهم على أساس ديني³.

أما في الحجاز فقد كان الحال مختلفاً، إلى أن الشريف حسين وإبنه " فيصل وعبد الله " المنقلبين على الدولة العثمانية في بلاد الحجاز، فرحا من جراء القرار ووجدوا في ذلك فرصة لإعلان الخلافة⁴.

ويوضح المؤرخين أن ملك مصر آنذاك " فؤاد " أيضاً أراد إستغلال هذا الحدث لصالحه، لتتويج نفسه خليفة للمسلمين، وقام عام 1926 بدعوة عدد كبير من وجهاء المسلمين حول

¹ مصطفى محمد الطحان، المرجع السابق، ص 176.

² إسماعيل أحمد ياغي ومحمود شاكرا، المرجع السابق، ص 219.

³ رضا هلال، المرجع السابق، ص ص 91-92.

⁴ إسماعيل أحمد ياغي ومحمود شاكرا، المرجع السابق، ص 220.

الفصل التمهيدي إنقلاب مصطفى كمال أتاتورك على الخلافة الإسلامية ونتائجها.

العالم لإقامة مؤتمر القاهرة للخلافة، ولكن عندما لم يجد أي مساندة له داخل المجتمع المسلم تراجع عن حلمه وتخلي عن محاولات كسب تعاطف المسلمين في الدول الأخرى¹.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن مصطفى كمال أتاتورك عام 1924 قدم أعظم هدية للغرب، وهي إلغاء الخلافة، التي كانت في إعتبار المسلمين جميعا عقدة الصلة والرابطة الوثيقة، بحسبانها قوة خاصة لهم في مواجهة الغزو الغربي، والصهيوني ثم الشيوعي، وبذلك تتجح الجهود الغربية الإستعمارية في تدمير الرباط الروحي بين المسلمين بعد عشرات السنوات من التآمر والمكائد لإسقاط الخلافة، بهذا بدأ حكم كمال أتاتورك كرئيس للجمهورية التركية رسميا التي كانت لها إنعكاسات وخيمة على مسيرة تركيا فيما بعد.

ولعل ما يطرح نفسه هو : هل كان هذا الإنقلاب آخر إنقلاب عرفته تركيا؟ وهل وفر لتركيا الإستقرار ؟ أم أن مصطفى كمال أتاتورك كرس ثقافة الإنقلاب ورسخ الصراع بين الأطراف الثلاثة (الجيش - العلمانيين - الإسلاميين) وهذا ماسنعرفه في الفصول اللاحقة .

¹ إسماعيل أحمد ياغي ومحمود شاكرا، المرجع السابق، ص 220.

الفصل الأول

الإنتقال العسكري الأول في تركيا العلمانية 1960 .

أولاً: بدايات التحضير للإنتقال داخل الجيش .

ثانياً: الأسباب الممهدة لحدوث الإنتقال.

1-الصراع السياسي.

2-الصراع بين السلطة الحاكمة والجيش.

3- التضخم الاقتصادي.

4- الإنبعث الإسلامي.

ثالثاً: مجريات الإنتقال العسكري.

رابعاً: نتائج الإنتقال

1-المتابعات السياسية وإعدام زعماء الحزب الديمقراطي.

2- وضع دستور 1961.

3- إجراء إنتخابات 1961 وإعادة السلطة للمدنيين.

4- تشكيل مجلس الأمن القومي .

خامساً: ردود الفعل الداخلية والخارجية على الإنتقال.

الفصل الأول: الإنقلاب العسكري الأول في تركيا العلمانية 1960 .

لقد دأب العسكر على التدخل في الحياة السياسية التركية بغية توجيهها أو تغيير مسارها، وتجلّى ذلك من خلال التدخلات العسكرية (ينظر الملحق رقم 1) التي إتخذت صور مختلفة، حيث كان الإنقلاب العسكري أبرز هذه الصور وأكثرها تأثيراً في مجريات الحياة السياسية والإجتماعية بتركيا، حيث إستمد قادة العسكر الشرعية القانونية للأنقلابات العسكرية من المادة (35) من قانون الخدمة العسكرية التي تخول للمؤسسة العسكرية حق التدخل لحماية مبادئ الجمهورية التركية في حالة تعرضها للإنتهاك، وبالتالي الحفاظ على الأمن والسلام الداخلي والحماية من التهديد الخارجي حيث قامت المؤسسة العسكرية التركية خلال عهد الجمهورية 1923 بأربع إنقلابات، ومن خلال هذا الفصل سنحاول معرفة مختلف الظروف التي كانت وراء الإنقلاب العسكري الأول التي شهدته تركيا وفيما تكمن مختلف نتائجه وردود الأفعال منه؟

أولاً: بدايات التحضير للإنقلاب داخل الجيش .

تفاقت حالة السخط الموجودة بين بعض صغار الضباط تجاه السلطة والقيادات العليا العسكرية، وتبلورت في شكل عدد من التنظيمات السرية العسكرية في مناطق مختلفة من أنحاء البلاد، ورغم أن هذه التنظيمات لم تكن تجمعها شبكة واحدة أو تنظيم عسكري كبير، ويكاد يكون هدفها محصور إما الإطاحة بحزب أو دعم حزب آخر، وتعود جذور التنظيمات السرية داخل الجيش إلى عقد الأربعينيات لكن في ظل تحول تركيا إلى نظام التعددية الحزبية إرتأت هذه التنظيمات السرية العسكرية أن تؤجل فكرة الإنقلاب على السلطة إلى ما بعد الإنتخابات البرلمانية 1950¹.

¹هزير حسن شالوخ، "المجلس الوطني الكبير ودوره السياسي في تركيا 1920-1924"، في، مجلة ديالى ، العدد (59)، العراق، (2013) ، ص 205.

رغم دعم صغار الضباط للحزب الديمقراطي في صراعه على السلطة ضد حزب الشعب الجمهوري، فإن آمال وطموحات هؤلاء الضباط قد ذهبت سدا بعد وصول الحزب الديمقراطي للسلطة عام 1950، حيث سعى هذا الأخير منذ الأعوام الأولى لتأسيسه سنة 1946 لجذب الجنرالات المتقاعدين إلى صفه وأبرز مثال على ذلك محاولة جذب قائد الأركان المشير فوزي جاقماق للحزب وبالتالي يصبح بمثابة الداعم الكبير للحزب وضمانة له ضد أي إنقلاب من قبل الشعب¹، حيث حرص زعماء الحزب الديمقراطي بعد فوزه في الإنتخابات البرلمانية عام 1950 على تجنب الصراع والصدام مع قادة القوات المسلحة في بادئ الأمر، ومن ثمة عجزوا عن تحقيق طموحات صغار الضباط الإقتصادية والإجتماعية والوظيفية² وبدأ يغير سياسته إتجاه الجيش التركي، وإنتهج سياسة إحكام سيطرته على الجيش وإخضاعه لأوامر السلطة السياسية، ولم تقم إدارة الحزب الديمقراطي بوضع الجيش تحت السيطرة فقط بل شرعت في التحقير من الجيش، إضافة الى ترديد عدنان مندريس³ أحد رؤساء الحكومة التركية (ينظر الملحق رقم 2) فيما مابين 1954-1960 عبارات من شأنها أن تحط من قيمة الجيش مثل : " بطل - غازي " أي إعتبره جيش غير نظامي، وقوله : "يمكنني أن أدير الجيش بالضباط الإحتياطيين " ⁴

¹ طارق عبد الجليل، العسكر والدستور في تركيا، ط2، دار النهضة مصر للنشر، مصر، 2013، ص71.

² فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف، الصراع السياسي في تركيا الاحزاب السياسية والجيش، تر: يوسف الجهماني، دار حوران للطباعة والنشر، دمشق، 1999، ص47.

³ عدنان مندريس : (1899-1961) رئيس وزراء تركيا طوال عقد الخمسينيات، خرج من تحت معطف أتاتورك ليتحدى تشريعاته العلمانية، وعلى الرغم من أنه أدخل تركيا في حلف الشمال الأطلسي وجعلها رأس حربة في مواجهة الغرب في مواجهة الإتحاد السوفياتي، فإن ذلك لم يشفع له حينما تحرك الجيش ضده في أول إنقلاب في تاريخ تركيا ليحكم عليه بالموت مع عدد من رفاقه بعد عشر سنوات قضاها في الحكم. أنظر: إيمان دني، المرجع السابق، ص79.

⁴ طارق عبد الجليل، المرجع السابق، ص ص 71-72.

حيث كان لإنضمام تركيا لحلف الناتو عام 1952 آثار سلبية لدى صغار ضباط الجيش التركي منها:¹

-إكتشاف صغار الضباط الأتراك مدى التخلف العسكري والتقني في تركيا مقارنة بالجيش الأوربية والأمريكية.

-إنزعاجهم من مقاصد التعاون العسكري المشترك، وشعروا بأن ثمة عملية أمركة يخضع لها الجيش التركي وأنه في طريق فقدان خصوصيته.

-نظرتهم إلى سياسة الإنفتاح الديمقراطي التي إنتهجها الحزب الديمقراطي في مختلف المجالات لاسيما في مجال العلمانية والدين بإعتبارها خرق لمبادئ أتاتورك.

-وكذلك إستمرار حالة معاناة صغار الضباط على المستويين الإقتصادي والإجتماعي، رغم حالة الإنتعاش الإقتصادي التي حلت بالقطاعات الرأسمالية والصناعية في تركيا في عهد الحزب الديمقراطي.

كان لهذه الظروف الدافع لزيادة التوتر وعودة التنظيمات السرية داخل الجيش، وكانت هذه التنظيمات السرية قد بدأت بين الضباط شباب عام 1955، ثم تعددت في مواقع عسكرية مختلفة ولاسيما في أنقرة واستنبول، ومع إقتراب عام 1957 شرعت هذه التنظيمات في الإتحاد والعمل من أجل تنظيم إنتقال عسكري ضد حكومة الحزب الديمقراطي ونزعه من السلطة وإعادة حزب الشعب الجمهوري ليتولى إدارة البلاد²، حيث لم يكن الهدف وراء تنظيمهم السري داخل الجيش

¹ طارق عبد الجليل، المرجع السابق، ص ص 72-73.

² احمد نوري النعيمي، المرجع السابق، ص 248.

هو حماية الديمقراطية أو دعمها بل كان الرغبة في إستعادة الجيش لهيمنته وسلطته وتقليص تلك الحريات التي سمحت للسلطة المدنية بإحتقار الجيش¹.

ثانياً: الأسباب الممهدة لحدوث الإنقلاب

لقد تراكمت عدة عوامل خلال المدة ما بين (1951 - 1960) أدت إلى إنقلاب عسكري

وهي:

1-الصراع السياسي:

كان لفوز الحزب الديمقراطي في إنتخابات 1951 دليلاً على كره الأتراك لدكتاتورية حزب الشعب الجمهوري²، كما كان نجاحه مجدداً في إنتخابات 1954 دليل على تأييد الأتراك لبرنامج الحزب الليبرالي، ولقد حمل هذا الإتجاه معارضة ممثلة بحزب الشعب الجمهوري على إتهام الديمقراطيين بالخروج على الفلسفة الأتاتوركية، وأرفق ذلك تأجيج الأحقاد السياسية وأخذت الصحافة تنتقد سياسة الحكومة الداخلية والتي أخذت تشيع سياسة القمع إتجاه الإنتقادات الموجهة ضدها، فأصدرت عام 1953 مجموعة من القوانين التي تقيد الحريات منها: حرية الصحافة تضيق الخناق على الأحزاب المعارضة³.

¹ طارق عبد الجليل، المرجع السابق، ص73.

² حزب الشعب الجمهوري: تأسس عام 1923، ويعد حزب مصطفى كمال أتاتورك، وله إتجاه يميني منذ نشأته، قام بدور كبير في الحياة السياسية التركية، وحكم البلاد من 1923 إلى 1950، يؤمن بالديمقراطية الإجتماعية، وفي منتصف الستينيات تغير إتجاهه وتبنى سياسة جديدة أطلق عليها (يسار الوسط)، أما القاعدة الجماهيرية له فهم الإداريون وبعض المدنيين من العمال وصغار الموظفين، والبرجوازية الصغيرة من الطبقة المتوسطة والطلاب المثقفين . أنظر: خالد عبد الوهاب عبد الرزاق، الصراع بين اليمين واليسار في تركيا وإنعكاساتها على سياستها الخارجية 1960-1971، في، مجلة كلية التربية الأساسية، ع71،

الجامعة المستنصرية، كلية التربية، قسم التاريخ، (د-ب) 2011، ص31.

³ هزبر حسن شالوخ، المرجع السابق، ص204.

في عام 1954 أصدرت الحكومة قانونا يعطيها الحق في صرف موظفي الدولة دون أن يكون لهم حق الاعتراض أمام أي محكمة والهدف من هذا هو التخلص من العناصر غير الموالية للحكومة¹.

وفي نهاية عام 1958 وبداية عام 1959 حاول الحزب الديمقراطي إستعادة السلطة من جديد بتأسيس جبهة وطن الأسلاف، التي كانت ترمي إلى توحيد الجميع خلف الحكومة، إلا أن المعارضة رفضت الإنضمام إليها، وحين بدأ التأييد الشعبي يظهر مؤشرات تراجعها لتأييده للحزب الديمقراطي بدأ يظهر وبشكل متزايد علامات أقوى على التسلط والإستبداد².

كانت وراء هذه الأوضاع ظهور أحزاب معارضة تشدد معارضتها وانتقاداتها لحكومة مندريس، كما جرت إضرابات عمالية في المدن الكبرى، إضافة إلى إضرابات الفلاحين في الريف التي كانت تطالب بتحسين أوضاعها المعيشية والسياسية³، حيث أعلنت الحركة الثورية في تركيا والحركة الفلاحية والعمالية رفضها القاطع لكل أشكال الإبتزاز الداخلي والخارجي الذي يتعرض له الشعب التركي وقادات تظاهرات شعبية ضد الحكومة⁴.

2- الصراع بين السلطة الحاكمة والجيش:

بعد تقلد مندريس الحكم في تركيا ذهب ليغير كوادر الدولة وأحال بعض الجنرالات الجيش إلى التقاعد الذين يشك بولائهم لحزبه وللحكومة الجديدة⁵، إذ أزاح رئيس القيادة العامة وقادة الأسلحة البرية والأسطول والقوات الجوية فقد نقلوا إلى وظائف إدارية، حيث بلغ عدد كبار قادة

¹ هزير حسن شالوخ، المرجع السابق، ص 204.

² هزير حسن شالوخ، المرجع نفسه.

³ هزير حسن الشالوخ، المرجع نفسه، ص ص 204-205.

⁴ طارق عبد الجليل، المرجع السابق، ص 73.

⁵ هزير حسن شالوخ، المرجع السابق، ص 205.

الجيش الآخرين الذين أحيلوا إلى التقاعد مائة وخمسين عقيد وكان ذلك هذا هو أول مواجهة بين الجيش والحكومة الحزب الديمقراطي، وكانت نظرة الجيش للحزب الديمقراطي تقوم على أنه حصل على السلطة من طرف المدنيين دون أن يكون مؤهلاً لذلك، حيث صرح مندريس أنه يستطيع أن يدير شؤون مؤسسة الجيش بضباط الإحتياط في حالة وجود إضطراب وعدم رضا في صفوف الجيش¹.

بدأ التذمر داخل صفوف الضباط الصغار في منتصف الخمسينيات وتزامن هذا مع بداية التوجه التضخيمي التنظيمي في الإقتصاد والذي أدى إلى تآكل مواقع الطبقات المعتمدة على الرواتب، مما سبب خيبة آمال كبيرة وعامة من الحزب الديمقراطي في المناطق الحضرية، حيث كان الضباط الصغار يأملون بإصلاح عام شامل يتناول البنية العسكرية²، لكن هذا لم يتحقق بل زاد من حدة التدهور في مستواهم المعيشي وفشلت الحكومة في تعديل مرتبات الموظفين المدنيين وضباط الجيش لكي يتماشى مع معدلات التضخم وبذلك تكونت لديهم فكرة إهمال للقوات المسلحة من طرف الديمقراطيين وأن تخلف الجيش راجع بوصفهم مسؤولين عن كل نواحي الضعف والتقصير³.

استمرت حكومة الحزب الديمقراطي في شعورها بعدم الإرتياح تجاه القوات المسلحة والحكومة، إلا أن قلقهم إتجاه الجيش كان أكبر حيث كان الجيش يتمثل في أذهان عامة الناس بشخصية عصمت اينونو⁴ وحزب الشعب الجمهوري وكانت الوسيلة الوحيدة لحل تلك المشكلة

¹ هزير حسن الشالوخ، المرجع السابق، ص 205.

² خلود عبد الطيف عبد الوهاب وعطار عبد الامير حوشان، "انقلاب 27 ماي 1960 ونهاية حكومة الحزب الديمقراطي في تركيا" في، مجلة كلية التربية، العدد 17، كلية التربية للبنات، جامعة البصرة ، 2013، ص 193.

³ هزير حسن الشالوخ، المرجع السابق، ص ص 205-206.

⁴ عصمت اينونو: (1884-1972) هو سياسي وقائد تركي، دخل المدرسة الحربية وتخرج من المدرسة المدفعية برتبة نقيب عام 1905، ألحق هزيمة بالجيش اليوناني في معركة اينونو عام 1921 واستمد لقبه منها، ترأس الوفد التركي في مؤتمر لوزان،

هي إصلاح الجهاز الحكومي العسكري وتكوين جهاز جديد مناسب للسياسة الديمقراطية، ومع النظام الديمقراطي الجديد المبني على تعدد الأحزاب وهذا ما قرره الديمقراطيون فعلاً، وفي 20 جويلية 1951 أعلن الرئيس الجديد للقيادة العامة (نوري ياموت) تطبيق الديمقراطية في الجيش بأسرع ما يمكن وذلك بهدف القضاء على رتابة التدرج بين الرتب العسكرية المختلفة وخلق جو تسود فيه روح التحرر¹.

كان تعيين (سيفي أورنيك) وزيراً للدفاع القومي في 1 ديسمبر 1952 بعد أن كان وزيراً للإتصالات في وزارة مندريس الأولى التي تشكلت في 8 مارس 1951 قد خلق نوعاً من الضجر والضييق عند قدامى العسكريين، وأثار أورنيك مخاوف الجميع حتى قبل أن يحصل الحزب الديمقراطي الذي ينتمي إليه على السلطة، وفي حديثه الذي ألقاه من راديو أنقرة ممثلاً عن الحزب الديمقراطي قبيل إنتخابات عام 1951م جاء فيه (... أن الحزب الديمقراطي ينظر إلى موضوع الدفاع ليس على أنه موضوع عسكري فقط بل على أنه دعوة قومية تتعلق بكل نشاطات الأزمة وأن الحزب الديمقراطي يعد نظرية الأمة المسلحة تعبيراً عن عسكرة الديمقراطية ويجب - من أجل حماية وجود الأمة - أن تزال شتى الفوارق بين الحياة المدنية والحياة العسكرية بل عسكرة الأمة² كلها ويجب أن تشكل كل مصادر الأمة الاقتصادية وتنظم من أجل الدفاع القومي

تولى رئاسة أركان حرب الجيش التركي عام 1920م، كما تولى رئاسة وزراء تركيا عدة مرات فيما بين عامي 1925-1937م، وكان الساعد الأيمن لمصطفى كمال أتاتورك، حيث صار على خطاه لما تولى رئاسة الجمهورية التركية عام 1938. أنظر: سليمان بن صالح الخراشي، المرجع السابق، ص 82.

¹خلود عبد الطيف عبد الوهاب وعطار عبد الأمير حوشان، المرجع السابق، ص 139.

²عسكرة الأمة: هي علاج لفوضى المصالح الفردية، فيسلطون الضوء على تهديدات حقيقية ومتخيلة في الداخل والخارج على حد سواء لسلامة وإستقرار الأمة. أنظر: ديفد هارفي، الليبيرالية الجديدة (موجز تاريخي)، مكتبة العبيكات، المملكة العربية السعودية، 2008، ص 137.

ويأخذ التعليم والعدالة والصحة والمالية والإدارة والإتصالات مكانها المناسب في الدفاع القومي الكامل (...)¹.

هذه الأفكار التي حاول أورنيك أن يصور لمستمعيه أنها تكون سياسة الحزب الديمقراطي إذ ما وصل إلى السلطة تجاه الجيش والدفاع القومي والتي قد ساهمت بالفعل في إيصال الحزب إلى السلطة لم تكن بالضرورة فلسفة زعماء الحزب ومؤسسيه لأنهم كانوا من المدافعين والمطالبين بتأسيس نظام ليبرالي ديمقراطي، ولم يكن أي منهم يريد مثل النظام الذي أراده أورنيك نظام عسكري يجمع في يديه كل القوى².

ونتج عن كل هذه الظروف صراع واضح بين النظام السياسي الذي تسيطر عليه البرجوازية الوطنية والبيروقراطية وقادة المؤسسة العسكرية وبين ملاكي الأراضي من أشرف الريف وحلفائهم من رجال الدين الإسلامي المحليين من جهة، وأبرز هذا الصراع البدايات الأولى لحدوث تغييرات مهمة من درجة تطبيق العلمانية في الخمسينيات التي إنتشرت خلالها الطرائق الدينية والمنظمات والهيئات التي تعتنق فلسفة إسلامية³.

أمام كل هذه الأوضاع توجهت كل القطاعات الأخرى للنخب⁴ المركزية بما في ذلك البيروقراطيين والمدنيون والصحفيون وأساتذة الجامعات والطلاب ورجال المهن الحرة إلى الجيش بإعتباره القوة الوحيدة القادرة على إحداث تغيير سياسي وقيادة تركيا للخروج من المأزق السياسي الذي وجدت نفسها فيه⁵.

¹ هزير حسن شالوخ، المرجع السابق، ص 205.

² خلود عبد اللطيف عبد الوهاب وعطار عبد الأمير حوشان، المرجع السابق، ص 139.

³ هزير حسن الشالوخ، المرجع السابق، ص 206.

⁴ النخبة: جماعة قليلة من الأفراد لها مكانة عالية وقدرة على إمتلاك النفوذ السياسي، وتبدو النخبة على أنها صاحبة السلطة الرئيسية الفعلية في المجتمع. أنظر: خالد عبد الوهاب عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 48.

⁵ هزير حسن الشالوخ، المرجع السابق، ص 31.

3- التضخم الاقتصادي:

بعد الفوز الذي حققه الحزب الديمقراطي في الإنتخابات 1951، قرر عدنان مندريس رئيس الحكومة إنهاء مفهوم الدولة¹، وجاء في برنامج الحكومة أخذ جميع الإحتياجات اللازمة لتمكين المشروع الخاص قانونيا وفعليا في القيام بواجباته كما يجب أن يكون، وذلك لإيجاد الظروف الخاصة للإستفادة إلى حد بعيد من المشاريع الأجنبية ولحماية الإنتاج من التأثيرات الضارة للدولة، وعلى هذا الأساس يجب علينا الحد من تدخل الدولة في الشؤون الإقتصادية إلى أبعد الحدود، وأن حقل المشروع الخاص سوف يتسع، وأن تدخل الدولة يكون إستثنائي²، وإستنادا إلى ذلك ركزت السياسة الإقتصادية على هدفين أساسيين الأول تحسين أوضاع الفلاحين في القرى، والثاني تشجيع رأس المال الخاص في القطاع الصناعي وفتح الباب أمام رأس المال الأجنبي، وعلى الرغم من تركيز السياسة الإقتصادية للحزب الديمقراطي على المحورين السابقين فإن الهدف الأول لم يتحقق لأن إعانات الحكومة لم تصل إلى صغار الفلاحين لأنها وجهت مباشرة إلى كبار ملاكي الأراضي للمحافظة على مصالحهم³.

السياسة الإقتصادية كانت قد أنشأت وأعلنت من طرف العسكريين، فهي خطة شاملة وسياسية وإقتصادية ليبرالية⁴

¹ الدولة: تعني تركيز السلطة الإقتصادية والتخطيط الإقتصادي بيد الدولة، والغرض من ذلك تطوير الإقتصاد القومي عن طريق تحريره من الإعتماد على الرأسمال الأجنبي، وعن طريق تشجيع الصناعة الخاصة بواسطة الدولة أنظر: خضير البديري، التاريخ المعاصر لإيران وتركيا، العرف للمطبوعات، بيروت، 2015، ص272.

² حامد محمد طه السويدي، "التيار اليساري في تركيا 1923-1980"، في، مجلة الدراسات الاقليمية، قسم الدراسات التاريخية والثقافية، جامعة بابل، (د-س)، ص31.

³ هزير حسن الشالوخ، المرجع السابق، ص199.

⁴ روجن أوين، الدولة والسلطة والسياسة في الشرق الاوسط، تر: عبد الوهاب علوب، المجاس الاعلى للثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص145

أما المحور الثاني فقد جاء تلبية لمطالب التجار الأثرياء للتخلص من وصايا الدولة عليهم والتي أصبحت عبئا مقيدا لحركتهم وصارت البرجوازية الوطنية وحلفاؤها يناضلون للحصول على إستقلالها من السيطرة العالية والواسعة للسلطة السياسية¹.

تمثل بداية الخمسينات السنوات الذهبية في عهد عدنان مندرس والفضل يعود إلى الطاب الأوربي على الغذاء في فترة ما بعد ح ع 2 إضافة إلى الإزدهار الإقتصادي الذي حفزته الحرب الكورية حيث حققت تركيا معجزة إقتصادية مبنية على صادراتها من الأغذية والمواد الأولية، وحين تدفقت الأموال على الريف ظهرت الحاجة إلى السلع الإستهلاكية من داخل البلد وخارجه، فإزدهرت الصناعات الصغيرة القائمة على نشاط التجار، وفي 1951 إلى 1954 حققت تركيا معدلات عالية للنمو الإقتصادي، إلا أن هذا تحقق على أسس غير حقيقية ولذلك كان مقدرًا لها أن تضمحل، فإنتاج القطن والأغذية لم يكن مبنيا على أسس تقنية متطورة وإنما على أسس زيادة في المساحة المزروعة².

إن ما حققته الدولة على الصعيد الإقتصادي العام لم يكن سوى نقل ملكية وسائل الإنتاج من القطاع الحكومي الذي كان هدفه الأساس تحقيق المجتمع المصنع في تركيا إلى أيدي قلة من الأفراد جعلت من هدف الربح القيمة الوحيدة التي وجهت جهودها من أجلها، وقد أتمت سياسة الإنفتاح التي كانت قد إتبعتها حكومة الديمقراطيين في تلك الفترة إغلاق الحلقة التي أخذت تضيق الخناق على الحكومة، وذلك لأن فتح المجال أمام زيادة الواردات على حساب الصادرات كان من شأنه أن يصيب الميزانية بالعجز³، إضافة إلى ذلك إعتمدت الحكومة التركية على تدفق المساعدات الإقتصادية الأمريكية وهو ما أدى إلى إعتماها على تلك المساعدات

¹ هزبر حسن الشالوخ، المرجع السابق، ص 200.

² أحمد نوري النعيمي، المرجع السابق، ص 253.

³ هزبر حسن الشالوخ، المرجع السابق، ص 200.

بدرجة كبيرة في خططها التنموية لتطبيق سياسة إحلال الواردات بشكل واسع لتحقيق التنمية السريعة والتوسع في المشاريع الصناعية التي قادت إلى الإقتراض ثم المديونية¹. كان من نتائج السياسة الليبرالية هذه لفترة الخمسينات عجز الميزان التجاري التركي، فبعد أن كان العجز عام 1951 (26.2) مليون ليرة تركية وصل في عام 1960 (132.7) مليون ليرة تركية كما بلغت ديون تركيا الخارجية عام 1960 إلى (12) مليار ليرة تركية، وزيادة إنخفاض الليرة التركية بشكل مفاجئ إلى نسبة 300 % في أقل من خمسة أعوام 1954 حتى عام 1958، كان مؤشراً حقيقياً عن السبب الرئيسي للأزمة الإقتصادية وقد ساعد على هذه الأزمة تفاقم الأزمة العالمية وزيادة الرأسمال الأجنبي وإرتفاع أسعار النفط²، وأعطت حكومة الديمقراطيين الأسبقية لإنتاج السلع الزراعية والمعادن وكان الطلب على الإثتين عالياً في أوروبا التي تمر بحالة يقظة إضافة إلى خلق البنى التحتية التي ستسهل عمليات التصدير أما عملية التصنيع فقد كانت مؤجلة³.

إن سياسة التضخم أدت إلى عرقلة النمو الإقتصادي في تركيا والإستثمارات التي حظي بها لتحل محل سياسة جائرة غير مدروسة ومنحازة، أما الميزانية فقد إستنزفت كلياً، ولتفادي الحاجات الآتية عمدت الحكومة إلى طبع الأوراق النقدية بدون رصيد⁴، مما أدى إلى سقوط قيمتها في الداخل والخارج وإنحطت التجارة، وتحت وطأة هذه الظروف تخلت الحكومة عن إلتزاماتها بالسياسة الليبرالية، وأصدرت قانون الدفاع الوطني في 18 مارس 1956 وهذا القانون

¹ أروجن أوين، المرجع السابق، ص 125.

² فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، تر: ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، القاهرة، 1993، ص 84.

³ هزير حسن شالوخ، المرجع السابق، ص 200.

⁴ علي حمزة سلمان الحسنوي، "ظاهرة الانقلابات العسكرية والاستلاء على السلطة في تركيا 1960-1980"، في، مجلة

جامعة كربلاء العلمية، المجلد 8، العدد 3، قسم التاريخ، جامعة كربلاء، العراق، 2010، ص 117

سمح للدولة بتنظيم الإقتصاد، ويشمل ذلك التوزيع وتسعير السلع والخدمات، وعلى الرغم من هذه القوانين فشل الديمقراطيون في إعادة الإستقرار والثقة بالإقتصاد أي العمل على رأسمالية الدولة وبالتالي المراقبة والإشراف¹.

ولأجل معالجة المعضلات الإقتصادية التي شهدتها تركيا عام 1958 أعلنت الحكومة في 4 أوت عن برنامج إقتصادي عرف (ببرنامج الإستقرار الإقتصادي) ويهدف هذا البرنامج إلى التعاون مع المنظمات الدولية كالمجلس الإقتصادي الأوربي وصندوق النقد الدولي، ووفقا لهذا البرنامج إعتد المجلس الإقتصادي الأوربي لتركيا مبلغا قدره 100 مليون دولار وإعتد صندوق النقد الدولي لها (25 مليون دولار) أما الولايات المتحدة فقدمت لها (234 مليون دولار)².

4- الإنبعث الإسلامي:

حاول أتاتورك أن يقطع صلة الشعب بالماضي العثماني و أن يستأصل الإسلام من الحياة العامة التركية وبعد وفاته أثبتت الأحداث أن محاولته القضاء على الإسلام غير مثمرة ، وأن الإسلام يلعب دورا مهما في تكوين الوعي والهوية التركية، فمرحلة الخمسينات من تاريخ تركيا وصعود الحزب الديمقراطي إلى السلطة بزعامة عدنان مندريس شهدت ظهور الإسلام بالمظهر الجديد على الساحة التركية الذي إتسم بالإحياء الإسلامي³، ولقد كانت سياسة الحزب الديمقراطي حيال الإسلام بسيطة وكان أول إجراءاتهم هو قيامهم بتخفيف الإجراءات العلمانية المتشددة التي كانت تتبعها حكومة حزب الشعب الجمهوري والسماح بنشوء توازن جديد، وأن قادة الحزب لم يروا في إنتهاجهم مثل هذه السياسة المرنة تجاه الإسلام خروجاً على المبادئ الكمالية وكانوا

¹ناظم تورال، التحول الديمقراطي في تركيا، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، 2012، ص 11.

²هزير حسن الشالوخ، المرجع السابق، ص 201.

³محمود شاكر، المرجع السابق، ص 101.

يعتقدون بأن مواقفهم هذه مجرد توفيق بين الإيدولوجية وإحتياجات العصر ممثلة بالإنتفاح على الغرب وإستخدام الدين لأغراض سياسية وإدانة العسكر¹.

إزاء ذلك أصدر رئيس الوزراء عدنان مندريس قرارا برفع الحظر عن الأذان باللغة العربية، وكان ذلك حدثا جلا عمت بموجبه البهجة والفرح لكل الأقاليم التركية، وبدأت حملة واسعة لإعادة المساجد والمدارس والجمعيات الإسلامية إلى النشاط والحيوية ، وعلى الرغم من محدودية هذه الإجراءات إلا أنها صدمت مناصري العلمانية المسيطرة على أطر الجيش التركي²، حيث شهدت فترة الخمسينات إنتعاشا واسع النطاق في الطرائق الدينية وفي المنظمات الميالة للإسلام والتي كانت جميعها تعتنق فلسفة متطرفة، بما في ذلك الطرق الصوفية ففي الخمسينات عادت إلى ممارسة نشاطها وقد هاجموا العلمانية الأتاتوركية ورافق التسامح الديني الذي أبداه الحزب الديمقراطي ظهور أفكار قومية نادت بكون الإسلام يمثل الأساس للقومية وهذا ما تناقض مع القومية الأتاتوركية وأثناء تراجع شعبية الحزب الديمقراطي بسبب فشل سياسته الإقتصادية دفعه إلى التنازل بعيدا عن العلمانية، وأظهر إختلاف إتجاه الشخصيات الدينية كوسيلة للتعويض عن الخسائر الإنتخابية الناشئة عن فشله في المجال الإقتصادي³، وبلغ إستخدام مندريس للإسلام ذروته في العام 1958 في الأزمة الإقتصادية التي أثرت على تركيا إثر الركود الإقتصادي وعلى الرغم من تمسك مندريس بالعلمانية فإن الإجراءات التي حفظها للكتلة الإسلامية كانت شكلية إلى حد كبير⁴.

لقد استغل الإسلام بصورة بشعة من قبل بعض السياسيين الأتراك حيث وظف أولئك الساسة التمازج العاطفي العميق تجاه الدين لدى العامة لتحقيق أهدافهم السياسية، فأخذوا يطلقون

¹أحمد نوري النعيمي، المرجع السابق، ص253.

²هزير حسن الشالوخ، المرجع السابق، ص202.

³هزير حسن الشالوخ، المرجع نفسه، ص 202.

⁴أحمد نوري النعيمي، المرجع السابق، ص 174.

الوعود بإسم الدين ولا ينفذونها كما أخذوا يطالبون بالسماح بالممارسات الدينية حين تكسبهم نفعاً سياسياً ودعماً شعبياً¹، لذلك فإن ما حققه الحزب الديمقراطي في صناديق الإقتراع طوال عشر سنوات كانت بسبب المرونة التي تعامل بها مع العواطف الروحية للشعب، وقد أدى هذا كله بالنخب المركزية إلى إستنتاج أن الساسة المنتخبين مستعدون للمساومة على المبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية في سعيهم لكسب أصوات الناخبين، في هذه الظروف بدأت النخب المركزية تدرك الدور الذي تلعبه بصفقتها حامية للدولة الجمهورية ضد الساسة المنتخبين².

كان أقطاب حزب الشعب الجمهوري ينظرون إلى رقي الحزب الديمقراطي نحو الإسلام مما يشكل خطورة عليهم، وكان قادة الجيش الذين تربوا في الغرب تربية علمانية هم ذخيرة حزب الشعب الجمهوري مما دفع عصمت انونو وحزبه إلى معارضة الحزب الديمقراطي وسار الجيش على نفس المنوال في المعارضة والشكوى من هذا الإتجاه، و في عام 1960 إتحد الجيش مع المعارضة في الإنتقال العسكري بسبب عمليات التحريض والإثارة التي قام بها حزب الشعب الجمهوري إنتقاماً من الحزب الديمقراطي وسياسته والتغييرات التي قام بها منذ عام 1951³.

ثالثاً: مجريات الإنتقال العسكري.

بعد ما قام رئيس الأركان جمال جورسيل (ينظر الملحق رقم 4) ببعث رسالة إلى جلال بايار⁴ في 3 ماي 1960 طالبا منه الإستقالة وقبول هذا الطلب بالرفض بالإضافة إلى إستخدام

¹مصطفى محمد الطحان، المرجع السابق، ص 189-190.

²هزير حسن الشالوخ، المرجع السابق، ص 203.

³مصطفى محمد الطحان، المرجع السابق، ص 191.

⁴جلال بايار: (1883-1986) ولد في قرية أوموري في مقاطعة بورصا، تولى منصب الوزراء (1937-1939)، زعيم الحزب الديمقراطي (1946-1950)، تولى منصب رئاسة تركيا بعد عصمت إينونو (1950-1960)، وبعد الإنتقال العسكري عام 1960، وجهت له هو وخمسة عشر عضوا آخرين في الحزب من بينهم "عدنان مندريس" تهمة إنتهاك الدستور، وحكمت عليه محكمة العدل العليا بالإعدام في 15 سبتمبر 1960، ولكن اللجنة العسكرية الحاكمة ثبتت حكم الإعدام لمندريس وإثنين من الأعضاء وهما (وزورلو، وبولاتكان) وخففت عقوبته بالإعدام لبايار وإثني عشر عضو، إلى عقوبة السجن ليتم إطلاق سراحه عام

مندريس إلى وحدات الجيش ضد الحزب الجمهوري أدى إلى إثارة غضب قائد القوات البرية، لهذا في ليلة 27 ماي 1960 إنطلقت بعض قوات الجيش التركي بدباباتهم ومصفحاتهم باتجاه دار الإذاعة وسائر مباني والمؤسسات الحكومية فأحتلتها، وتوجه بعضها الآخر نحو مقر رئاسة الجمهورية ومنازل زعماء الحزب الديمقراطي، فأعتقلو بعض زعماء الحزب وجميع الوزراء¹. في البداية كان واضحا أن قادة الانقلاب مقتنعون بأن المطلوب أبعد من مجرد تغيير حكومة، ولذلك فإنهم عهدوا إلى خمسة من أساتذة القانون في جامعة إستنبول بصياغة دستور جديد، وأصدروا إعلان بمثابة فتوى جديدة لتبرير التدخل العسكري في إطار أن حكومة الحزب الديمقراطي تصرفت بشكل غير دستوري وأنها بذلك أصبحت غير شرعية²، حيث تلا الكولونيل وقائد الانقلاب (ينظر الملحق رقم 5) (ألب أرسلان توركيش)³ البيان الأول على الأمة التركية جاء فيه:

(... إن ضباط مجلس قيادة الثورة قاموا بإنقلاب عسكري فجر اليوم ،من أجل وضع حد للتطاحن الحزبي الأرعن، الذي هوى بالبلاد إلى الدرك الأسفل من الشقاق والفوضى، ومزق وحدة الشعب التركي وداس كرامة الشرفاء من أبنائه ... إن هدف الانقلاب هو تصحيح مجرى

1964 بسبب مرضه الشديد، وفي عام 1966 تم إعلان العفو الرسمي عنه، وأعيدت له كامل حقوقه السياسية، وفي 22 أوت 1986 توفي محمود جلال بايار. أنظر: مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية-معالم . وثائق . موضوعات . زعماء - ج6، ص ص319-317.

¹ رضا هلال، السيف والهلال - تركيا من أتاتورك الى اربكان - (الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي)، دار الشروق، بيروت، 1999، ص114.

² مصطفى الزين، نئب الأناضول، رياض الريس للكتب والنشر، قبرص، 1991، ص332.

³ ألب أرسلان توركيش : (1917-1997) دخل المدرسة الحربية وتخرج منها عام 1939 وأعتقل أثناء الحرب العالمية الثانية لتعاطفه مع ألمانيا الهنترلية، زعيم الجناح المتطرف في مجلس قيادة الثورة ، ورئيس كتلة الاربعة عشر في لجنة الوحدة الوطنية، أسس حزب سياسي يميني متطرف يدعو إلى الطورانية أي تجميع كل الأتراك، وأطلق على حزبه حزب العمل القومي، وهو من أهم المخططين للإنقلاب، وقام بإذاعة بلاغ الانقلاب من راديو أنقرة، وكان مستشار جمال غورسيل. أنظر: مصطفى الزين، المرجع نفسه، ص ص336-337.

الحياة الديمقراطية في البلاد، مع الوعد بإجراء إنتخابات نيابية عامة حرة نزيهة في أقرب وقت ممكن، وتسليم الحكم إلى الحزب الذي سيفوز بأغلبية المقاعد ... إن مجلس قيادة الثورة يحترم جميع المعاهدات والمواثيق الدولية التي ترتبط بها تركيا ... إن مجلس قيادة الثورة يتعهد بالمحافظة على المبادئ الأتاتورية وحمايتها من عبث العابثين (...)¹ ويقبول لجنة الوحدة الوطنية² لهذا التبرير، دخل الجيش في مواجهة مباشرة مع الحزب الديمقراطي، إنتهت بوقف نشاطه في 31 أوت ثم حله في 29 سبتمبر³.

لقد كان الضباط الذين قاموا بالإنقلاب عام 1960، في الأربعينيات من العمر، وكان جميعهم عسكريون محترفون ممن تربوا تربية أتاتورية خالصة، قوامها إبعاد الجيش عن السياسة وإبعاد السياسة عن الجيش، كما أنهم جميعهم متخرجون من الأكاديمية العسكرية، وقد أمضى بعضهم دورات عسكرية تدريبية في الخارج لاسيما أوربا، أما عددهم فكان 38 ضابطا خمسة منهم رتبة جنرال و15 رتبة كولونيل و12 برتبة مقدم و6 برتبة نقيب، وفي البداية صادفتهم مشكلتين الأولى: كيفية ترتيب أوضاعهم في قيادة الإنقلاب والثانية: فكانت البحث عن ضباط الرتب الكبيرة لكسب تأييد القوات المسلحة⁴.

بعد محاولات فاشلة، وجدوا ضالتهم في الجنرال جمال جورسيل⁵ القائد السابق للقوات

¹رضا هلال، المرجع السابق، ص113.

²لجنة الوحدة الوطنية: وهي لجنة تضم ضباط 38 وهم الذين نفذوا الإنقلاب، وشكلت بين يومي 27ماي و12جويلية بعد السيطرة على السلطة، والتي تتكون من خمسة من القادة العسكريين برتبة لواء وسبعة عقدا وخمسة مقدمين وثلاثة عشر رائد وثمانية نقيب، وقامت هذه اللجنة بعملية بتعديل الدستور أنظر، طارق عبد الجليل، المرجع السابق، ص111.

³رضا هلال، المرجع السابق، ص114-115.

⁴رضا هلال، المرجع نفسه، ص114.

⁵جمال جورسيل : (1895-1966) دخل الكلية الحربية في إستنبول، تسلم رئاسة لجنة الوحدة الوطنية بعد الإنقلاب، رابع رؤساء الجمهورية التركية، ورئيس وزراء وقائد جيش، وقائد القوات البرية، وأحد ضباط أتاتورك القدامى، قام بأنقلاب ضد حكومة جلال بيار ورئيس وزراءه عدنان مندريس . أنظر : مصطفى الزين، المرجع السابق، ص 334-335.

البرية، كان محبوب لدى لدى القوات المسلحة، وقد قبل أن يقود الإنتقال، برغم أنه لم يكن يعلم بتفاصيل التنظيم الذي وراءه، وعندما نجح الإنتقال أتى به الضباط على طائرة حربية من منزله إلى أزمير¹، وأعلن الجيش أن السلطة أصبحت في أيدي لجنة الوحدة الوطنية برئاسة جورسيل الذي عين رئيس للدولة ورئيس للوزراء ووزير الدفاع، وكان شعار الإنتقال هو الشعار نفسه الذي رفعه أتاتورك "سلم في الداخل وسلم في الخارج"².

رابعاً: نتائج الإنتقال

1- المتابعات السياسية وإعدام زعماء الحزب الديمقراطي:

في ما يخص محاكمة أعضاء الحزب الديمقراطي، فقد قامت الحكومة الإنتقالية بإعتقال قادة الحزب، إذ تم إعتقال عدنان مندريس ونقل الى أسكي لمدة شهر كما أعتقل جلال بيار مع 406 من أعضاء الحزب الديمقراطي³، وقد قامت اللجنة الوطنية بتأسيس مجلس العدالة لمحاكمة نواب الحزب الديمقراطي بموجب النظام المدني، كان هدف المجلس الأساسي إظهار تهمة للحزب الديمقراطي وبهذا الأساس أرسل جميع أعضاء الحزب الديمقراطي إلى المحاكمة وعين سليم بازول⁴ رئيساً للمحكمة⁵.

جرت المحكمة مع جلال بيار وعدنان مندريس و588 عضو من أعضاء الحزب الديمقراطي، إذ بدأت في أكتوبر وإنتهت في 14 أوت 1961، وأسندت المحكمة إتهام مندريس بإبطال عمل الدستور 1924 وهذا مايدخل ضمن قانون العقوبات أي الإعدام، وكذلك أتهم أنه أوصل الدولة

¹ رضا هلال، المرجع السابق، ص114.

² محمد زاهد جول، التجربة النهضوية التركية (كيف قادة حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم)، دار وجوه للنشر والتوزيع، بيروت، 2013، ص55.

³ محمود شاكر، المرجع السابق، ص 102.

⁴ سليم بازول: رئيس للقسم الأول لمحكمة الجنايات، وأحد البارزين في القضايا الجنائية . أنظر: هزير حسن الشالوخ، "المجلس الوطني الكبير في تركيا (1920-1924)"، في، مجلة ديالى، العدد(59)، العراق، 2013، ص ص 11-12.

⁵ محمود شاكر، المرجع السابق، ص102.

إلى كارثة عن طريق سياسته الإقتصادية وإخفاقة في تمية الدولة إقتصاديا¹، فضلا عن ذلك وجهت لمندريس وحكومته تهما مفادها أنه عمل ضد الطائفة اليونانية في استنبول 1955 وأنه حاول مع جلال بايار بإغتيال عصمت إيونيو، وكذلك حاولا منع السلطة التشريعية من أداء واجباتها وحاولا إسكات الصحافة وقمع حقوق الانسان².

أعدت الحكومة قرار الإتهام في 1 سبتمبر 1961 بعد بذل جهود أربعة أسابيع لإعداد القرار، وقد حكم أغلب الأعضاء الحزب الديمقراطي بموجب المادة (146) من قانون العقوبات التركي والتي تنص على: "أنه يعاقب بالإعدام الذين يشرعون جبرا في تغيير أو تبديل كل أو قسم من القانون الأساسي للجمهورية التركية أو إلغاءه أو إسقاط المجلس الوطني الكبير³ المشكل من موجهه أو منعه من أداء واجباته"⁴، هذه المادة تحتوي على الجريمة المرتكبة ضد الدستور والجريمة المرتكبة ضد المجلس الوطني الكبير، فهي تعتبر من الجرائم المرتكبة ضد الدولة ويجب الحفاظ من خلال هذه المادة على أمن وقوة الدولة⁵.

بعد إنقضاء عام من البحث والتحري مع أعضاء الحزب الديمقراطي أقرت المحكمة أن الأغلبية من هؤلاء كانوا في عداد المذبذبين، وعليه حكم عليهم بأحكام مختلفة حيث حكمت المحكمة عقوبة الإعدام على 15 شخصا من أعضاء الحزب الديمقراطي منهم جلال بايار وعدنان

¹ احمد نوري النعيمي، المرجع السابق، ص 255.

² محمود شاكر، المرجع السابق، ص ص 102-103.

³ المجلس الوطني الكبير: يتألف المجلس من 380 عضوا، موزعين على الشكل الآتي 115 موظف، 61 عالم إسلامي ، 51 عسكري، 46 مزارع، 37 مزارع، 37 تاجر، 29 محامي، 15 طبيب، 8 شيوخ، 6 صحفيين، 5 أغوات، 5 رؤساء عشائر، ومهندسين اثنين، ولقد تم اختيارهم من قبل الهيئة التمثيلية التي تضم خليط من المدنيين. أنظر: يحي بوزيدي، السياسة الخارجية التركية تجاه الدول المغاربية بعد 2002، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية والأمن الدولي، جامعة وهران، الجزائر، 2013 ص 42.

⁴ خضير البديري، المرجع السابق، ص 341.

⁵ كريم مطر حمزة الزبيدي، سياسات الولايات المتحدة تجاه تركيا، دار الرضوان، عمان، 2012، ص ص 185-184.

مندريس وزورلو¹، وقد أستبدل فيما بعد حكم الإعدام على 12 منهم بما فيهم جلال بيار إلى السجن الأبدي وتم تبرئة 123 منهم من برئة على الساحة 6 منهم و مات 9 في السجن²، وأعدم مندريس بسبب أنه مصدر الرئيس للحزب والذي قاد إلى الثورة المضادة، أما زورلو فقد أعدم بسبب عدم تمتعه بالشعبية العامة³.

إن لجنة الوحدة الوطنية لم تنفذ حكم الإعدام على بايار حتى لا يكون هناك حديث في التاريخ التركي أن الدولة نفذت حكم الإعدام على رئيس الدولة، وأطلق سراح جلال بايار أحد رؤساء الجمهورية التركية (ينظر الملحق رقم 3) في 22 مارس 1964 ، ولقد حكم بالإعدام على زورلو وحسن بولتكان وزير المالية في 16 سبتمبر 1961 وفي اليوم التالي نفذ الحكم بالإعدام على مندريس⁴.

2- وضع دستور 1961:

تعهدت لجنة الوحدة الوطنية عن طريق كورسيل بإيجاد نظام ديمقراطي جديد عن طريق وضع دستور جديد، وعلى هذا الأساس قامت اللجنة بتعيين لجنة من أساتذة القانون و المحامين تحت إشراف جامعة استنبول لوضع مسودة دستور جديد للبلاد⁵، وبعد إنجاز الفريق مهمته عرضت المسودة على الجمعية التأسيسية ثم جرى الإستفتاء على الدستور الجديد في 9 جويلية 1961، وقد بلغ عدد المشاركين في التصويت 80.5 بالمئة من الناخبين وأقر الدستور بنسبة 61 بالمئة مما أثار قلق أعضاء اللجنة، فمسودة الدستور تشير إلى رغبة اللجنة الوطنية في إعادة

¹زورلو: (1910-1961) ولد فطين رشدي زورلو في استنبول، منح درجة البكالوريوس في العلوم السياسية 1930، إنخرط في وزارة الخارجية عام 1932، وفي عهد الحزب الديمقراطي أصبح وزير الخارجية عام 1960. أنظر: أحمد نوري النعيمي، المرجع السابق، ص 259.

² أحمد نوري النعيمي، المرجع السابق، ص 258.

³ خضير البديري، المرجع السابق، ص 339.

⁴ أحمد نوري النعيمي، المرجع السابق، ص 259.

⁵ أحمد نوري النعيمي، المرجع نفسه، ص 271.

تأسيس حكومة دستورية حقيقية ونظام إنتخابي يجعل من الصعب على أي حزب واحد الحصول على الأغلبية في البرلمان، كما فرضت مجموعة من التحديات على السلطة المركزية بحيث تجعلها محدودة إلى درجة تجعل من المستحيل للحكومة أن تواجه أي أزمة¹، وبموجب دستور 1961 تأسست المحكمة الدستورية وأصبحت وظيفتها هي إعادة النظر بالقوانين الدستورية².

يتكون الدستور من (168 مادة) ويقع في (6 أبواب) فضلا عن مقدمة أكدت تقاليد الحرية والديمقراطية في تركيا، كما أكدت إلتزام الشعب التركي بالإستقلال القومي والسيادة والإصلاحات التي تحققت على يد كمال أتاتورك، تناول الباب الأول من الدستور، الأسس العامة التي تحدد شكل الدولة، ففيه وصفت الجمهورية التركية "بأنها دولة قومية ديمقراطية علمانية وإجتماعية يحكمها القانون وتستند على حقوق الانسان، لغتها الرسمية التركية وعاصمتها أنقرة" كما تناول الباب قضية عدم إفراد المجلس الوطني الكبير بالسلطة في تمثيل الأمة³، إذ نصت (المادة 5) على أن "يتولى المجلس الوطني الكبير السلطة التشريعية ولايجوز تفويض هذه السلطة" وعلى هذا أوقف المجلس بإعتباره مصدرا للسيادة، هذا فضلا عن الأخذ بمبدأ فصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية، وإسنادهما إلى كل من المجلس الوطني من جانب ورئيس الجمهورية ومجلس الوزراء من جانب آخر، بعد أن كانت السلطات التشريعية والتنفيذية متمركزة في المجلس الوطني أما المادة (6) فقد نصت على أن يتولى رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ممارسة السلطة التنفيذية في حدود القوانين⁴.

أما الباب الثاني فقد تناول الحقوق والواجبات الأساسية وإرساء الإتجاه الديمقراطي إذ نصت على المساواة بين الأفراد جميعهم دون تمييز بينهم على أساس الجنس أو اللغة أو التفكير السياسي

¹نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع السابق، ص62.

²أحمد نوري النعيمي، المرجع السابق، ص271.

³نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع السابق، ص63.

⁴أحمد نوري النعيمي، المرجع السابق، ص274.

أو الدين أو المذهب، كما نص عدم جواز التعرض للحريات الشخصية إستنادا للقانون المرفق للدستور، وكذلك نص على حرية التفكير والعقيدة الدينية إذ اوضحت أن العبادات في المراسيم والإحتفالات الدينية حرة طالما لا تتعارض مع النظام والأخلاق العامة، كما تناولت المادة 22 من الدستور حرية الصحافة فنصت: **الصحافة حرة ولا يجوز فرض رقابة عليها، ولا يشترط الحصول على إذن مسبق بإصدار الصحف والمجلات أو نشر الكتب أو المطبوعات ولا يجوز إيقاف أية صحيفة عن الصدور إلا بقرار صادر من محكمة مختصة**¹.

تضمن المادة 28 من الدستور حق حرية الإجتماع والتظاهر ونصت على أن لكل فرد الحق في الإجتماع والسير في المظاهرات السلمية بدون سلاح ودون أن يكون ملزم بالحصول على إذن مسبق، ولا يمكن تحديد هذا الحق إلا بالقانون بغرض المحافظة على النظام العام². أما الباب الثالث يضمن الحقوق و الواجبات الإجتماعية والإقتصادية، فنص على أن الأسرة أساس المجتمع، وتتخذ الدولة وبقية المؤسسات العامة لتدابير اللازمة لحمايتها، ونص الدستور حق الملكية والإرث وعدم جواز نزع الملكية إلا لأغراض المنفعة العامة مع تعويض يمثل القيمة الحقيقية للمال غير المنقول والعمل على تنمية الأرض وزيادة إنتاجها من خلال توزيع الأراضي على الفلاحين، فيما أشارت المادة 39 على إمكانية تأميم المؤسسات الخاصة المتعلقة بالخدمات العامة³.

أما في ما يخص حرية العمل وواجبات الدولة في تحقيق التطور الإقتصادي، فقد أكد الدستور حرية تأسيس النقابات للعمال وأرباب العمل دون الحصول على إذن مسبق وعلى حق التفاوض الجماعي والإضراب، ونصت المادة 52 على إمكانية الحصول على الغذاء، في حين

¹نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع السابق، ص63.

²أحمد نوري النعيمي، المرجع السابق، ص275.

³نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع السابق، ص65

أعطى دستور 1961 مجلس الشيوخ الحق في مراقبة أعمال الحكومة عن طريق الإستجواب والمشاركة مع النواب في جلسات مشتركة، أما السلطة التنفيذية فتتمثل في رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء والإدارة العامة، وينتخب رئيس الجمهورية من المجلس الوطني وبأغلبية ثلثي أعضاء بواسطة التصويت السري ولمدة 4 سنوات ولمرة واحدة¹.

3- إجراء إنتخابات 1961 وإعادة السلطة للمدنيين:

بدأت لجنة الوحدة الوطنية وهي اللجنة الثورية التي قامت بالإنتقال بإتخاذ الإجراءات اللازمة بالرجوع للحكم المدني وكانت بدايتها وضع دستور ثم إجراء إنتخابات²، ففي 12 أكتوبر بدأت الحملة الإنتخابية، شارك فيها أربع أحزاب: حزب الشعب الجمهوري و حزب تركيا الجديدة وحزب الأمة القروي الجمهوري وحزب العدالة، قدمت هذه الأحزاب برامجها السياسية، فحزب الشعب قدم برنامجا محاولا إقناع الناخبين بمضمونها منها تشجيع النشاط الخاص والعام على حد سواء، وإعداد نظام ضرائبي يقوم على العدالة، ودعا إلى توزيع الأراضي للفلاحين وتوفير الضمان الإجتماعي والخدمات الإجتماعية للعمال، وتشجيع رؤوس الأموال³.

أما حزب تركيا الجديد فقد أظهر في برنامجه تأييدا للنشاط الخاص وقيام صناعة سريعة متطورة، ودعا إلى تشجيع التعليم ودراسة التراث لتعزيز إيمان الشعب بالماضي، وأكد دخول المال الأجنبي وفق ضوابط وقيود محددة، كما أظهر حزب الأمة القروي الجمهوري محافظة أكثر، فقد دعا في برنامجه إعطاء العمال الضمان الإجتماعي والسماح لهم بالمشاركة في الإدارة الصناعية وفي التنظيم وفي تأليف الأحزاب، كما طالبت الحكومة بإنهاء الفوارق الطبقية وتشجيع النشاط الخاص، ومعارضة الإستثمار وتوزيع الأراضي على الفلاحين⁴

¹نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع السابق، ص65.

²على حمزة سلمان الحساوي، المرجع السابق، ص117.

³نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع السابق، ص68

⁴نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع نفسه

جرت الإنتخابات في 10 أكتوبر لتسلم مقاليد حكومة الدولة إلى حكومة مدنية¹، وبلغ عدد الناخبين الذين شاركوا في الإنتخابات (10.5 مليون نسمة)، وجاءت النتائج مخيبة لأمال الأحزاب فلم تحدد الأغلبية لأي حزب فقد توزعت أصوات الناخبين على الأحزاب الأربعة، فحصل حزب العدالة على (34.5 بالمئة) من الأصوات في حين حصل حزب الشعب الجمهوري على (36.7 بالمئة) من الأصوات أما حزب تركيا الجديدة حصل على 13.7 بالمئة (ينظر الملحق رقم 6) مما أدى الى قيام ما عرف بالإئتلاف الحكومي وذلك لتحقيق الإستقرار السياسي².

هذه الإنتخابات أفرزت ظاهرة التعددية الحزبية، وأن عودت حزب الشعب الجمهوري لممارسة دوره في الحياة السياسية مرة أخرى ولكن دون أن يتمكن من الحصول على الأغلبية ، ولهذا بدأ حزب العدالة الذي جاء المرتبة الثانية بمشاركة حزب الشعب في تأليف حكومة جديدة، إلى جانب ظهور أحزاب سياسية أخرى (تركيا الجديدة - القوميين) على نسب تكاد تكون متناسبة وشاركت في الحياة السياسية حيث جرى تكليف عصمت اينونو بتشكيل الحكومة، وبعد مداوات شكلت حكومة إنتقالية من حزبه وحزب العدالة، وفي 27 أكتوبر أنتخب الجنرال "كورسيل" أول رئيس للجمهورية الثانية الجديدة³.

4-تشكيل مجلس الأمن القومي :

نص دستور 1960 في المادة 111 منه على تشكيل مجلس الأمن، فقد منحت هذه المادة الحق لقيادة المؤسسة العسكرية في المشاركة في إدارة الوطن وممارسة دور سياسي بشكل دستوري دائم (ينظر الملحق رقم 7)، وزودة بمهام وسلطات أوسع، فوافقت لجنة الوحدة الوطنية بدورها على هذا الإقتراح لكن مع بعض التعديلات خاصة فيما يخص تحديد وزراء الدولة ونواب رئيس الوزراء

¹على حمزة سلمان الحسنوي، المرجع السابق، ص117.

²رضا هلال، المرجع السابق، ص ص 116-117.

³نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع السابق، ص72.

ووزراء الدفاع الخارجية والداخلية والمالية والمواصلات والعمل، والتتويه بضرورة إنشاء مثل هذا المجلس¹، يتكون مجلس الأمن من رئيس وزراء ورئيس الأركان ووزراء الدفاع الداخلية والخارجية وقادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة والقائد العام لقوات الأمن وتتعد إجتماعاته برئاسة الجمهورية أو رئيس الوزراء في حالة غياب الأول، وتكمن مهامه في في البحث حول شأن الامن القومي²، ويختص أيضا هذا المجلس بتقديم توصيات حول شؤون الأمن القومي للدولة إلى مجلس الوزراء الذي يتعين عليه الإهتمام بما تتضمنه من تدابير ضرورية للحفاظ على سلامة الدولة وأمنها القومي، ولها أيضا صلاحية الموافقة على تأسيس الأحزاب والإعتراض على الأعضاء المؤسسين لها³.

كان الهدف الأساس من وضع مجلس الأمن الوطني بصورته هذه كجهاز دستوري كان لإعادة ترتيب وضعية السلطة العسكرية وإضفاء المشروعية على تدخلاتها في شؤون السياسية والمجتمع فضلا عن الرغبة في إعادة إعتبار إلى المؤسسة العسكرية الذي تضاعل إبان عهد الحزب الديمقراطي فيما بين (1950-1960)، وكذلك مناقشة المسائل المتعلقة بسياسات الصحة والتجارة والزراعة والمواصلات والإسكان⁴.

خامسا: ردود الفعل الداخلية والخارجية على الإنقلاب

لقد كان للإنقلاب ردود فعل سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي :

أولا:ردود الفعل الداخلية:

على الرغم من أن الانقلاب لم يكن حصيلة إتفاق مسبق بين السلطات المدنية وقادة الجيش لكنهم كانوا واثقين من أن حركتهم ستنال المساندة من المدنيين خاصة أعضاء الحزب الجمهوري

¹ طارق عبد الجليل، المرجع السابق، ص111.

² جمال ورغي، المرجع السابق، ص42.

³ أحمد نوري النعيمي، المرجع السابق، ص 375.

⁴ طارق عبد الجليل، المرجع السابق، ص113.

ومؤيديه من المثقفين والطلبة، وذلك للضغط الشديد الذي مارسه الحزب الديمقراطي إتجاه الحزب الجمهوري، ولهذا أيد هذا الأخير الإنتقال حال إعلانه، إذ أصدر اينونو بيانا دعا فيه حزبه الى الخضوع التام لأوامر قادة الإنتقال وقال "إننى أدعوا حزبي إلى أن يثق بما قام به الجيش وأن ينتظروا المستقبل المشرق القائم على أسس العدالة والديمقراطية الحقّة والإعتماد على تقاليد الجيش الراسخة بوصفه حامي أسس الديمقراطية التي وضعها أتاتورك"¹.

عرض قادة الجيش على اينونو المشاركة في الإنتقال ولكنه رفض خشية إستحواذ الجيش على الحكم، وهذا ما ذكره أحد المؤرخين الأتراك قائلا: "إن ماجرى في 27 ماي 1960 ليست حركة مدبرة من حزب الشعب الجمهوري، وإنما أقول ذلك لأنني متأكد منها، ولكنني لا أستطيع القول بأن اينونو لم يكن يعلم بهذه الحركة للقوات المسلحة"².

أما فئات المجتمع التركي الأخرى فقد إتسمت بالتذبذب، بين مؤيد ومنهم من يوجه النقد إلى الإنتقال وعناصره، فكان سكان الريف الذين يشكلون (70 بالمئة) من مجموع السكان، والذين يكونون الإحترام الكبير للقوات المسلحة، فعلى الرغم من الجهود التي بذلها قادة الإنتقال وضباط الجيش لشرح أبعاد الإنتقال ظلت صورة مندريس هي المفضلة لديهم، وذلك لما قدمه من مشاريع ريفية³.

أما الموظفون وأصحاب المداخل الثابتة والذين تعرضوا لمشاكل إقتصادية بسبب إجراءات حكومة الديمقراطيين في المجال الإقتصادي مما أثر على مستوى معيشتهم، فقد كانوا يعتقدون أن الإنتقال هو السبيل لحل مشاكلهم ولذلك أيدوا قادة الإنتقال وساندوهم، وبالتالي أن حركة الجيش لم تلقى معارضة تذكر في جميع أنحاء البلاد، فقد سيطر الجيش على السلطة خلال

¹خضير البديري، المرجع السابق، ص340.

²خضير البديري، المرجع نفسه.

³توال عبد الجبار ظاهر الطائي، المرجع السابق، ص55.

ساعات معدودة، حتى أن السيطرة على المؤسسات الدولة في أنقرة واستتبول لم تستغرق سوى 3 ساعات وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على عدم إستعداد أحد للدفاع عن نظام الحزب الديمقراطي¹.

ثانيا:ردود الفعل الخارجية:

أما الو م أ على الرغم من تطور العلاقات بينها وبين تركيا خلال عقد الخمسينيات، لكن الفتر إكتنف هذه العلاقة في نهاية عقد الخمسينيات، على إثر زيارة عدنان مندريس للإتحاد السوفياتي، ووجدت الو م أ في تركيا خلال هذه المدة من حكم مندريس بأن تركيا أصبحت حليفا ضعيفا جراء الإضطرابات التي عمت مدنها الرئيسية، وقد جاء الموقف الرسمي الأمريكي على لسان الناطق الرسمي في وزارة الخارجية الأمريكية برفضه التعليق على الإنتقال مذكر أن قادة الإنتقال أعلنوا عزمهم على إحترام إلتزامات تركيا الدولية²

في حين أن تركيا كانت قد وقعت إتفاقية مع الو م أ في 5 مارس 1959 تلزمها أنها في حالة تعرض تركيا لأي عدوان فإن الو م أ ملزمة في الدفاع عن الحكومة وبما في ذلك حدوث إنتقال، وإعترفت الو م أ رسميا بالحكومة الجديدة في 30 ماي 1960، وأبدت دول حلف الشمال الأطلسي إرتياحها بعد إستلام اللجنة الوطنية مهام إدارة البلاد ولاسيما بعد تعيين "سليم ساربر" وزيرا للخارجية في حكومة لجنة الوحدة الوطنية والذي كان ممثل تركيا في حلف الشمال الأطلسي³. أما موقف الإتحاد السوفياتي، فقد كان ينم على التذمر والإستياء منذ صدور البيان الأول لقادة الحزب الذي أعلنوا فيه تمسكهم بمبادئ حلف شمال الأطلسي، وهو ماجاء في الرسالة التي بعثها خروتشوف رئيس الوزراء الإتحاد السوفياتي قادة تركيا الجدد في 8 جوان 1960⁴.

¹خضير البديري، المرجع السابق، ص241.

²خضير البديري، المرجع نفسه.

³علي عبد الواحد أحمد الصائغ، المرجع السابق، ص 202.

⁴توال عبد الجبار الظاهر الطائي، المرجع السابق، ص57.

أما بريطانيا فاعتبرت الإنقلاب مسألة داخلية تركية جاءت في إطار الصراع بين الحزبين (الديمقراطي والشعب الجمهوري) ومن ثمة ليست له تأثيرات كبيرة في بريطانيا وفي الدول الأوروبية¹.

قد علق قسم من المراقبين الغربيين على هذه الحركة بقولهم : " إن الإنقلاب الذي وقع يمكن تشبيهه بالحركات الإنقلابية المعتادة في أمريكا اللاتينية و الشرق الأوسط " ، وفي هذا الصدد علقت مجلة "تايم" الأمريكية على ذلك قائلاً : "هناك نعر كبير من قيام القادة الجدد في تركيا بتخطيط سياستهم الداخلية والخارجية على غرار دكتاتورية عبد الناصر وعبد الكريم قاسم"².

أما موقف الدول العربية:

أعلنت الحكومة العراقية أنها تعد الحركة الإنقلابية العسكرية في تركيا حدث داخلي يخص تركيا، وقد عقد السفير التركي في بغداد مؤتمر صحفي أوضح فيه أسباب الإنقلاب ودوافعه، وأثارت هذه الحركة أيضا الحكومة الإيرانية الشريك الأساس لتركيا في حلف السانتو³ بعد غلق الحدود الإيرانية التركية بصورة مؤقتة، إذ خشيت إيران من إنتهاج حكومة الإنقلاب سياسة إيجابية مع الإتحاد السوفياتي بوصفه نظام معادي لكليهما، وأيضا خشيت إيران من أن تنتصل الحكومة

¹ أحمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا، المرجع السابق، ص 249

² علي عبد الواحد أحمد الصائغ، المرجع السابق، ص 202.

³ حلف السانتو: في ظل ظروف إقليمية جديدة أفرزها الإنقلاب العسكري الذي أطاح بحكم الخديوي في مصر عام 1952م جرى إنشاء حلف بغداد وضم كلا من العراق وإيران وتركيا وباكستان وبإسهام الولايات المتحدة الأمريكية التي أحجمت عن الإنضمام رسميا للحلف بسبب عدم رغبتها إثارة حفيظة السعودية ومصر اللذان عارضا إقامة الحلف، وفي فيفري 1955 تم الإعلان عن زيارة عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا للعراق وعن قرب التوقيع على معاهدة دفاعية بين البلدين وبالفعل تم الإعلان رسميا في 24 فيفري عن توقيع الميثاق التركي العراقي والذي تركت المادة الخامسة منه الباب مفتوحا أمام إنضمام دول أخرى. أنظر: حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، العارف للاعمال والنشر، بيروت، 2013، ص 243.

التركية الجديدة من تعهداتها الإقليمية بإعلان خروجها من الحلف ، أما الحكومات العربية الأخرى فقد إلتزمت الحذر إزاء الأحداث وإعتبرته شأنًا داخلياً¹

وفي الأخير نستنتج من خلال ما درسناه في هذا الفصل أن تركيا شهدت موجة من الإضطرابات كان لها الأثر في حدوث أول إنقلاب عسكري مباشر تشهده الدولة التركية الحديثة عام 1960 نتج عنه عدة إنعكاسات أثرت على السياسة التركية وغيّرت في مسارها منها تسلم الجيش زمام الأمور في السياسة وإنشاء دستور جديد والذي أفرز بدوره ظهور الحكومات الإنتلافية.

¹ على عبد الواحد حسون أحمد الصائغ ، المرجع السابق، ص 202.

الفصل الثاني

الإنتقال العسكري الثاني في تركيا العلمانية 1971 .

أولاً: الوضع العام قبيل الإنتقال .

1- التعددية الحزبية.

2- الحكومات التركية.

3- الوضع العسكري.

ثانياً: الأسباب الممهدة لحدوث الإنتقال.

1- الوضع السياسي في ظل دستور 1961.

2- ظاهرة العنف السياسي.

3- التضخم الاقتصادي والمشكلات الاقتصادية.

4- ظاهرة تعدد الأحزاب.

ثالثاً: مجريات الإنتقال العسكري.

رابعاً: نتائج الإنتقال

1- تشكيل حكومة جديدة.

2- إجراء إنتخابات 1973.

3- تعديل دستور 1961 وحل حزب العمل التركي.

خامساً: ردود الفعل الوطنية

الفصل الثاني: الإنقلاب العسكري الثاني في تركيا العلمانية 1971

شهدت تركيا العديد من أعمال العنف والإضطرابات في الستينيات من القرن العشرين وقد أثار الركود الإقتصادي في أواخر هذا العقد موجة من الإضطرابات الإجتماعية والتي تمثلت في المظاهرات وإضرابات العمال، والإغتيالات السياسية كما تم تشكيل حركات عمالية وطلابية يسارية تعارضها الجماعات اليمينية القومية المسلحة والإسلامية، بالإضافة إلى ظهور إنشقاقات سياسية داخل الأحزاب مما أدى إلى حدوث إنقلاب عسكري ثاني. فما هي دوافع هذا الإنقلاب؟ وفيما تتمثل أهم نتائجه؟

أولا: الوضع العام قبيل الإنقلاب

الوضع السياسي: (التعددية الحزبية)

عرفت المدة اللاحقة لإنقلاب (1960) تشكيل أحزاب سياسية وتتجلى نزعة التعددية الحزبية في إنشاء أحزاب جديدة أكثر مما تتجلى بانقسام أو إنشقاق عن الأحزاب القديمة، حيث تشكل حوالي (11) حزبا بحيث شهدت تنافس طاحن فيما بينها على الساحة السياسية في تركيا وبعد أن أصبح الحزب الديمقراطي جزءا من التاريخ أي بعد خسارته في إنتخابات 1962 ظلت قاعدته السياسية أشبه بجائزة تحاول الحصول عليها الأحزاب الديمقراطية الجديدة كافة⁽¹⁾.

(1) علي حمزة سلمان الحسناوي، المرجع السابق، ص119.

من أبرز هذه الأحزاب :

1-حزب العدالة :

لقد كان لمسألة حل الحزب الديمقراطي عام (1960) مسألة غير محسومة، ولقد جرت عدة محاولات لتأسيس حزب سياسي لإستقطاب جماهير الحزب الديمقراطي ومؤيديه ومن بين المحاولات :

-محاولة النائب السابق في الحزب الديمقراطي (تحسين ديمراي) تشكيل حزب قروي.

-محاولة (فهيمى أدان) تشكيل حزب الوحدة.

كلتا المحاولتين باءتا بالفشل، لكن نجح (راغب كموش بالال)¹، فبرز بوصفه زعيما للحزب الديمقراطي من خلال نظرتة التوفيقية فقد كان ضمانا للجيش ضد إنتقامية الحزب الديمقراطي وضمان للديمقراطيين السابقين ضد الضغوط العسكرية² .

أعلن راغب كموش عن تأسيس حزبه في (11 فيفري 1961) تحت إسم حزب العدالة

وريث الحزب الديمقراطي³، ضم في صفوفه مختلف تنظيمات الحزب الديمقراطي المنحل ومنها الفئات الدينية المحافظة تماشيا مع مبادئه التي أقرت على ضرورة إعطاء المواطن مزيدا من الحرية لممارسة شعائره الدينية على الرغم من إيمانه بعلمانية الدولة، وبهذا إستطاع أن يكسب

¹راغب كموش يالا: جنرال متقاعد تربطه أواصر حميمية مع الهيئة الحاكمة، كان قائد للجيش الثالث في ماي 1960، عين رئيس لهيأة الأركان وأحيل للتقاعد عام 1960.أنظر: نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع السابق، ص 75.

²خالد عبد الوهاب عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 31.

³نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع السابق، ص 76.

ويجذب العديد من سكان الريف وكذلك بالنسبة للفلاحين المحافظين وملاك الأراضي ورجال الأعمال من خلال الدعم الذي قدمه الحزب لهم في تأسيس المشاريع الحرة¹.

كان شعار الحزب عبارة عن هيئة حصان أبيض² يلفظ باللغة التركية (Democrat) وهي مشابهة ل (Democret) مما يوحي بأنه إمتداد إلى الحزب الديمقراطي وخاصة عندما دعا إلى ضرورة حصول عفو عام عن قادة الحزب الديمقراطي³، حيث دخل حزب العدالة ساحة العمل السياسي والتاريخي في إنتخابات (1961) وعقد أول مؤتمر في أواخر ديسمبر (1961) وأنتخبت الهيئة الإدارية للحزب راغب كموش يالا للحزب وأقر النظام الداخلي للحزب وحددت أهدافه فيما يلي⁴:

- المحافظة على الوحدة القومية التركية في إطار نظام ديمقراطي .
- ضمان حرية الفرد بما يحقق السعادة للجميع من خلال رفع المستوى الإقتصادي والثقافي .
- تقديم الخدمات الإجتماعية بما يحقق التطور والإزدهار في عموم البلاد .
- خلق نظام سياسي شبيه بأنظمة الحكم في الدول الغربية التي تقوم على النظام النيابي التمثيلي والحرية الإقتصادية.

-التركيز على الجانب الإقتصادي، فأعتبر القطاع الخاص هو عماد الحياة الإقتصادية والسياسية ولكنه لم يبلغ تأييده لسيطرة الدولة على المؤسسات الإقتصادية الرئيسية وتأييد سياسة

¹خضير البديري، المرجع السابق، ص345.

²محمود شاكر، تركية، ط7، المكتب الإسلامي، بيروت، 1988، ص 76.

³ نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع السابق، ص76.

⁴خضير البديري، المرجع السابق، ص345.

تركيا الإقتصادية في إعتماها على القروض وربط الإقتصاد التركي بالبنوك والشركات الأجنبية وضرورة تطوير الصناعة .

-إتخاذ شعار آتاتورك (السلم في الداخل والسلم في الخارج) طريق في سياسته الخارجية، فأكد عدم تدخل تركيا في شؤون أي دولة أخرى ولا تقبل تركيا أي تدخل في شؤونها الداخلية، وكذلك أيد الحزب سياسة الأحلاف العسكرية مع الدول الغربية وعدها سياسة دفاعية.

تعرض حزب العدالة إلى تصدع في قاعدته الإجتماعية ولاسيما بعد الإتفاق الذي جاء كنتيجة لعدم قدرة الحزب في الجمع بين البرجوازية والرأسمالية الكبيرة و البرجوازية الصغيرة التي تعرضت للضرر نتيجة لسياسته الإقتصادية وكذلك نتيجة التطور الذي حصل في المجال الزراعي والتوسع في إستخدام الآلة مما عرض حياة الآلاف من الفلاحين إلى الإفلاس ومن ثم هجرتهم إلى المدن فظهرت أحياء حول المدن عرفت بمدن الصفيح¹ .

2-حزب تركيا الجديدة:

تأسس في فيفري 1961 من أعضاء حزب الحرية الذي إنشق عن الحزب الديمقراطي عام (1955)²، وهو من الأحزاب اليمينية، عبر عن سياسته الداخلية من خلال برنامج الإنتخابي عام (1961) وركز فيه على إطلاق الحريات الإقتصادية ودعم الشركات للإستفادة من رأس المال الأجنبي وتشجيع الإرتباط بالغرب³، وحدث إنعطاف كبير في صفوف الحزب عندما تمكن حزب العدالة من إستقطاب عدد كبير من مؤيدي الحزب الديمقراطي المنحل من حزب تركيا الجديدة، ولكن (يوسف عزيز أغلو) أحد قيادي الحزب إستطاع أن يعيد الحياة للحزب بسبب

¹أنوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع السابق، ص79.

²خضير البديري، المرجع السابق، ص345.

³ خالد عبد الوهاب عبد الرزاق، المرجع السابق، ص34.

فوزه بثقة الديمقراطيين ذلك من خلال رفع شعار إعادة الحقوق السياسية للديمقراطيين، أما في ما يخص سياسته الداخلية فقد ركز على التنمية وإطلاق الحريات الإقتصادية وتقديم الدعم للأفراد ومؤسسي الشركات لتمكينهم من العمل الذي يخدم تطوير التنمية وكذا إزالة العوائق أمام التجارة الحرة، كما تبني الحزب سياسة توفيقية بين الرأسمالية والإشتراكية، وفي ما يخص السياسة الخارجية فقد قام بعملية التشجيع للإرتباك بالغرب وإعتبر ذلك سياسة أساسية تتسجم مع متطلبات التغيرات الدولية المعاصرة¹.

3-حزب السلامة الوطني:

اسس هذا الحزب في جانفي 1970 بإسم حزب النظام الوطني² برئاسة نجم الدين أريكان³ (ينظر الملحق رقم 8) لكنه لم يدم طويلا إذ حضر نشاطه بقرار من المحكمة الدستورية في (21 ماي 1971) بحجة مخالفته لمبدأ العلمانية وإستغلال الدين لأغراض سياسية، فالحزب كان يعتمد على أصوات من رجال الأعمال الإقليميين والحرفيين وعدد من المحافظين في المناطق الإقليمية المختلفة⁴، غير أنه في أكتوبر 1972 تمكن من إعادة نشاطه فظهر بإسم حزب السلامة الوطني أو حزب الإنقاذ أو الخلاص الوطني وأسندت رئاسته إلى (سليمان عارف) نائب رئيس حزب النظام الوطني السابق وكان يأخذ المساندة والأصوات أثناء الإنتخابات من رجال الأعمال الإقليميين والحرفيين وعدد من المحافظين في المناطق

¹نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع السابق، ص ص 80-81.

²دانييلوف إيفانوفيتش، المرجع السابق، ص 219.

³نجم الدين أريكان : (1926-2011) مهندس وسياسي تركي تولى رئاسة حزب الرفاه ورئاسة وزراء تركيا خلال الفترة الممتدة ما بين 1996-1997 عرف بتوجهاته الإسلامية. أنظر: إيمان دني، المرجع السابق، ص 81.

⁴أحمد نوري النعيمي، "الدور السياسي للأحزاب الإسلامية في تركيا"، في، مجلة العلوم السياسية، العددان (38-39)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، 2009، ص 27.

الإقليمية المختلفة¹، حيث لقيى الحزب قبولا كبير من طرف الشعب التركي خاصة من التجار الصغار والحرفيين ورجال المثقفين، فتوسع الحزب في مدة قصيرة جدا وبدأ يشكل تهديدا خطيرا على الأحزاب العلمانية²، وكانت أهداف الحزب كالتالي³:

- تأمين وحدة الأمة التركية في إطار نظام ديمقراطي يضمن حرية المواطنين وحقوقهم.
- إشاعة الفضيلة والأخلاق في المجتمع والمحافظة على القيم والتقاليد التي يمثلها التاريخ المجيد للأمة التركية والإبتعاد عن تقليد الغرب.

- تأمين الرفاه للفرد من خلال تحقيق مستوى معيشي أفضل لتحقيق نهضة صناعية .

- ضرورة بناء الدولة التركية على القيم والتقاليد التاريخية للأمة التركية .

- تحقيق التوازن بين الأقاليم والمناطق التركية للتقليل من التفاوت الإجتماعي .

- ضرورة بدء عملية التصنيع، والإعتماد على الصناعة الثقيلة.

- مناهضة النظام الرأسمالي والإشتراكي لأنهما يركزان على النهوض بالجانب المادي مقابل

الإنحطاط الأخلاقي، وأن الصهيونية جسم خطير تهدف إلى حكم العالم والسيطرة عليه .

عندما أغلق حزب النظام الوطني بالتدخل العسكري الثاني 1971 بعد عام واحد من

إنشاءه، لم يتأخر نجم الدين أريكان وأسس في العام الثاني حزب آخر وهو حزب الإنقاذ

¹يسيم آرات، الإسلام والديمقراطية الليبرالية في تركيا - النساء الإسلاميات في معترك السياسة -، تر: منى محسن الصاوي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2013، ص 71.

²راغب الجرساني، المرجع السابق، ص 48

³ نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع السابق، ص 83.

الوطني، الذي لعب دور هام في السياسة التركية طوال السبعينيات، وحصل الحزب على حوالي (12 بالمئة) من الأصوات في البرلمان كشريك صغير بحكومة يسارية بقيادة بولنت أجاويد¹

4-حزب الوحدة التركي :

تأسس عام 1967، من قبل أعضاء متعصبين و متمسكين بالمذهبية الدينية²، شعاره الأسد المحاط بالنجوم³ إنشقوا عن الحزب الجمهوري، ويطلق عليهم إسم تركماني ويهدف الحزب إلى تحقيق الاشتراكية وتأميم الثروات والمصارف والبنوك وتحقيق الإصلاح الزراعي والدفاع عن قضايا الشعب في تركيا ، وقد وجهت الحكومة التركية بزعامة حزب العدالة إتهامها للحزب بأنه إستخدم الدين بصورة مذهبية، اسس من طرف (سناك يللي) مصرحا أن حزبه ليس حزبا مذهبيا بل حزب يهدف إلى تحقيق الاشتراكية وتأميم الثروات والمصارف والبنوك وتحقيق الإصلاح الزراعي ويتمثل شعاره في أسد والإثنتي عشر نجمة والتي ترمز للأمة إثني عشر وكذا توجهاته الدينية التي تنقل عبر صحيفتي (إتحاد وصباح)⁴، وقد تم إغلاقه في أعقاب إنقلاب 1971⁵ .

¹ Eric edelman، turkey transformed And others: the origins and evolution of

authoritarianism and islamisation under the AKP، bipartisan policy center، turkey،2003، p24.

² خضير البديري، المرجع السابق، ص 347.

³ محمود شاكر، تركية، المرجع السابق،ص 77.

⁴ نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع السابق، ص ص 84-85.

⁵ خالد عبد الوهاب عبد الرزاق، المرجع السابق،ص34.

5-الحزب الديمقراطي الجديد:

أسس هذا الحزب في (18 ديسمبر 1970) نتيجة إنشقاق الجناح اليميني لحزب العدالة ونادى بتطبيق مبادئ الحزب الديمقراطي المنحل، وترغم هذا الحزب (فرح بوزييلي) وبلغ عدد أعضائه في المجلس الوطني الكبير 48 عضوا¹، وشعاره كف ممدودة إشارة أن كل الكلام للشعب².

6- حزب الحركة القومية:

ترجع جذوره إلى حزب الأمة المشكل عام 1948 ثم إلى حزب الأمة الجمهوري عام 1953 الذي إتخذ عام 1958 مع الحزب الشعب الفلاحي ليكونا الحزب الوطني القروي الجمهوري، وبعد إنقلاب 1960 حدثت خلافات داخل الحزب أدى إلى إستقالة عدد من زعمائه، وفي عام 1965 أنظم إليه ألب ارسلان توركيش وتمكن من الإنفراد بزعامته وإتجه به نحو التطرف والعنصرية³. عمد الب ارسلان إلى فرض أفكاره وفلسفته السياسية بدءا بمعاداة الشيوعية، كما أنشأ ميليشيات مسلحة سميت الذئاب الرمادية⁴، مارست أعمال القتل والإرهاب ضد بقية الأحزاب السياسية في تركيا، وفي فيفري 1969 تم إبدال الحزب إلى الحركة القومية وهو يسعى إلى إقامة دولة تركية عنصرية تضم جميع الأتراك في العالم، وتتكون قاعدة الحزب الإجتماعية من البرجوازية

¹خالد عبد الوهاب عبد الرزاق، المرجع السابق، ص35.

²محمود شاكر، تركية، المرجع السابق، ص 76.

³نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع السابق، ص ص 86-87.

⁴الذئاب الرمادية: هي منظمة دريت على إطلاق المدافع ودراسة أساليب التفجير وإتخاذ الإجراءات في القتال الشخصي أي مقابلة وجهها لوجه والتربية على روح الأفكار الراديكالية، حيث أن صورة الذئب الرمادي كطليعة مقدسة وكحارس للمجتمع ترجع إلى أساطير وملاحم الأتراك. أنظر: نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع السابق، ص 88.

الصغيرة والموظفين وبعض المزارعين الذين لا يملكون أرضاً، والعاطلين عن العمل وأصحاب الحرف والشباب والطلاب¹، وشعاره ثلاث هلالات².

7- حزب العمل التركي:

أسس في (13 فيفري 1961) من عدد من النقابيين في استنبول³ برزت أهميته من خلال إنتقاداته للحكومة الإئتلافية المشكلة عام 1962، وجاء في برنامجه الداخلي ضرورة إعتقاد حلول للمشاكل الإقتصادية المسببة في قيام الإضطرابات بين صفوف العمال والطلبة، أما في الخارج فتبنى سياسة مضادة للأحلاف العسكرية الغربية مطالباً بالتقرب من المعسكر الإشتراكي، وبإزالة القواعد الأمريكية عن الأراضي التركية، وبخصوص نشاطه السياسي فهو الأكثر إنتشاراً بين الأتراك، وشاركت بفعالية في معظم الإنتخابات التي جرت في تركيا، حيث حصل الحزب في إنتخابات أكتوبر 1965 على 3 بالمئة من الأصوات وبذلك دخل الإشتراكيون البرلمان، وفي آذار 1966 قاد مؤسسوا الحزب إتحاداً يسارياً واضحاً داخل الإتحاد النقابي⁴.

8- الحركة الكردية:

كانت تركيا قلقة من تنامي الأفكار اليسارية وخصوصاً الشيوعية وإرتباطها بالحركة الكردية في نهاية عقد الخمسينيات من القرن الماضي، فالزعامات الشيوعية أخذت بالتمركز في المنطقة الكردية بتركيا وكذلك في إيران والعراق وراحت تغذي الحركة من أجل إثارة القلاقل والفتن حيث بات من الضروري أن تقوم تركيا بملاحظة ذلك ومكافحته بشكل فعال⁵.

¹نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع السابق، ص ص 86-87.

²محمود شاكر، تركية، المرجع السابق، ص 77.

³خضير البديري، المرجع السابق، ص 346.

⁴خالد عبد الوهاب عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 33.

⁵نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع السابق، ص 95.

شهدت الحركة الكردية دخول مرحلة التنظيم السياسي في تركيا مع بداية عقد الستينيات، حيث تأسس حزب الديمقراطي الكردستاني في تركيا عام 1963 والملاحظ أن الأكراد يميلون إلى الأحزاب اليسارية أكثر من اليمينية، لأنهم يستغلونها للمطالبة بحقوقهم القومية، إلا أنها ظلت ضعيفة التأثير السياسي رغم وجود نواب أكراد في المجلس الوطني الكبير، غير أن الحركة الشعبية الكردية بدأت تنشط أواخر عقد الستينيات عبر قيامها بالعديد من المظاهرات خلال عامي 1968-1969 في المدن الكردية لرفض الإضطهاد القومي الذي تمارسه حكومة حزب العدالة¹.

الحكومات التركية: 1961-1971(الحكومات الإئتلافية).

بعد إجراء الإنتخابات عام 1961 وتشتت أصوات الناخبين بين الأحزاب المتعددة ظهر على المسرح السياسي إتجاه جديد تمثل في الحكومات الإئتلافية فلم يحصل أي حزب على الأغلبية طيلة مرحلة 1960-1970².

تشكل أول إئتلاف بعد الإنتخابات بين حزبي الشعب والعدالة³ وذلك بعدم حصول أي حزب على الأغلبية في المقاعد، فكان لا بد من تشكيل إئتلاف حكومي ولا بد من القول أن قيام هذا الإئتلاف لم يكن من دون موافقة القوات المسلح، وكان في البداية حزب العدالة غير موافق على قيام إئتلاف بينه وبين حزب الشعب للإختلاف بين أعضاء حزبه لكن تأثير المعتدلين من أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب جعل أمر الموافقة بالمشاركة في أول إئتلاف حكومي ممكن وبذلك تحول الحكم العسكري المباشر إلى حكم عسكري غير مباشر بعد قيام أول حكومة إئتلافية⁴.

¹نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع السابق، ص95.

²جمال ورغي، المرجع السابق، ص42.

³مصطفى الزين، المرجع السابق، ص347.

⁴نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع السابق، ص ص100-101.

أما الحكومة الائتلافية الثانية جاءت بعدما كلف الرئيس التركي جمال كورسيل إينونو مرة أخرى لتشكيل وزارة إئتلافية لكنه إعتذر عن تشكيل الحكومة لصعوبة المهمة فقد كان الخلاف متعدد الجوانب، فحزب تركيا الجديد يعارض فكرة وجود ثلاث نواب لرئيس الوزراء ويحبذ الإقتصار على نائب واحد كما عارض إسناد منصب وزارة الداخلية إلى حزب الشعب الجمهوري، وبعد هذه المباحثات إتفق على تشكيل حكومة في (25 جوان 1962)¹

إتسمت هذه الحكومة بالعديد من مظاهر الضعف فعجزت في محاولة معالجة المشكلات الإقتصادية وكذلك فشلها في مشكلة العفو عن المعتقلين السياسيين وبعض الخلافات الحادة التي كانت من ورائها إجراء إنتخابات مجالس البلدية والإقليمية وهي الأولى منذ عام 1961، وجاءت النتائج التي شاركت فيها 25 بالمئة من السكان لصالح حزب العدالة الذي حصل على (43.5 بالمئة) من الأصوات وحصل حزب الشعب على 37 بالمئة وحزب الأمة القروي على (2.8 بالمئة) وحزب تركيا الجديدة على 2.5 بالمئة وحصل المستقلون على (3.2 بالمئة)، مما دفع حزب الأمة القروي إلى إعلان إستقلالته وإنسحابه من الحكومة الإئتلافية في (26 أكتوبر 1963) وتبعه في اليوم الثاني حزب تركيا الجديدة، الأمر الذي أضعف الحكومة فأصبحت عاجزة عن القيام بمهامها مما أضر إينونو إلى تقديم إستقالته في (2 نوفمبر 1963).²

شكل عصمت إينونو وزارته الإئتلافية الثالثة في (25 ديسمبر 1963) - والتي تزامنت مع الأزمة القبرصية - من حزبي العدالة والشعب وعدد من المستقلين في حين رفض كل من حزب تركيا الجديدة وحزب الشعب الفلاحي الجمهوري الإنضمام إلى الإئتلاف³، وعلى الرغم من ضعف الإئتلاف إلا أنه إستطاع البقاء طيلة عام 1964، وإستطاع سليمان ديميريل إستغلال

¹خضير البديري، المرجع السابق، ص 356

²خضير البديري، المرجع نفسه.

³نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع السابق، ص 101.

الموقف لصالحه إذ تمكن من إعاقة المصادقة على الميزانية مما إضطر إينونو إلى تقديم إستقالته في أكتوبر 1964، وبذلك إنهار الإئتلاف الثالث¹.

أختير (سعاد خيرى أرغبولو)² لتشكيل الإئتلاف الرابع الذي بدأ في (6 فيفري 1965) الذي كانت مهمته إدارة البلاد حتى موعد الإنتخابات العامة في (أكتوبر 1965)، وكان الإئتلاف يضم كل من (حزب العدالة و حزب تركيا الجديدة وحزب الشعب و حزب الشعب الفلاحي الجمهوري والحزب الوطني) وعدد من المستقلين وأصبح سليمان ديميريل نائب رئيس الوزراء³.

جرت الإنتخابات في تركيا (10 أكتوبر 1965) لتضمن فوزا سهلا لحزب العدالة إذ حصل على (52.9) بالمئة من الأصوات وفاز ب(246) مقعد من أصل (350) مقعد فيما حصل حزب الشعب الجمهوري على (28.7) بالمئة من الأصوات وفاز ب 134 مقعد، وحصل كل من حزب الشعب الفلاحي الجمهوري و الحزب الوطني و تركيا الجديدة على (2.2) بالمئة من الأصوات و 21 مقعد⁴، أما حزب العمال التركي فقد حقق نجاحا ملموسا إذ حصل على (15) مقعد في البرلمان و 3 بالمئة من أصوات الناخبين⁵، تسلم سليمان ديميريل الرئاسة⁶ بعد مشاكل بأغلبية⁷ (1072) صوت من أصل (1679)⁸ فلم تجلب إنتخابات 1965 النصر لحزب الشعب الجمهوري ، وقد واجهت حكومة سليمان ديميريل عدة مشاكل منها:

¹خضير البديري، المرجع السابق، ص357.

²سعاد خيرى أرغبولو: أحد أعضاء مجلس الشيوخ المستقلين، تسلم رئاسة الحزب نيابة عام 1964، شكل الإئتلاف الرابع عام 1965. أنظر نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع السابق، ص 105.

³نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع نفسه، ص105.

⁴خضير البديري، المرجع السابق، ص360.

⁵كرم أوكتم، المرجع السابق، ص94.

⁶علي حمزة سلمان الحسناوي، المرجع السابق، ص70.

⁷منال الصالح، المرجع السابق، ص23.

⁸علي حمزة سلمان الحسناوي، المرجع السابق، ص118.

-تشكيل الأحزاب خاصة بعد إنقلاب 1960.

-إنبثاق إتحاد نقابات العمال الثوريين.

-نقد ممثلوا الطبقة الوسطى لسليمان ديميريل الذي أصبح يعمل لصالح أيادي أجنبية.

-مهاجمة حزب السلامة الوطني سياسات الحكومة.

-تعرض الرئيس التركي إلى أزمة صحية خطيرة كانت وراء وفاته، إذ بعدها أنتخب جودت

صوناي¹ رئيساً للجمهورية الذي كان يحضى بتأييد حزب العدالة وسليمان ديميريل².

إزدادت المعارضة التركية خاصة التي أبدأها طلاب الجامعات الحكومية والذين طالبوا في

مارس 1968 بإيجاد حل للمشاكل التي يعاني منها نظام التعليم العالي وإصلاح ملكية الأراضي،

كما طالبوا بعدم التحالف مع الغرب خاصة أثناء زيارة الأسطول السادس الأمريكي لموانئ تركية³.

في ظل هذه الظروف شهدت تركيا في أكتوبر 1969 الإنتخابات العامة والتي فاز فيها

حزب العدالة ب 46 بالمئة من الأصوات أما الأحزاب الأخرى فقد حصلت على النتائج التالية:

حزب الشعب الجمهوري 27.4 بالمئة حزب الثقة الجمهوري 6.6 بالمئة حزب الحركة القومية

3 بالمئة وحزب العمل التركي 2.8 بالمئة،(أنظر الملحق رقم) وقدمت الحكومة في بداية نوفمبر

1969 برنامجها إلى المجلس الوطني التركي الكبير⁴.

¹جودت صوناي: (1899-1982) رئيس جمهورية تركيا (1966-1973)، كان مدير للكلية العسكرية عام 1941، وأصبح

رئيساً للأركان العامة بعد إنقلاب الجنرال جمال جورسيل عام 1960، إستقال عام 1966 لكي يصبح عضو في مجلس الشيوخ

وفي أبريل من نفس العام 1966 إنتخبه البرلمان رئيساً للجمهورية خلفاً للجنرال جمال كورسيل وتولى الرئاسة حتى عام

1973.أنظر: جابر ناصر آيات، المرجع السابق، ص775.

²نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع السابق، ص107.

³طارق عبد الجليل، المرجع السابق، ص82.

⁴نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع السابق، ص108.

منذ سنة 1969 إلى يومنا هذا أصبحت الأحزاب السياسية جزء لا يتجزأ من الحياة السياسية

التركية¹

الوضع العسكري:

اتسمت المؤسسة العسكرية التركية بعد إنقلاب 1960 خصوصية واضحة، وأصبحت مؤسسة عسكرية وإقتصادية في نفس الوقت وعملت على وضع تشريعات جديدة وكذا قامت بتحسين الوضع الإقتصادي للعسكريين، فقد تحسن مستوى وضعهم الإجماعي والإقتصادي بشكل كبير بعد أحداث الإنقلاب وإستدعى الضباط المتقاعدين لأشغال مناصب إدارية أعلى².

في جانفي 1961 تمت المصادقة على قانون تأسيس جمعية الجيش للتعاون المتبادل المعروف ب (أويك) هدفها حماية كبار العسكريين من أي خطر ، وقد إرتبطت أويك بوزارة الدفاع، وتتولى هيئة مختصة في إدارة شؤونها، وبموجب أنظمة أويك يلزم الضباط في القوات المسلحة دفع 10 بالمئة من رواتبهم لإنعاش الإقتصاد، فالهدف الرئيسي لمؤسسة أويك هو حماية أفراد القوات المسلحة ورعايتهم بغرض تحسين وضعهم الإجماعي والإقتصادي³.

¹ Metin Heper and Sule Tokta، **Islam, Modernity, and Democracy in Contemporary Turkey: The Case of Recep Tayyip Erdogan**، Bilkent University Ankara, Turkey، 2003، p158.

² نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع السابق، ص110.

³ نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع نفسه.

أما في يخص الوضع الإجتماعي للجيش، فأن إختيار المسلك العسكري صار مرغوب من الشباب إذ يرون أن إنخراطهم في السلك العسكري مدعاة للفخر والإعتزاز، أما التيارات الفكرية فقد إختلفت منها التيار المحافظ ويمثله كبار ضباط القوات المسلحة الذين يحرصون على تقاليد الجيش الموروثة منذ عهد الدولة العثمانية والذين يؤمنون بالتحالف مع الغرب لأن معظمهم تلقى تعليمه في الوم أ و ألمانيا، أما التيار الثاني فهم الذين يطلقون على أنفسهم الضباط الكماليون الذين يدعون إلى إقامة نظام إشتراكي مع الحفاظ على المبادئ الإسلامية¹.

أما الإتجاه الثالث فتمثل في التيار اليساري الذي إرتبط بالأوساط العمالية والطلابية، وكان يطالب بخروج تركيا من حلف الشمال الأطلسي وإقامة نظام إشتراكي، وقد تمكن عدد من عناصر هذا التيار من التغلغل في صفوف القوات المسلحة التركية، وقد شكلت هذه المجموعة مع عناصر الكتلة الكمالية الجديدة قلق للمجلس العسكري الأعلى، والذي بدأ يضغط على الحكومات التركية لتطبيق برامجها وتنفيذها في المجالات الإقتصادية و الإجتماعية و الإقتصادية كنوع من ردة فعل لضغوط عناصر هاتين المجموعتين².

ثانياً: أسباب الإنقلاب:

أ-الوضع السياسي في ظل دستور 1961:

كان لمضامين دستور 1961 الأثر على توسيع الحريات الديمقراطية مما أدى إلى إعطاء مجالاً و ضمانات دستورية عملت على تطوير نشاط العمال والسماح لبناء تجمعات أسهمت بالمشاركة في القرارات الإدارية، أي أصبح لتلك القطاعات أصوات قريبة من عملية صنع القرار مما شجع على إعطاء العمال صلاحيات منها تنظيم التظاهرات إحتجاجاً على سياسة الحكومة

¹نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع السابق، ص ص112-113.

² نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع نفسه.

المتعلقة لا سيما بالمستحقات المالية، كما سمح دستور 1961 للحركات اليسارية للدخول بالعمل السياسي لأول مرة، وهذا ما نتج عنه تأسيس حزب العمل التركي¹، وكذا أقر الدستور الجديد الديمقراطي لعام 1961 منح الحريات المدنية والحقوق الإجتماعية ونتيجة لليبرالية التي قدمها هذا الدستور فإن النخبة المدنية قد أصبحت عرضة لأيديولوجيات مختلفة وبدأت تشكك بالكمالية، فظهر هذا التغيير في الإنتخابات العامة عندما خسر حزب الشعب الجمهوري المفضل لدى الجيش أمام حزب العدالة².

لكن دستور 1961 أغفل أمر سن قوانين ضد حالات الإساءة للحقوق منطلقاً من إهتمامه الواسع لمواجهة الهفوات، ونتيجة لذلك الإغفال تقلصت سلطة الحكومة مما شجع المتطرفين على العمل بحرية وحاولوا إفشال النظام الدستوري بصورة علنية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الموقف سوءاً وبشكل تدريجي³، فمع نهايات العقد الستين تحولت قضية إصلاح التعليم إلى قضية سياسية تداولها اليمين واليسار بعدما كانت قضية تربوية ثقافية وتمكنت التنظيمات اليسارية ومن خلال مثقفها الإنتقال بقضية التعليم إلى قضية سياسية إستغلت في توجيه إنتقادات شديدة لتجاوزات حكومة ديميريل وبالذات على علاقات تركيا وتبعيتها للغرب والولايات المتحدة⁴.

ب - ظاهرة العنف السياسي:

تدخل في ظاهرة العنف السياسي مسببات كثيرة أسهمت في خلق تلك الظاهرة لا سيما العوامل السياسية التي أدت إلى خلق نظام متصدع وعاجز عن إيجاد حلول للمشكلات الإقتصادية

¹ منال الصالح، نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية (1969-1997)، الدار العربية للعلوم الناشر، بيروت 2012 ص42.

² نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع السابق، ص64.

³ منال الصالح، المرجع السابق، ص42.

⁴ محمد حرب عبد الحميد، "تركيا المعاصرة والإسلام"، في، مجلة المجتمع، ع 320، ص4، الكويت، 1976، ص27.

والإجتماعية بسبب تعدد وكثرة الأحزاب السياسية المتباينة في أيديولوجيتها فقد كان لنظام التمثيل النسبي تأثير سلبي على تلك الأحزاب لفشلها في الحصول على الأغلبية مما أسهم في خلق ظاهرة الائتلافات الحكومية وما نتج عنها من صراعات وإنقسامات وعجز في التصدي للآزمات القائمة في البلاد¹.

كما كان لطبقة الرأسمالية دورا في إفراز ظاهرة العنف وذلك من خلال هيمنتها على مراكز القرار خاصة المؤسسات المهنية والإدارية والسيطرة على مقدرات البلاد الإقتصادية فهي بذلك ساعدت في ظهور تفاوت طبقي بينها وبين الطبقات العاملة الكادحة التي تعاني من ظروف معيشية صعبة وتتعرض للإضطهاد وبطبيعة الحال أدى ذلك إلى خلق أزمة صراع طبقي كانت إحدى نتائجها إنضمام العديد من أبناء تلك الطبقات إلى الحركات اليسارية الشيوعية كأداة للتنفيس عن واقعهم السيئ².

والأنكى من ذلك أن المجتمع التركي كان يعاني من الآفات الاجتماعية كالجهد والفقير والمرض والبطالة والبعاء وتعاطي المخدرات مع افتقار أحياء سكنية كبيرة لأبسط مقومات الحياة وعلى الرغم من تعقدّ وكثرة تلك المشكلات إلا أن المسؤولين الأتراك لم يبحثوا في أسبابها ولم يحاولوا معالجتها أو التصدي لها³.

فقد كان لظاهرة العنف مظاهر متعددة، كسرقة مؤسسات مصرفية ودوائر حكومية والقيام بإغتيال شخصيات بارزة في المجتمع كصحفيين وأساتذة الجامعات، فقد عرفت تركيا عام 1968 مرحلة الصدام المسلح في إحتجاجات الطلبة إذ تمكن الجناح اليميني والجناح اليساري المتطرفان من نشر أفكارهما على مستوى طلاب الجامعات فظهرت في أوساط هؤلاء جماعات متطرفة

¹ منال الصالح، المرجع السابق، ص 43.

² إيفانوفيتش دانيلوف، المرجع السابق، ص 227.

³ منال الصالح، المرجع السابق، ص 43.

تؤمن بالعمل المباشر والعنف فقامت على إعداد كوادر تنظيمية للتدريب على حمل السلاح من خلال إقامة المعسكرات، واتخذت تلك الكوادر في البداية صيغة العمل الفردي، فتوسعت مما زاد من فعاليتها وأظهرت عجز وضعف حكومة ديميريل في التصدي والقضاء عليها¹.

من ناحية أخرى ظهرت تنظيمات سياسية متطرفة ومعتدلة أحيانا بصورة سرية أو علنية تمثلت بجمعيات إرهابية وجماعات ضاغطة كالنقابات العمالية والتنظيمات الطلابية المتباينة في أيديولوجيتها، ورافق ذلك تعدد الأحزاب السياسية وإختلاف نواياها التي كانت تمارس في تعاملها مع الحكومة أساليب الضغط لتحقيق أهدافها ومصالحها، وكان لبعض هذه الأحزاب تأثير كبير على التنظيمات اليسارية مما دفع بعضها إلى العصيان وممارسة النشاطات المناهضة للسلطة ومع بداية السبعينيات وقعت أعمال عنف بشكل خطير فقد انتشرت عمليات الخطف والإغتيالات حتى شملت الأجانب المقيمين في تركيا².

في مارس 1970 قامت منظمة تحرير الشعب التركي³ بخطف أربعة أمريكيين إلا أن السلطات تمكنت من إطلاق سراحهم فيما بعد، كما شهدت تركيا أعمال عنف على أثر قيام

¹ منال الصالح، المرجع السابق، ص 43.

² نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع السابق، ص 119.

³ منظمة تحرير الشعب التركي: منظمة يسارية ماركسية متطرفة تأسست عام 1970 كانت تهدف إلى تحرير المجتمع التركي من الهيمنة الطبقية وتحقيق العدالة الإجتماعية كان أحد مطالبها رفض التعامل مع الغرب وربط تركيا بأحلاف عسكرية، قامت فيما بعد بالعديد من الأعمال التخريبية مثل سرقة البنوك وإلقاء القنابل في العاصمة أنقرة كما أعلنت مسؤوليتها عن إغتيال القنصل الإسرائيلي في إستنبول 1971 ، أنظر: منال صالح، المرجع السابق، ص 234.

إضرابات عمالية لإصدار حكومة ديميريل قانون النقابات¹ مما دفع العمال إلى التظاهر يومي 16-17 جوان ما أدى إلى تعطيل المنطقة الصناعية حول إستنبول بسبب تلك التظاهرة²

كانت بمشاركة الطلاب مع العمال في تلك التظاهرة لدعمهم ضد ممارسات حزب العدالة اللاديمقراطية وحدث صدام بين العمال ورجال الشرطة وتم فرض الأحكام العرفية في المدينة لمدة ثلاثة أشهر، الأمر الذي إقتضى الإستعانة بالجيش فنزلت الدبابات إلى الشوارع إلا أنه عجز عن تحقيق الأمن بل على العكس إتسع نطاق التظاهرة فشملت الفلاحين والأكراد الذين طالبوا بحقوقهم الدستورية والقومية، هذا ما ارافق ذلك أعمال عنف سياسي بين الفئات اليمينية والقوى الراديكالية³.

وفي عام 1971 زادت ظاهرة العنف متمثلة في موجة من الإغتيالات إذ أغتيل عدد من الضباط الأمريكيين العاملين في القواعد العسكرية، وقتل عدد من ضباط الجيش التركي على أثر المواجهات، وإزدادت حوادث نسف المنشآت وسرقة البنوك وساعات حالة الأمن مما إنعكس بالسوء على الحالة الاقتصادية⁴.

ج - التضخم الإقتصادي والمشكلات الإجتماعية:

كانت لسياسة ديميريل الإقتصادية آثار سلبية أدت إلى تقويض الصناعة المحلية الصغيرة، فمع نهاية الستينيات تركت تلك السياسة آثارا خطيرة، لم تقتصر على أصحاب المتاجر والبرجوازية الصغيرة بل توسعت إلى أن وصلت إلى الريف من خلال إستخدام الأساليب الحديثة وإدخال

¹قانون النقابات: وهو القانون الذي أصدرته حكومة ديميريل القاضي بوقف نمو إتحاد نقابات العمال الثورية من خلال تعديل قانون النقابات في صناعة معينة التي لا يمكنها تأسيس إتحاد ما لم يكن ثلث العمال مؤمن في تلك الصناعة على الأقل أعضاء في نقابات ترغب في تشكيل الاتحاد. أنظر: منال صالح، المرجع نفسه، ص 235.

²منال صالح، المرجع نفسه، ص 43

³منال صالح، المرجع نفسه، ص 43-44.

⁴منال صالح، المرجع نفسه.

الجرارات في الزراعة مما نتج عليه خسارة المزارع الصغير لأرضه والنزوح إلى المدينة بحثاً عن العمل، فإنضمت أعداد كبيرة إلى صفوف العاطلين عن العمل مما اضطرتهم إلى السكن في أحياء على أطراف المدن الكبيرة عرفت بمدن الصفيح وبمرور الوقت أصبحت تلك المناطق تأوي أعداداً كبيرة منهم¹، وأدى هذا إلى انخفاض في المستوى المعيشية وأنتج عبئاً إضافياً على الدولة، فضلاً عن وقوع منازعات بين الفلاحين وكبار ملاكي الأراضي في المناطق الشرقية والجنوبية التي كانت ما تزال تحت سيطرة الإقطاع تحولت إلى مواجهات مسلحة².

في محاولة من حكومة ديميريل لإنعاش الصادرات التركية قامت في صيف 1970 بتخفيض الليرة التركية بأكثر من (66 بالمئة) دفعة واحدة، وعلى أثر ذلك ارتفعت الأسعار بنسبة 70 بالمئة تقريباً مما انعكس على حياة معظم فئات الشعب التركي³، مما حدا بالقوى اليسارية واتحاد النقابات الثورية لإستغلال الوضع وإثارة نقمة الجماهير التي بدت واضحة من خلال كثرة الإضرابات العمالية وعلى نطاق واسع وخطير⁴.

د - ظاهرة تعدد الأحزاب:

شهدت حكومة ديميريل اضطراب من خلال عجزها في التحكم على يمين الوسط في نهاية الستينيات بسبب ظهور أحزاب جديدة على المسرح السياسي التركي فضلاً عن الحزب الذي أسسه أريكان فقد أسس (ألب أرسلان توركش) حزب العمل القومي وبدأ كلا الحزبين بالإبتعاد عن مساندة وتأييد حزب العدالة مما نتج عنه تهديد لسلطة ديميريل وحزبه من خلال المنافسة على الأصوات مما أحدث داخل الحزب إلا أن الخطر الحقيقي الذي تعرض له حزب ديميريل

¹نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع السابق، ص118

²منال الصالح، المرجع السابق، ص44.

³داتيلوف إيفانوفيتش، المرجع السابق، ص228

⁴ نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع السابق، ص118

هو إنسحاب مجموعة من الديمقراطيين السابقين الذين كانوا ضد زعامته وقاموا بتأسيس الحزب الديمقراطي في كانون الأول 1970¹.

إنفقت تلك الأحزاب وحزب الشعب الجمهوري على هدف موحد هو التصويت ضد الميزانية التي طرحتها حكومة ديميريل في شباط 1971 مما أدى إلى إنعدام ثقة المراقبين ومنهم الجيش بإمكانية إستمرار ديميريل رئيسا للوزراء فضلا عن ذلك إنشغال حكومة ديميريل والبرلمان الذي يسيطر عليه ممثلو الأحزاب البرجوازية بالصراعات حول المصالح مما جعلها حكومة ضعيفة وعاجزة عن إيجاد حلول للمشكلات السياسية والإقتصادية والتصدي لنضال الطبقة العاملة² ورأى عدد من المراقبين بأن ثمة سببين آخرين شجعا على قيام الجيش بالتدخل³:

سبب داخلي: إفشال المحاولة الانقلابية لصالح القوى اليسارية من قبل مجموعة من ذوي الرتب المتوسطة، أما **السبب خارجي:** وهو متجسد بقول السفير الأمريكي وعلى لسان حكومته، إذ قال لوزير الخارجية التركي آنذاك (إحسان صبري جاغليانكل) **نحن كدولة نتحمل التنمية في تركيا لكننا لا نستطيع تحمل كل شيء، إن البعض في حكومتنا لا يستطيع تحمل ما يجري حاليا**، وجاء هذا الإنذار ليؤكد على إستمرار تعرّض مصالح الأمريكيين للخطر بسبب الهجمات التي تقوم بها المنظمات اليسارية ، وقد مارست هذه المنظمات أعمال عنيفة إذ نفذت منظمة كاوة⁴ العديد من العمليات المسلحة والتخريبية ضد المؤسسات التركية في مناطق شرق تركيا⁵.

¹ منال الصالح، المرجع السابق، ص44.

² منال صالح، المرجع نفسه، ص ص44-45.

³ منال صالح، المرجع نفسه.

⁴ منظمة كاوة: اسست في ظل الدولة الكردية التي تهدف إلى جمع الأكراد في كل تركيا وإيران وسوريا والعراق، برزت نشاطها في عام 1978 ، حيث أقام في تركيا قواعد ومراكز لتدريب عناصره. أنظر: نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع السابق، ص120.

⁵ نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع نفسه.

ثالثا :مجريات الإنقلاب:

إن تلك الأزمات الحادة التي تعرض لها النظام السياسي التركي وعجز حكومة ديميريل التي تشكلت عام 1969 في معالجتها، وعلى إثر دستور 1961 الذي لم يستطع خلق اتفاق سياسي عام يضمن النظام والقانون في البلاد التي على إثرها إندلعت التظاهرات العمالية في مختلف ربوع البلاد، ومع ظهور حزب الحركة الوطنية بزعامة توركيش وحزب النظام الوطني بزعامة نجم الدين أربكان شكل تهديد على سلطة ديميريل وعلى حزب العدالة وبهذا تحول النظام إلى حالة من الفوضى الشاملة¹.

نتيجة للظروف السابقة دفعت قيادة الجيش في 12 مارس إلى تقديم مذكرة إنذار إلى رئيس الوزراء دعتة إلى إجراء إصلاحات سريعة من أجل القضاء على الفوضى والإضطراب، وإلا فإن الجيش سيمارس حقه الدستوري ويتولى مقاليد الحكم²، ونصت المذكرة على الآتي:

1-أدت السياسات التي إتبعها البرلمان والحكومة إلى إيصال البلاد إلى وضع تسوده الفوضى وتوقع نشوب حرب أهلية وإخلال في الاوضاع الإجتماعية والإقتصادية، كما أنها حطما إرادة المجتمع في الوصول إلى مستوى عال من التحضر، الذي وعدنا به أتاتورك، فهما لم يحققا الإصلاحات التي جاء بها الدستور، الأمر الذي أدى إلى وقوع الجمهورية التركية في مخاطر جدية.

2-نرى أنه من الضرورة تشكيل حكومة قوية ضمن القواعد الديمقراطية، تكون قادرة على الحصول على ثقة الشعب في القضاء على مشاعر الحزن واليأس المتولدة من جراء الوضع الصعب الذي وصلت إليه الامة التركية، لاسيما القوات المسلحة التي تعتبر الإبن المخلص لها، وأن تقوم بالقضاء على الفوضى السائدة بوسائل تترفع عن الحزبية وتكون مقبولة من

¹رضا هلال، المرجع السابق، ص124.

²على حمزة سلمان الحسناوي، المرجع السابق، ص119.

المجلسين، وأن تأخذ على عاتقها تطبيق إصلاحات ذات روح أتاتورية التي تضمنها الدستور، وأن تلجا أيضا إلى إتخاذ قرارات ثورية.

3- إذ لم تتحقق المطالب الآنف الذكر، سوف تلجأ القوات المسلحة التركية إلى القيام بالمهمة الموكلة إليها والتي تتفق مع روح القانون للدفاع عن الجمهورية التركية وحمايتها، وستأخذ على عاتقها بمسؤولية عالية مهمة قيادة البلاد¹.

كتبت هذه المذكرة من قبل رئيس هيئة الأركان وقادة صفوف القوات المسلحة، ولم يكن رئيس الوزراء حاضر على تسليم المذكرة الذي حاول مرارا التحدث بالهاتف مع جودت صوناي في 12 مارس إلا أن الجواب كان يصله بأن رئيس الجمهورية كان مشغول، لم يعلم ديميريل عن المذكرة سوى بعد أن أذيعت من الإذاعة، وكانت هذه الوثيقة عبارة عن إنذار نهائي يطالب بتشكيل حكومة جديدة الأمر الذي يعني إستقالة حكومة ديميريل².

وعلى أثر ذلك قدم ديميريل إستقالة حكومته فجاء رد الجيش التركي سريعا بفرض الأحكام العرفية في المدن التركية الكبيرة مثل إستنبول وأنقرة وإزمير ووضع يده على السلطة أما بالنسبة لحزب النظام الوطني فقد تمّ حظره من قبل المحكمة الدستورية في (2-5-1971) أي بعد مرور خمسة عشر شهرا على تأسيسه تحت ذريعة إنتهاك المواد الدستورية والخاصة بالطابع العلماني للدولة فضلا عن مناداته بالإسلام بوصفه نظاما للحكم ورغبته في إلغاء المادة (163) من الدستور، التي تنص على منع إستغلال الدين لأغراض سياسية³ ومطالبته في جعل الدروس الدينية إجبارية في المراحل الإعدادية فضلا عن تصريحاته أي تصريحات أعضاء الحزب بأنه لا يمكن الفصل بين الدين والدولة، وأن الحزب يرى فائدة عظيمة في عودة الخلافة وأنها يمكن

¹دانييلوف إيفانوفيتش، المرجع السابق، ص ص 250-251.

²دانييلوف إيفانوفيتش، المرجع نفسه.

³ علي حمزة سليمان الحساوي، المرجع السابق، ص 119.

أن تتحقق، وأخيرا رؤيته للتغريبية والعلمانية التي تمت في منتصف القرن الماضي في تركيا وكذلك مرحلة العلمانية التي تبلغ خمسين عاما على أنه عصر الضلالة والتعهد بأسلمة كل مجال إلا أن تصورا ساد بأن حزب النظام الوطني لم يحلّ فقط لحساسية الجيش من موقفه المناهض للكمالية لكن كذلك لم يعد مقبولا من قبل النخبة السياسية العلمانية¹.

رابعا: نتائج الإنقلاب

1- تشكيل حكومة جديدة:

بعد الإنقلاب العسكري الثاني كان لا بد من مجيئ رئيس وزراء يكون مقبولا لدى المجلس والجيش، فوق الإختيار على نهاد إيريم²، حيث طلب منه تشكيل الوزارة الإئتلافية الأولى بعد الإنقلاب³، ورغم أن برنامج الحكومة الجديدة تضمنت وعودا عديدة بالإصلاحات في مجالات الزراعة والتعليم والضرائب، إلا أنها واجهت منذ البداية الكثير من الأعمال الإرهابية بما فيها الانفجارات وعمليات الإختطاف والإغتيال السياسي وعمليات السطو على المصارف مما دفعها للرد على عملياته بعمليات قمع جماعية، حيث كان لإنقلاب 1971 بداية لتشكيل سلسلة من الحكومات الإئتلافية الوطنية الغير حزبية التي إستمرت حتى إنتخاب 1974، وفي أبريل 1971 أعلنت حالة الطوارئ (الأحكام العرفية) في 11 إقليم التي شلت الحياة السياسية فيها بشكل تام⁴ ومنعت الإجتماعات والحلقات الدراسية، في حين فرضت المؤسسة العسكرية حظر على الصحف في 28 أبريل 1971، كما أعلنت السلطات المشرفة على حالة الطوارئ يوم (3 ماي 1971)

¹ منال الصالح، المرجع السابق، ص ص 45-46.

² نهاد إيريم: أستاذ قانون الدولي العام في جامعة أنقرة وعضو حزب الشعب الجمهوري، وقد أستقبل قبل أن يولف الوزارة لكي لا يكون حزبيا بناء على طلب القيادة العسكرية، إذ كان صديقا لعصمت اينونوزعيم حزب الشعب الجمهوري السابق، الذي قدم الدعم له وآمن بطريقة سياسته. أنظر: نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع السابق، ص 122.

³ علي حمزة سليمان الحساوي، المرجع السابق، ص 119.

⁴ كرم أوكتم، المرجع السابق، ص 97.

بأن التظاهرات والإضطرابات كافة تعد مخالفة للقانون، فحالت الطوارئ كانت تتجدد كل شهرين من قبل المجلس¹.

فشلت الحكومة الجديدة إعادة القانون والنظام كما كان مؤملا منها مما أدى إلى إستقالة الوزارة في (أكتوبر 1971) وحدث أزمة وزارية إمتدت إلى (11 ديسمبر 1971) عندما قام نهاد ايريم بتشكيل حكومة إئتلافية جديدة ولكنها تخلت عن فكرة الإصلاحات بسبب المعارضة داخل المجلس الوطني التركي الكبير وتميزت بفشل تام لعدم سيطرتها على الأوضاع في تركيا، الأمر الذي دفعها إلى الإستقالة في (17 أبريل 1972) للمرة الثانية².

من جانب آخر كلف جودت صوناي رئيس الجمهورية "سعاد خيري أوركوبلو" بتشكيل الوزارة الجديدة، إلا أن تشكيلة الوزارة واجهت رفضا من قبل رئيس الجمهورية، الذي كلف في (15 ماي 1972) فريد ميلين وزير الدفاع وأحد أعضاء حزب الثقة الجمهوري، بتشكيل الوزارة الجديدة بعد عدة أسابيع من المفاوضات والمشاورات، ومع ذلك ظلت المشاكل وإستمرت حالة الطوارئ ناهيك عن الصراع السياسي بين الأحزاب السياسية داخل المجلس الوطني الكبير³.

في ظل تدهور الأوضاع في تركيا إنتهت مدة رئاسة لجودت صوناي في (28 ماي 1973) وتولى المجلس الوطني التركي الكبير، ووضع الإجراءات اللازمة للإنتخاب رئيس جديد للبلاد،

¹خضير البديري، المرجع السابق، ص367.

²منال صالح، المرجع السابق، ص53.

³خضير البديري، المرجع السابق، ص267.

وتم إنتخاب فخري قودتورك¹ رئيسا للجمهورية في (6 أبريل 1973) الأمر الذي دفع فريد ميلين² لتقديم إستقالة حكومته ، وكلف نعيم تالو³ بتشكيل حكومة جديدة في (16 أبريل 1973)، ومع أنها كانت حكومة مؤقتة إلا أنها قامت ببعض الإصلاحات عبر البرلمان⁴.

2- إجراء إنتخابات 1973:

قبل الولوج في مجريات الإنتخاب لا بد من التكلم عن أبرز التغيرات التي طرأت على الأحزاب التي شاركت في إنتخابات 1973، إن أول الأحزاب (حزب الشعب الجمهوري) ولعل المتغيرات التي حدثت إتخاذ سياسة (يسار الوسط)⁵ منذ عام 1965 وذلك لأسباب عدة منها:
-إخفاق الحزب في إستعادة مكانته السياسية.

-ظهور أحزاب منافسة كحزب العدالة وحزب العمال التركي وحزب الحركة القومية⁶.

¹فخري قودتورك: (1903-1987) القائد السابق للقوات الجوية تخرج من الأكاديمية البحرية التركية عام 1923، وتخرج من كلية الحرب عام 1933، عيم ملحقا بحريا عام 1943 في كل من روما وبرلين واستكهولم، ورفي إلى رتبة كومودور (عميد) عام 1950، وفي عام 1959 حصل على رتبة أدميرال بعد إنقلاب 1960 تولى منصب ضابط بحري تركي (1875-1960) ، دبلوماسي، تولى منصب رئيس تركيا 1973-1980. أنظر: نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع السابق، ص126.

²فريد ميلين: (1906-1989) وزير الدفاع ونائب في الحزب الشعب الجمهوري وقد تحول إلى حزب الثقة عام 1967 مع مجموعة من المحافظين من حزب الشعب الجمهوري، تخرج من مدينة أنقرة للعلوم السياسية، انتخب نائبا لمدينة وكان ممثلا عن العديد من الأحزاب، انتخب عضو لمجلس الشيوخ عن مدينة وكان وزيرا للمالية والدفاع في حقائب وزارية سابقة، تقلد منصب رئيس الحكومة أنظر: نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع نفسه، ص124.

³نعيم تالو: (1919-) تخرج من كلية العلوم الإقتصادية، إلتحق بالبنك المركزي وتقلد مناصب عديدة حتى شغل منصب محافظ(رئيس الولاية)بعد عشرين عاما من الخدمة، عمل وزير للتجارة في حكومات عديدة (1971-1972)، واختير عضو مجلس الشيوخ من رئيس الجمهورية في عام 1972، وفي عام 1973 عين مديرا ومشرفا الوزارة المحققة لهذا الغرض في عام 1967، أصبح رئيسا لمجلس الوزراء أنظر: نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع نفسه، ص127.

⁴خضير البديري، المرجع السابق، ص378.

⁵يسار وسط: هي حركة دسورية تنبأها حزب الشعب الجمهوري، تهدف إلى تحرير مواد الدستور وإخراجها من حيز الوجود وتطبيقها بدلا من بقاءها حبرا على ورق، كما تسعى لتحقيق مصالح الشعب وتمثيله في القطاعات السياسية والإجتماعية والإقتصادية. أنظر، خالد عبد الوهاب عبد الرزاق، المرجع السابق، ص25.

⁶نوال عبد الجبار ظاهر الطائي، المرجع السابق، المرجع السابق، ص127.

على إثر تبني الحزب هذه السياسة حدثت ردود أفعال أحدث إنشقاق فيه، فانسحب 52 نائب عام 1966 ، وقاموا بتأسيس حزب الثقة 1967 وزيادة الصراع بين زعيم الجناح اليساري بزعامة بولنت أجاويد¹ والجناح اليميني الذي تزعمه عصمت إينونو، وزاد الخلاف بعد قبول إينونو التعاون مع قادة الجيش عقب الإنقلاب، ففي نوفمبر 1972 عقد الحزب مؤتمره فقدم إينونو إستقالته ورشح أجاويد للانتخاب وفاز بأغلبية (826 صوت)، وبذلك أصبح أجاويد رئيس للحزب².

تجسدت سياسة يسار الوسط فعليا بعد أن أصبح بولنت أجاويد رئيس للحزب مما أحدث إعطاف وتغيير جوهري في بنية الحزب الفكرية والسياسية، كما إنتقد أجاويد سياسة حزب الشعب الجمهوري التقليدية وذلك بقبول دور الجيش في السياسة الداخلية وقبوله بالتغييرات التي يراها الجيش في السياسة العامة³.

¹بولنت أجاويد، (1920-2006) رئيس وزراء تركيا، تولى رئاسة الوزراء عدة مرات خلال الأعوام 1974-1977-1978-1999، شغل منصب زعيم حزب الشعب الجمهوري خلال الفترة ما بين (1972-1980)، تولى منصب زعيم حزب اليسار الديمقراطي. أنظر: إيمان دني، المرجع السابق، ص92.

² نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع السابق، ص ص127-128.

³ نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع نفسه.

بالتالي فإن سياسة يسار الوسط هي صيغة ثورية تقدمية تستهدف تغيير المجتمع وعلى النحو الذي يحقق العدالة الإجتماعية ، وبهذه الطريقة إنتقل حزب الشعب من الإتجاه اليميني إلى الإتجاه اليساري وبهذا إستطاع حزب الشعب الجمهوري من خلال سياسته أن يكسب أصوات جديدة وهذا ما ظهر جليا في إنتخاب 1973 حيث كسب أصوات فقراء المدن الذين يسكنون الصفيح وحقق أغلبية في المدن الكبرى وذلك لرفع الحزب شعارات: تحقيق العدالة الإجتماعية وتحسين أوضاع السكن والمعيشة وإستثمار الأموال في القطاع الخاص بعيدا عن إستغلال البيروقراطية¹.

ومن خلال الملحق رقم (9) يتجلى لنا نتائج الإنتخابات العامة سنة 1973 النجاح الذي حققه الحزب إذ حصل على نسبة (33.3 بالمئة) من الأصوات و (186 مقعد) في البرلمان، كما حصل على (25 مقعد) من ثلثي مقاعد مجلس الشيوخ المتنافس عليها في الإنتخاب². أما الحزب الثاني، حزب العدالة قد كان يعاني قبل فترة الإنتخاب وأثناء فترة السبعينيات من إنشقاقات، كإستقالة بعض النواب وقاموا بتأليف الحزب الديمقراطي برئاسة (فرح بوزلي) مما أفقده الأغلبية في البرلمان والعديد من الأصوات الناخبين ولم يحصل إلا على (29.8 من الأصوات)، إستطاع الحزب الديمقراطي الجديد أن يحصل على 11.9 في الإنتخابات وبذلك حقق نجاح كبير وهذا يعود إلى إنضمام كل من (مونكو مندريس) و (جلال بايار) إلى الحزب زيادة على ما عكسه الحزب من إعادة صورة الحزب الديمقراطي على أنه الوريث الحقيقي له³.

كانت النتائج التي حصل عليها حزب السلامة الوطني الأكثر أهمية في هذه الإنتخابات لكون الحزب شارك لأول مرة وحصل على نتيجة (11.8 بالمئة) من الأصوات و (48 مقعد) في

¹أنوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع السابق، ص 130.

²مصطفى الزين، المرجع السابق، ص 346-347.

³منال الصالح، المرجع السابق، ص 51.

البرلمان¹، وهذا يعود إلى تبني الحزب شعارات أثارت مشاعر الناخبين الدينية كإعلان الإسلام الدين الرسمي للبلاد وتحويل كنيسة آيا صوفية إلى مسجد ومذكرين الناس بأمجاد الدولة العثمانية².

كانت نتائج إنتخابات 1973 متمثلة في عدم حصول أي من الأحزاب على الأغلبية، وهذا ما يدل على عودة ما يعرف بالحكومات الإئتلافية، وكذلك ظهور الأحزاب الصغيرة (السلامة الوطني والحزب الديمقراطي الجديد) وحصولهما على عدد كبير من المقاعد البرلمانية، الأمر الذي جعلها تؤدي دور في السياسة الداخلية التركية، بالإضافة إلى رجوع نظام التعددية الحزبية وعدم هيمنة الحزب الواحد على السلطة³.

3-تعديل دستور 1961 وحل حزب العمل التركي:

بعد ولادة الجمهورية الثانية في 27 ماي 1960، وبعد إستلام الحكومة مهامها الرسمية في 25 أكتوبر 1961، ومصادقة المجلس الوطني الكبير عليها، أذيع الدستور التركي عام 1961 ونشر بموجب قانون 334 ، والذي أعد من قبل لجنة مختصة، غير أنه أخفق في معالجة بعض المشاكل التي تهدد النظام العام في تركيا ، بل عمل على خلق مؤسسات ذاتية من دون ربط مناسب بالمسؤوليات فيما بينها، فمثلا لم يضمن الحماية ضد أي إنتهاك للحقوق والحريات في حين أن إنفجار الوضع الداخلي التركي الذي إزداد سوءا بعد عام 1963 ليصل مرحلة الصدام المسلح عام 1968 وبهذا يعطي للجيش حق التدخل في الحياة السياسية مرة أخرى⁴.

لذلك الأسباب شعرت الدولة بضرورة معالجة النقص الموجود في الدستور، خاصة بعد ما إزدادات موجة العنف السياسي إثر إختطاف مستشار سفارة الكيان الصهيوني في إستنبول)

¹رضا هلال، المرجع السابق، ص137.

²منال صالح، المرجع السابق، ص 51.

³نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع السابق، ص133.

⁴نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع نفسه، ص134.

ايفراييم الروم) وقتله، وعلى الرغم من موجة الاعتقالات وتطبيق خطة حالة الطوارئ في استنبول في (21 أبريل 1971)، إلا أن الحكومة فشلت في ذلك مما دفعها للعودة إلى إصلاح الدستور، وهكذا فرضت القيود على الحقوق والحريات التي ضمنها دستور 1961 ، والذي سمح ولأول مرة في تاريخ تركيا بالمشاركة الجماهيرية في السياسة¹.

في 21 سبتمبر 1971 صادق البرلمان تعديل الدستور التي من خلالها تم تغيير فقرة الحقوق والواجبات والتي جاء فيها أن الحقوق والحريات يحددها القانون بهدف حماية وحدة البلاد والأمة والجمهورية والأمن القومي والنظام العام، وكذلك فيما يتعلق بعدم السماح بمصادرة الصحف والمجلات إلا بقرار المحكمة لتصبح إلا في الحالات الطارئة ، وكذا وسع جدول الحالات التي تقدم أساسا لإغلاق الصحف والمجلات، كما أدخل حرية استخدام وسائل الإعلام الجماهيرية، وحرية الاجتماعات، كما أضيفت مادة تقضي بصلاحيات الهيئات القضائية والإدارية في منح أنشطة التنظيمات الإجتماعية ، وقلصت الفقرات الجديدة كذلك من حقوق تشكيل النقابات².

وفي الفصل المتعلق بمؤسسات الجمهورية الرئيسة أدخلت مواد تقول أن البرلمان في حالات معينة يمتلك صلاحية تخويل مجلس الوزراء باتخاذ قرارات لها قوة القوانين وكذا تقليص صلاحيات الهيئات القضائية في السيطرة عليها كما حظر على موظفي الدولة تأسيس نقابات خاصة بهم، وأدخلت تغييرات جوهرية على الإدارة الذاتية للجامعات التي يجب عليها أن (لاتقف مانعا في طريق حملات الاعتقالات والبحث عن المجرمين في حرم الجامعات) فالجامعات تحقق الإدارة الذاتية تحت رقابة وسيطرة الدولة³.

¹نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع السابق، ص ص 134-135.

²دانييلوف إيفانوفيتش، المرجع السابق، ص 266.

³دانييلوف إيفانوفيتش، المرجع نفسه.

أدخلت مواد في الدستور تقضي بأن إنشاء محطات الإذاعة والتلفزيون محصورة بالدولة فقط، التي تحدد صلاحيات وواجبات إدارة الإذاعة والتلفزيون وتؤمن البرامج التي تتناسب مع الأمن القومي والأخلاق الإجتماعية العامة¹.

كما مددت فترة تطبيق الأحكام العرفية وأصبحت شهرين بدلا من شهر واحد، وأشير إلى أسباب أخرى لفرض الأحكام العرفية، أما في مجال القضاء، تم وضع نظام أساسي دقيق لهيئة النيابة العامة وطرق تشكيل مجلس القضاء الأعلى، أي تم وضع المبادئ المتعلقة بالنيابة العسكرية العامة والمحاكم العسكرية، والتعامل مع المحكمة الدستورية أصبح فقط من حق الأحزاب السياسية التي تمتلك مجموعات برلمانية في المجلس أو تلك التي حصلت على 10 بالمئة من أصوات الناخبين الفعلية في الإنتخابات البرلمانية الأخيرة، بينما كانت مبادئ الدستور السابقة تعطي هذا الحق لجميع الأحزاب التي لها أعضاء في البرلمان².

¹دانييلوف إيفانوفيتش، المرجع السابق، ص 267.

²دانييلوف إيفانوفيتش، المرجع نفسه.

ولم يعترض حزب الشعب على هذه التعديلات بشكل جدي ولم يبدي موقف رسمي، غير أن حزب العمل التركي بدوره أعلن إحتجاجه في المجلس بقوله:

"إن التعديلات المقترحة للدستور هي ضد فلسفة ومبادئ دستورنا الديمقراطي الحالي، وهدفها هو محاربة الإشتراكية، ولهذا لا يمكن القبول بها على حسب فهمنا المعاصر للنظام الديمقراطي"¹

إستطاع حزب العمل التركي أن يعمل لتطويق زعامة الحركة الإشتراكية وتنظيم وإستخدام تلك الحركة لصالح أهدافه وأغراضه الإيديولوجية، فبعد عام من تأسيس الحزب عام 1961 سعى زعيم الحزب (محمد علي أبيار)² بحملة لإزالة المادتين (131 و132) من الدستور لكن رفضت دعوته عام 1967 من قبل المحكمة الدستورية³.

لقد شارك الحزب في إنتخابات 1965 مستغلا في دعايته معارضته لوجود القواعد العسكرية الأمريكية على الأراضي التركية، حصل على 3 بالمئة من إجمالي الأصوات (15 مقعدا)، فقد ساندته كل من المثقفين وعدد من الناخبين في المدن الكبرى أي حصل على مايقارب ربع مليون صوت، وهذه الخطوة مهمة في تاريخ الحركات اليسارية في تركيا⁴،

نتيجة ظهور الجناح اليساري في حزب الشعب الجمهوري بزعامة بولنت أجاويد فقد حزب العمل جزءا من ناخبيه فحصل في إنتخاب 1969 على (13 بالمئة) من الأصوات، كما واجه

¹ ادانيلوف إيفانوفيتش، المرجع السابق، ص267.

² محمد علي أبيار: (1912-1985) تبني الدعوة إلى الفكر الشيوعي بالإشتراك مع الشاعر التركي ناظم حكمت، درس القانون في باريس، وعين بصفة أستاذ قانون في جامعة إستنبول لم يمارس مهنة المحاماة بسبب ميوله الماركسي. أنظر: نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع السابق، ص92.

³ نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع نفسه، ص135

⁴ نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع نفسه.

الحزب إنشقاقا منذ أن ندد زعيمه بالتدخل السوفياتي في تشيكوسلوفاكيا في أوت 1968 مما أدى تخلى محمد علي ايبار عن رئاسة الحزب، وحلت محله (بهيجة بوران)¹.

مع تزايد أعمال العنف السياسي وجهت الإتهامات إلى حزب العمل التركي، فقد كانت الحكومة مقتنعة أن الحزب يحاول نشر مفاهيم وأفكار تثير المشاكل بين الناس وتعمل على تشجيع الحركات التمردية في الأقاليم الشرقية لتشكيل دولة كردية، وبهذا أصدرت المحكمة الدستورية التركية في 6 جانفي 1972 قرارها بإغلاق حزب العمل التركي².

خامسا: ردود الفعل الوطنية

رحب المثقفون اليساريون والجماعات الماركسية بهذا التدخل في أول الأمر، حيث ظنوا أن من نفذه الكولونيالات اليساريون المتعاطفون مع الثورة الديمقراطية، ثم أدركوا بعد ذلك أنهم مخطئون³.

عبرت الطبقة العاملة عن تدمرها للوضع المتدهور خاصة الإقتصادي منه عن طريق القيام بالإضطرابات والمظاهرات وإحتلال المعامل والمصانع و المواجهة المفتوحة مع الشرطة والقوى المسلحة فهي بهذا أيدت العملية الانقلابية⁴.

وقفت العديد من التنظيمات الإجتماعية والنقابات موقف داعم للإنقلاب، فهناك 15 من التنظيمات اليسارية (إتحاد نقابات المعلمين الأتراك - تجمع المحامين الرادكاليين - نقابة الجامعيين - مجلس المهندسين المعماريين -التجمع القضائي التركي وسواها....) وقفت إلى جانب مضمون المذكرة، حيث جميعها نشرت تصريحاً مشتركاً أشارت فيه إلى أن البلاد كانت تدار بنظام برلماني رجعي وقع تحت سيطرة الإمبريالية وانصارها الداخليين، والبلاد يمكن أن

¹رضا هلال، المرجع السابق، ص127.

²رضا هلال، المرجع نفسه.

³ككرم أوكتم، المرجع السابق، ص97.

⁴علي حمزة سليمان الحسناوي، المرجع السابق، ص120.

تخرج من المأزق الذي هي فيه فقط عبر إجراءات الطوارئ "خلال سياسة خارجية مستقلة على أساس روح أتاتورك وإصلاحات جذرية لصالح الشعب " ¹.

أما المجتمع التركي إفترض أنه حينما يطالب العسكريون بإستقالة الحكومة فإنهم بذلك يعبرون عن موقف سلبي إتجاه سياسات حزب العدالة ، نظرا لذلك من المنطقي أن لا يسمح الجيش بأي تعديلات رجعية على الدستور ، وأن يقوم بتنفيذ الإصلاحات ،بهذا المعنى تتطابق المذكرة مع روحية أنقلاب 1960، وهكذا إنتظر الناس تحسين في مستويات المعيشة وظروفها².

نستنتج من خلال عرضنا لهذا الفصل، أن الجيش التركي قام في عام 1971 بإعلان مذكرة إنقلاب تهديدية إتخذت شكل العقد المشروط بين الإدارة المدنية والقوات المسلحة التركية، حيث لم يشأ الجيش هذه المرة الإستلاء التام على السلطة المدنية فلم يحم بحل البرلمان محافظ على النظام الدستوري القائم، وقام بإستخدام أعضاء البرلمان لإدارة البلاد حسب ماتراه من سياسات وإكتفى بإجراء تعديلات دستورية للحد من هذه الحريات، التي كانت سبب في نشوء الفوضى ومنحت هذه التعديلات أيضا صلاحيات أوسع للعسكريين في فرض الأحكام العرفية وتعزيز وضع الجيش داخل الجهاز القضائي، ولعل هذا ما سوغ لوصف إنقلاب 12 مارس 1971 بأنه إنقلاب نصف عسكري.

¹دانييلوف إيفانوفيتش، المرجع السابق، ص255

²دانييلوف إيفانوفيتش، المرجع نفسه.

الفصل الثالث

الإنتقال العسكري الثالث في تركيا العلمانية 1980 .

أولاً: التغيرات السياسية قبيل الإنتقال

ثانياً: الأسباب الممهدة لحدوث الإنتقال.

1-الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والإقتصادية المتدهورة

2-تدهور الوضع الأمني وظاهرة العنف السياسي.

3- إنبعاث التيار الإسلامي نجم الدين أربكان وحزب السلامة الوطني.

ثالثاً: مجريات الإنتقال العسكري.

رابعاً: نتائج الإنتقال

1-إعتقال الزعماء ومسؤولي الأحزاب

2- تشكيل حكومة جديدة.

3- وضع دستور 1982 .

4-إجراء إنتخابات 1983

خامساً: ردود الفعل الداخلية والخارجية على الإنتقال.

الفصل الثالث: الإنقلاب العسكري الثالث في تركيا العلمانية 1980

ساد في عقد السبعينيات مناخ سياسي إتسمت ملامحه بخلافات وإنشقاقات حزبية طاحنة أضاعت إستقرار تركيا، حيث لم يختلف إنقلاب (1980) عن إنقلابي (1960 و 1971) في ألياته ومبرراته التي يتخذها الجيش عادة ذريعة للتدخل في الحياة السياسية لحماية المبادئ الأتاتوركية، فقد إتخذ الإنقلابيون نمطا واحدا من حيث طبيعة الظروف أو من حيث المبررات التي دفعتهم للقيام بالإنقلاب وإنهاء مدة طويلة من الإرهاب والعنف المتزايد في تركيا والدعوة إلى إعادتها إلى المسار الذي رسمه أتاتورك، لذا يجد الجيش نفسه بمثابة الحارس على المبادئ الكمالية التي أرسى دعائمها، ومن هنا يمكن التساؤل ماهي مختلف الأسباب التي دفعت للقيام بأخر إنقلاب عسكري في تركيا؟ وماهي أهم النتائج المترتبة عليه؟

أولا: التغييرات السياسية قبيل الإنقلاب:

في ظل تسارع الأحداث التركية جرت إنتخابات في أكتوبر، ونتج عنها تقدم حزب الشعب الجمهوري فقد حصل على (33.3) بالمئة من الأصوات وعلى (185) مقعدوما أنه لم يحصل على الأغلبية الكافية التي تؤهله للوصول إلى السلطة إتجه بولنت أجاويد بعد تكليفه من طرف فخري كوروتورك رئيس الجمهورية التركية يوم 2 أكتوبر 1973 إلى تشكيل حكومة إئتلافية بين حزب الشعب الجمهوري وحزب الإنقاذ الوطني¹.

بعد المشاورات شكل بولنت أجاويد حكومته الإئتلافية التي قدمت برنامجا في 1 مارس 1974 لإرضاء القطاع الخاص، في الوقت التي تثبت من خلاله الدولة مسؤولية النهوض بالبنى التحتية وخلق صناعة عسكرية وطنية، كما دعت الحكومة إلى تأجيل قضية الإصلاح الزراعي

¹خضير البديري، المرجع السابق، ص369.

مما جعل ملاكي الأراضي يشعرون بالإرتياح وهم يرون أصحاب القرار في البلاد يتحدثون عن التعاونيات وعن التسويق الكامل للسلع الزراعية¹.

كان الشك يحيط إستمرار هذه الحكومة في عملها، بسبب الخلافات بين أعضاءها منذ بداية تشكيلها ووصلت إلى تقديم الإستقالة في ماي 1974 عندما صوت بعض ممثلي حزب الإنقاذ الوطني في البرلمان إلى جانب نواب الأحزاب اليمينية ضد قانون العفو عن السجناء السياسيين الأمر، الذي إضطر الحكومة آنذاك لتمرير القانون عبر المحكمة الدستورية ليطلق سراح أربعة آلاف سجين حوكموا بتهم سياسية وجهت لهم أثناء تنفيذ الأحكام العرفية التي أعقبت الإنقلاب العسكري الثاني عام 1971².

ظل الإئتلاف الحكومي مترنحا حتى 15 جويلية 1974 عندما أطيح بمكاريوس نتيجة تدخل السلطة العسكرية الحاكمة في اليونان بهدف ضم الجزيرة إلى اليونان وبذلك فتحت صفحة جديدة في الأزمة القبرصية، إذ ولد الإنقلاب ردود فعل شديدة من جانب تركيا التي أنزلت قواتها في 20 جويلية 1974 في شمالي قبرص³، وهذا ما دفع اليونان إلى إعلان حالة التعبئة بين قواتها ونقلها إلى الحدود التركية التي شهدت هي الأخرى تحضيرات عسكرية سريعة، وبذلك أصبحت الحالة تنذر بوقوع الحرب في شرقي البحر المتوسط، إذ أطالت القضية القبرصية من عمر الحكومة الإئتلافية وزادت من شعبية أجاويد، ولكن على العكس من ذلك شعر حزب الإنقاذ الوطني أن موقفه بدأ يتضاءل⁴، فأتجه إلى وضع العراقيل في طريق أجاويد رئيس الوزراء، الذي حاول هو الآخر فك إرتباط الإئتلاف الحكومي بين حزبه وحزب الإنقاذ الوطني مستغلا ما حققه في قبرص

¹خضير البديري، المرجع السابق، ص396.

²على حمزة سلمان الحسناوي، المرجع السابق، ص 119.

³خضير البديري، المرجع السابق، ص 370.

⁴توال عبد الجبار طاهر الطائي، المرجع السابق، ص ص 134-136.

بوصفه بطلا قوميا للمطالبة بإجراء إنتخابات مبكرة بمجلس الوطني التركي الكبير معتقدا أن الإنتخابات قد تحقق له الأغلبية¹.

لكن كل هذا الأمر لم ينجح في هذا الطريق، مما وسع الخلاف بين الحزبين المتحالفين ودفع بإتجاه سقوط الحكومة التي قدمت إستقلالها في 18 سبتمبر 1974 لرئيس الجمهورية لتدخل تركيا من جديد في أزمة وزارية أخرى على مدى ستة أشهر لعدم حصول الحكومة على الثقة البرلمانية حتى إستقالتها في 31 مارس 1975 عندما تمكن سليمان ديميريل زعيم حزب العدالة من تشكيل حكومة إئتلافية جديدة سميت حكومة الجبهة الوطنية الجديدة ضمت كل من (حزب العدالة - حزب الإنقاذ الوطني - حزب الثقة القومي - حزب الحركة القومية)².

شهدت هذه الحكومة الجديدة وضع غير مستقر بخصوص معالجة المشاكل التي واجهتها الحكومة من وضع إقتصادي متدهور بلغ فيه التضخم أكثر من 40 بالمئة وزيادة عدد البطالة إلى 3 ملايين عاطل عن العمل وأعمال عنف وعجزها عن حل هذه العراقيل³.

أمام إستمرار حالة التدهور الأمني بلغت حالة العنف حدا خطيرا ومع إقتناع سليمان ديميريل أن وزارته لم يكن بإستطاعتها مواجهة مشكلات البلاد، مما دعا إلى تقديم موعد الإنتخابات إلى يوم 5 جوان 1977 بدلا من أكتوبر وجرت الموافقة على ذلك التي لم يتمكن فيها أي من الأحزاب السياسية من الحصول على الأغلبية على الرغم من تقدم حزبي الشعب الجمهوري والعدالة اللذين حصلا على 41.3 بالمئة من الأصوات و 214 مقعدا من مقاعد المجلس الوطني التركي الكبير البالغة (450 مقعد) و (369 بالمئة) من الأصوات و (178) مقعد⁴، لذلك حاول أجاويد تشكيل

¹خضير البديري، المرجع السابق، ص370.

²مصطفى الزين، المرجع السابق، ص359.

³مصطفى الزين، المرجع نفسه.

⁴منال صالح، المرجع السابق، ص65.

الوزارة الجديدة بتكليف من رئيس الجمهورية بعد أن تخلت حكومة ديميريل عن السلطة لتكون غالبية أعضائها من حزب الشعب الجمهوري، إلا أنها لم تحصل على ثقة المجلس الوطني التركي فتم حلها في 3 جويلية 1977¹.

بعد سقوط حكومة أجاويد لم يكن أمام رئيس الجمهورية سوي تكليف سليمان بتشكيل الوزارة البديلة، ألف حكومته من (حزب العدالة - حزب الإنقاذ الوطني - حزب الحركة القومية) في 21 جويلية 1977 التي مارست أعمالها في حالة غير مستقرة - طالبوا بتشكيل إئتلاف حكومي مع حزب الشعب الجمهوري - و موجة من الإغتيالات².

تصدى بولنت أجاويد لتشكيل الوزارة الجديدة بعد أن كلفه رئيس الجمهورية بذلك في مطلع نوفمبر 1978 من أعضاء حزبه والمتمثلين من حزب العدالة وممثلين عن الحزب الديمقراطي وحزب الثقة الجمهوري وعدد آخر من النواب المستقلين، والمطلوب منها مواجهة الأزمة الإقتصادية والعنف السياسي ووضعت حلول لذلك، إلا أن جهودها لم تؤد إلى نتيجة مهمة، في ظل هذه الظروف إستمرت حكومته حتى إنتخابات أكتوبر 1979 التي هزم فيها حزب الشعب الجمهوري مما اضطرت الحكومة لتقديم إستقالتها في أكتوبر 1979³.

كلف رئيس الجمهورية سليمان ديميريل بتشكيل الوزارة الجديدة من أعضاء حزبه فقط، فقط حصل على الثقة البرلمانية في 25 أكتوبر 1979، لكنهم لم يستطيعوا تغيير الأوضاع المتردية فتفاقت أعمال العنف وإرتفاع التضخم النقدي، وأمام هذه الظروف لم تستطع الحكومة التركية

¹خضير البديري، المرجع السابق، ص372.

²منال صالح، المرجع السابق، ص 67.

³خضير البديري، المرجع السابق، ص373.

معالجة العديد من المشكلات السياسية والإقتصادية والإجتماعية مما أدى إلى تدخل الجيش مرة
ثالثة¹.

ثانيا مقدمات الإنقلاب:

1-الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية المتدهورة:

شهدت تركيا في الستينيات القرن الماضي معدلات نمو في عدد السكان 2.3 بالمئة سنويا
إنعكس بدوره على الوضع الإجتماعي مما زاد في نسبة البطالة 5.1 بالمئة مما أدى إلى ظهور
ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة².

كذلك عرفت تركيا عجز في الميزان التجاري³ الذي أصبح يبلغ مستوي عاليا عام 1978
(2310 مليون دولار) فقد أحدثت الأزمة القبرصية عجز في ميزان المدفوعات⁴ التركي عام
1979 209 مليار دولار و 3.3 مليار دولار وفق مصادر أخرى⁵.

أما فيما يخص التضخم فقد إرتفع ليصل إلى معدلات عالية عام 1976 فبلغت 20 بالمئة
ثم 40 بالمئة عام 1977 ثم 60 بالمئة عام 1978 ووصلت نسبة التضخم في فيفري 1980

¹ خضير البديري، المرجع نفسه، ص374.

² مصطفى الزين، المرجع السابق، ص ص،359-360.

³الميزان التجاري: و الفرق بين قيمة واردات بلد ما، خلال فترة ما، وبين قيمة صادراته، ويعتبر الميزان التجاري من المؤشرات
الإقتصادية الهامة وتكمن قيمته في تحليل مكوناته وليس في قيمته المطلقة، لهذا لا بد من معرفة نوعية كل من مكوناته وهيكلته
أي نسبة المواد الأولية أو المواد نصف المصنعة أو المصنعة إلى إجمالي المستوردات أو الصادرات.أنظر: عبد الجليل هجيرة،
أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر -، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم
الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012، ص96.

⁴ميزان المدفوعات: هو السجل الأساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه جميع المعاملات الإقتصادية التي تتم بين حكومات
و مواطنين و مؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة معينة عادة سنة واحدة.أنظر: حنان لعروق : سياسة
سعر الصرف والتوازن الخارجي -دراسة حالة الجزائر- ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري
قسنطينة، 2015، ص ص3-4.

⁵نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع السابق، 159.

إلى (137) بالمئة، ولتخفيف نسبة التضخم عملت على خفض الليرة التركية عدة مرات عام 1979-1980 بنسبة (48) بالمئة مما أثر على إنخفاض القدرة الشرائية للمواطنين وتدني المستوى المعيشي وإرتفاع نسبة البطالة إذ بلغ عام 1977 إلى (2.177.100) مليون عاطل عن العمل ليرتفع إلى (3 ملايين) في العامين 1978-1979 إذ وصل عدد العاطلين عشيه الإنقلاب إلى (3.634.000) مليون عاطل عن العمل، وكان وراء هذا الإرتفاع هو أزمة إرتفاع النفط في السوق العالمية¹.

إضافة إلى الديون الخارجية التي زادت في ثقل الإقتصاد التركي، فقد وصلت عام 1970 إلى (2.2) بليون أمريكي، وإرتفعت إلى (12.5) بليون دولار أمريكي في نهاية 1977 وفي عام 1979 وصل إلى أكثر من (15) بليون دولار أمريكي، ومطالبة وكالة التمويل الدولية الدائن الأكبر لتركيا والتي طالبت في عام 1979 بديونها²، أما العجز في الميزان التجاري فقد إرتفع بين عام 1970-1977 ليصل إلى (71.7) بليون ليرة تركية³.

شهد عام 1979 تعدد في الحكومات الإئتلافية حوالي 12 حكومة حيث تحسن بعض الشئ الوضع المالي خاصة بعد زيادة المساعدات الأمريكية لتركيا بعد قيام الثورة الإيرانية، وتعيين تورغت أوزال⁴ مستشارا إقتصاديا رئيسيا الذي بدأ ينفذ برنامجه الإقتصادي المبني على التصدير

¹نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع السابق، ص 159.

²نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع نفسه، ص 161.

³على حمزة سلمان الحساوي، المرجع السابق، ص 119.

⁴تورغت أوزال: (1927-1993) سياسي تركي ليبرالي عمل مستشارا، هو الرئيس الثامن لتركيا حيث تولى رئاستها من 9 نوفمبر 1989 حتى تاريخ وفاته في 17 أبريل 1993، وكان قبلها قد تولى رئاسة الوزراء بالفترة من 13 ديسمبر 1983 إلى 31 أكتوبر 1989، تميزت فترة توليه للسلطة بتوجيهه لاقتصاد تركيا نحو الخصخصة، مما أدى إلى تحسين علاقته الدبلوماسية مع الغرب، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية. أنصر: يوسف الكلوب، تركيا بين الشرق والغرب - قراءات في السياسة الخارجية تجاه أوروبا والشرق الأوسط، مركز برق للأبحاث والدراسات، (دب)، (د-س)، ص 34-37.

بدل السوق المحلية، ووصف هذا العمل بزلزال إقتصادي حسب وصف الصحف الإقتصادية لكن سرعان ما تدهور الوضع الإجماعي والإقتصادي¹.

كانت للمشاكل الإجماعية إنعكاسات خطيرة على الوضع الإقتصادي، ألا وهي مشكلة الهجرة من الريف إلى المدينة بسبب إزدياد عدد السكان، فقد أثقلت المدن التركية الكبيرة بأعداد هائلة من السكان باحثة عن وسائل العيش، زيادة نسبة العاطلين عن العمل جراء إستخدام الآلات والمكننة الحديثة، أيضا سببت الهجرة نتائج خطيرة منها إنتشار الأحياء السكنية الفقيرة حول المدن والتي شهدت العديد من حوادث العنف في السبعينيات، وبلغ عدد السكان الحضر مايقارب خمسة ملايين نسمة خلال المدة من 1960 إلى 1980 مما ترتب عليها عجز الحكومة عن تقديم الخدمات الصحية والثقافية والإجتماعية².

2- تدهور الوضع الأمني وظاهرة العنف السياسي:

بلغت أحداث العنف السياسي في السنتين الأخيرتين قبل إنقلاب عام 1980 ذروتها، فحسب بعض الإحصاءات والتقارير الغير منشورة أعدتها رئاسة أركان الجيش التركي أن عدد القتلى أكثر من 4040 شخص من أبريل 1979 إلى سبتمبر 1980، وأن مايقارب 230 عضو من أفراد القوات المسلحة قتلوا في عمليات العنف ولعل السبب يرجع إلى الثقافة التقليدية التركية التي تجعل من الشرف والعيب محددين للعلاقة بين الأفراد³، ولعل أن من أبرز الأسباب المؤدية إلى العنف السياسي هو تعدد القوى والحركات السياسية الداخلية المتناقضة والإنشاقات الحزبية الطاحنة إذ

¹رضا هلال، المرجع السابق، ص 140.

²نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع السابق، ص 164.

³رضا هلال، المرجع السابق، ص 140.

كل طريق يريد السيطرة وفق مبادئه وأهدافه مما أدى إلى تصادم هذه القوى مستخدمين أساليب العنف الثوري¹.

وقد كان لظهور الحركات الطلابية أثر في تفاقم الوضع التي تنوعت جمعياتهم وازدادت نشاطاتهم السياسية وأصبحت الجامعات تحت إمرتهم حيث أصبحت مسرح للجدل والنقاش والتصادم بالسلاح بين الطلبة مما أدى الإنقطاع عن الدراسة².

إضافة إلى ظهور الجمعيات السرية والإرهابية التي بلغ عددها في مطلع السبعينيات ما يقارب 40 جمعية تتلقى التشجيع من الخارج والتي أخذت تؤدي دور في نشر الرعب وإختطاف المواطنين وقتل الأجانب وسلب البنوك وقطع الطرق والهجوم على دوائر الدولة ومقرات الأحزاب والجمعيات والصحف³، في حين كان حزب الحركة القومية أكثر الأحزاب والتنظيمات السياسية في تركيا إتهاما بممارسة العنف والإرهاب فقد إقترب هذا الحزب وتنظيماته العنف وتكوين لمنظمات مسلحة وإصدار أوامر من طرف رئيس الحزب توركيش بإغتيال 900 شخص من ساسة مثقفون طلاب إداريون عمال⁴.

في عام 1978 شهدت تركيا أعنف صدام طائفي بين السنة الذين يشكلون 80 بالمئة والشيعية بقهرمان⁵ والتي تسمى بحادثة قهرمان⁶، وقد أدى حزب الحركة القومية دور كبير في تصعيد

¹ طارق عبد الجليل، المرجع السابق، ص 84.

² نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع السابق، ص 166.

³ رضا هلال، المرجع السابق، ص 139-140.

⁴ نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع السابق، ص، 166.

⁵ قهرمان: مدينة واقعة جنوب شرق تركيا جرت فيها وقائع مذبحه قهرمان. أنظر: نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي،

المرجع السابق، ص 168.

⁶ حادثة قهرمان: مذبحه مشهورة لدى الأتراك حدثت نتيجة الأعمال التي قام بها الجناح اليميني واليساري، اللذان إستغلا حدة العداء بين السنة والشيعية، ففي 21 جانفي تحول موكب تشييع إثنين من أعضاء الجمعية المعلمين اليساريين إلى مظاهرة كبيرة قادتها الجماعة الشيعية، وقد أطلق جماعة توركيش النار على الشيعيين مما زادة من حدة الإضطرابات والتي إتمرت 3 أيام ولم يستقر الوضع إلى أن تدخل الجيش في 24 كانون الأول وأعلن الأحكام العرفية. أنظر: فادي محمود صبري صيدم

أحداث العنف السياسي في هذه المدينة، التي أسفرت على قتل 111 شخص وجرح أكثر من ألف شخص مما أدى الحكومة إلى إعلان الأحكام العرفية في 13 ولاية، وإنشاء محاكم عسكرية خاصة لمحاكمة المخلين بالأحكام العرفية، غير أن هذه الإجراءات لم تكن كافية إذ إزدادت رقعة تطبيق الأحكام العرفية إلى 6 مقاطعات أخرى، ونتيجة لإجراءات الحكومة قام قرابة (30.000) شخص من أكثر من (50) منظمة مختلفة في 30 سبتمبر 1979 بمظاهرة طالبوا فيها برفع الأحكام العرفية وإعتقال ألب أرسلان توركيش وغلق حزب الحركة القومي¹، إذ كانت تركيا تعيش ظروف التمرد التركي في جنوب البلاد بالإضافة إلى صعود القوى اليسارية وكذلك تداعيات الثورة الإيرانية والحرب العراقية الإيرانية واحتلال الإتحاد السوفياتي لأفغانستان².

وفي ماي 1979 شهدت مدن إستنبول وأزمير وأنقرة مظاهرات وقعت فيها صدامات بين قوي الأمن الداخلي والمتظاهرين وأعتقل (198 شخص)، وقادت المظاهرة نقابات العمال المنظمة إلى نقابات العمال الثورية وشارك معهم مئات الأكراد كرد فعل لإجراءات الحكومة ضد الأكراد، وفي نفس العام شهدت تركيا أحداث عنف بين العمال، فقد شهد أحد المعامل التركية في أزمير حوادث عنف بين المضربين من الجناح اليساري وبين السلطات الحكومية³.

إزدادت ظاهرة الإغتيالات السياسية لتشمل المسؤولين السياسيين فقد أعتيل رئيس الوزراء السابق (نهاد إبريم) الذي شغل منصب رئيس الوزراء ما بين 1971-1972 من طرف منظمة

،المعارضة السياسية في تركيا (الإسلاميون نموذجا)،رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستيرفي دراسات الشرق الأوسط، كلية

الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر غزة، 2012، ص 71.

¹نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع السابق، ص168.

²لقاء مكّي، تركيا صراع الهوية، شبكة الجزيرة للبحوث والدراسات، (د-ب)، 2006، ص 56.

³نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع السابق، ص170.

ديف سول اليسارية¹ المتطرفة بسبب حله للتنظيمات النقابية و الطلابية أثناء مدة حكمه، وكذلك أغتيل أحد أعضاء حزب الحركة القومية (غول سزال) مما أشعلت الإضطرابات وإستمرت أربعة أيام².

3- إنبعاث التيار الإسلامي نجم الدين أريكان و حزب السلامة الوطني:

كان لظهور التيار الإسلامي على الساحة السياسية العامل الأساسي بل المباشر لحدوث الإنقلاب الأخير، في حين شهد الأسبوع الأول قبل حدوث الإنقلاب أحداث جعلت القادة العسكريين يقررون القيام بالإنقلاب³.

في 2 سبتمبر 1980 تزعم نجم الدين أريكان زعيم حزب السلامة الوطني حشد جماهيري كبير في المركز الإسلامي في مدينة قونية⁴ جنوب انقره، إذ بلغ عدد المتظاهرين قرابة 50 ألف، إرتدوا الطرابيش أي لبسوا لباس ديني وحمل لافتات باللغة العربية التي حظر لبسها أتاتورك عام 1923، والإعلان عن عدم الإيمان بمبادئ أتاتورك والجيش التركي، ورددوا الشعارات الإسلامية وطالبوا بتطبيق الشريعة الإسلامية ومنعوا عزف النشيد الوطني التركي الذي يدل على عدم تأييدهم لنظام الجمهوري القائم والدستور⁵.

¹منظمة ديف سول: منظمة يسارية إرهابية، لها ميليشيات خاصة بها مكونة من 1000 مسلح ينتشرون في 7 مدن تركية رئيسية، وهي معروفة على صعيد الإغتيالات السياسية، أسست عام 1973 ونفذت العديد من العمليات في السنوات من 1973 لغاية 1980. أنظر: نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع نفسه، ص171.

²نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع السابق، ص171.

³خضير البديري، المرجع السابق، ص ص376-377..

⁴قونية: مدينة يونانية ثم رومانية قديمة معروفة في التاريخ بإسم Iconium ومن ايكونيوم جاء إسم قونية، إتخذها السلجوقيين أول عاصمة لملكهم، وقد دخلها الجيش المصري بقيادة باشا محمد على باشا في سنة 1839 بعدة وقعة نزيب المشهورة، ولما قرر المجلس الوطني الكبير نقل مقر الحكومة من استنبول عرض بعضهم إتخاذها عاصمة لتركيا الجديدة بالنسبة إلى ماضيها المجيد إلا أن الأغلبية مالت إلة أنقرة لإعتبرات حربية وسياسية وتاريخية، وتتوفر مدينة قونية على جوامع فخمة، أنظر: عزيز خانكي بك، ترك وأتاتورك، المطبعة المصرية، مصر 1995، ص141.

⁵على حمزة سلمان الحساوي، المرجع السابق، ص120.

ندد هذا المهرجان الديني بالعلمانية الأتاتوركية ودعت إلى ضرورة الاعتراض على القانون الصهيوني الخاص بتهويد القدس¹، ودعوة أركان بقطع العلاقات بالكيان الصهيوني² ومناشدة المسلمين بتحرير القدس³، في حين شدد في خطابه أمام المتظاهرين على النضال من أجل وضع حد للذهنية الغربية المزيفة التي تحكم تركيا⁴، مما تؤكد لدى كنعان إيفرين وبعض العسكريين الآخرين أن بوادر ثورة إسلامية في تركيا على وشك الوقوع على غرار ما جرى في إيران⁵.

كان لخطاب بولنت أجاويد الحدث البارز في تأجيج الفتنة وإطلاق شرارة الإنقلاب إذ قال: "إن على العمال ألا يعدوا أنفسهم مشاهدين في مباريات كرة القدم، فلقد حان الوقت لغزو الساحة، إذ هم شعروا بأن فريقهم لم يحصل على لعبة عادلة" الأمر الذي فسره العسكريون بأنه إشارة مباشرة للعمال اليساريين بالخروج إلى الشارع⁶.

ثالثا: مجريات الإنقلاب

نتيجة للأسباب آنفة الذكر ودخول تركيا في موجه من التوتر والعنف والأعمال الإرهابية⁷، قادة كنعان إيفرين رئيس الأركان الجيش التركي إنقلابا عسكريا ثالثا في تركيا فجر يوم الجمعة المصادف ل 12 سبتمبر 1980 للإطاحة بحكومة سليمان ديميريل⁸.

بدأت الدبابات والمصفحات العسكرية تجوب شوارع المدن الرئيسية، إذ سيطرت القوات المسلحة على مقاليد السلطة السياسية وحل البرلمان ووقف نشاط الأحزاب السياسية وإتحاد النقابات

¹نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع السابق، ص172

²عثمان علي، حزب العدالة والتنمية في تركيا والمسألة الكردية، مطبعة المنارة، (د-ب)، 2013، ص31.

³على حمزة سلمان الحسناوي، المرجع السابق، ص 120.

⁴خضير البديري، المرجع السابق، ص377.

⁵مصطفى الطحان، المرجع السابق، ص301.

⁶جابر ناصر آيات، المرجع السابق، ص773.

⁷هزير حسن شالوخ، المرجع السابق، ص18.

⁸خضير البديري، المرجع السابق، ص378.

العمال اليسارية (DISK) واتحاد النقابات اليمينية المتطرفة (MISK)، فتم الإستلاء أولاً على محطة الإذاعة والتلفزيون وأغلقت جميع المطارات المدنية والعسكرية، كما تم الإتصال بمنازل زعماء الأحزاب وأندروا بحزم حقائبهم تمهيدا لنقلهم إلى السجن، فإمتثلوا جميعا إلا زعيم حزب العمل القومي ألب أرسلان توركيش الذي إختفى ولكن سلم نفسه فيما بعد، وبعد ساعات إتجه الجنود إلى منزل سليمان ديميريل فأعتقلوه ونقلوه إلى فندق ضخم في مدينة غاليبولي¹، أما أركان وتوركيش فقد نقلوا إلى مكان آخر في ضواحي مدينة أزمير².

تضمن البيان العسكري الأول الذي أعلنه قائد الحركة الإنقلابية كنعان إيفرين في الساعة الواحدة بعد الظهر في 12 سبتمبر 1980 من خلال محطة الإذاعة والتلفزيون الأسباب الذي دفعت بإتجاه هذا الإنقلاب وتوضيح طبيعته مؤكدا أن أسوء أزمة في بلدنا كانت تهدد بقاء الدولة والشعب³، وتطرق البيان إلى تفاصيل الأسباب التي أدت إلى الإنقلاب، وخاطب الجماهير التركية بشكل مباشر قائلا:

"إن الدولة وأجهزتها الرئيسية صارت عاجزة عن العمل ، وإن الهيكل الدستوري كان مليئا بالمتناقضات ، كما أن الأحزاب السياسية كانت متعنتة في مواقفها وتفترق إلى الإجماع الضروري لمعالجة مشكلات البلاد "⁴.

أعلن الجنرال إيفرين من الإذاعة مع نشرة الأخبار الصباحة الأولى نبأ الإنقلاب، كما أعلنت في الوقت نفسه البيان الأول لمجلس قيادة الثورة سيطرة الجيش على السلطة السياسية وحل مجلس الشيوخ والنواب ووقف عمل بالدستور وفرض الأحكام العرفية في أنحاء البلاد كافة، وتولي الجيش

¹غاليبولي: هي شبه جزيرة تقع في تراقيا الغربية في الجزء الأوربي من جمهورية تركيا، تطل شبه جزيرة جاليبولي على بحر إيجه في جهتها الغربية وعلى مضيق الدردنيل في جهتها الشرقية.أنظر: رضا هلال، المرجع السابق، ص141.

²رضا هلال، المرجع نفسه.

³أحمد نوري النعيمي، المرجع السابق، ص383.

⁴رضا هلال، المرجع السابق، ص140.

الحكم بصورة مؤقتة من أجل تصحيح الأوضاع وحضر جميع النشاطات السياسية ابتداء من إذاعة البلاغ¹، في حين ركز البيان على إبراز الخطر التي تتعرض لها الدولة والأمة التركية من وجهة نظر الجيش والتي تمثلت في:

- 1- عجز الأحزاب السياسية عن تحقيق وحدة الوطن بالشكل الذي ينفذ الدولة من أزمته.
- 2- إستقواء الجماعات التخريبية والإنفصالية التي تتبنى أفكار بعيدة عن الفكر الآتاتوركي من خلال تغلغلها داخل أجهزة الدولة².

رابعا: نتائج الإنقلاب

كان للإنقلاب العسكري لعام 1980 نتائج أثرت على الحياة السياسية وهي كالتالي:

1- إعتقال الزعماء ومسؤولي الأحزاب:

بعد وقت قليل من الإنقلاب أصدر الإنقلابيون أوامره بإعتقال رئيس الوزراء سليمان ديميريل وزعيم المعارضة بولنت أجاويد وأكثر من مئة شخصية سياسية بعد رفع الحصانة البرلمانية عنهم، وفي تمام الساعة السادسة صباحا تم إعلان البيان الثاني الذي برّر فيه قيام الإنقلاب وفقا للآتي: **"إن الدولة وأجهزتها الرئيسية صارت عاجزة عن العمل وإن الهيكل الدستوري كان مليئا بالتناقضات وإن الأحزاب السياسية كانت متعنتة في مواقفها وتفتقر إلى الإجماع الضروري لمعالجة مشكلات البلاد ونتيجة لكل هذه العوامل فقد زادت القوى الإنفصالية من أنشطتها وإن حياة وممتلكات المواطنين لم تعد آمنة"**³.

بعد ذلك توجهوا إلى نجم الدين أربكان لأن الحركة الإسلامية وزعيمها كانت أول أهداف الإنقلاب لا بل أن قائد الإنقلاب قد صرّح لوكالة رويترز الأمريكية في يومه الأول 12 سبتمبر

¹رضا هلال، المرجع السابق، ص141.

²طارق عبد الجليل، المرجع السابق، ص86.

³كمال حبيب، المرجع السابق، ص220.

1980 بأن: "الجيش تدخل ليوقف المد الإسلامي في البلاد وأن ما حدث في قونية يوم القدس وما حصل في جنة قلعة يعدآن دليلا على هذا التعصب الإسلامي"، إذ لم تمض ستة أيام على المسيرة الحافلة في قونية إلا ووجد أركان نفسه أمام أحد الضباط ليسلم نفسه للعسكر، وأغلق حزبه (حزب السلامة الوطني) ¹، وتسلم رسالة خطية من قائد الانقلاب موضحا فيه دواعي الانقلاب والإجراءات التي سوف تتخذ قائلا: "لقد تم حل الحكومة والبرلمان وأوقفت كل الأنشطة السياسية وألغيت عنكم الحصانة النيابية والعضوية ذاتها وليس لكم الحق أو السلطة في إصدار أي بيان يتعلق بأي موضوع، إن حمايتكم وتأمين حياتكم منوط الآن بالقوات المسلحة" ²، وتم إقتياده إلى معتقل في جزيرة أوزن إزمير ³ في حين وصلت المحاكمة إلى إصدار قرارها في 24 فيفري 1983 بالسجن لمدة أربع سنوات وأن يتواجدوا تحت المراقبة الأمنية العمومية بالإقامة الجبرية في أسكي شهر لمدة سنة وأربعة أشهر وأن يحرموا من ممارسة الخدمة العامة طوال مدة العقوبة ⁴.

أما فيما يخص زعيم حزب الحركة القومي ألب توركيش لم يرضى أن يسلم نفسه للسلطات الحكومية إلا بعد 10 أيام من إختفائه، كما عملت حكومة الانقلاب بإقتياد جميع أعضاء حكومة سليمان ديميريل إلى السجن مع قائد المعارضة بولنت أجاويد، كما أقتيد إلى السجن أكثر من مائة نائب برلماني وعدة مسؤولين في نقابات العمال والطلبة ومن المثقفين أيضا إذ زادت عدد الإعتقالات من طرف العسكريين مع نهاية 1981 حوالي 120 ألف وتعرض الناشطون السياسيون من كل الإتجاهات لعمليات تعذيب واسعة في السجون وصدرت أحكام عسكرية بالإعدام في حق

¹ منال صالح، المرجع السابق، ص 87.

² مصطفى الطحان، المرجع السابق، ص 313.

³ أوزون إزمير: وهي عبارة عن إستراحات عسكرية موجودة في جزيرة اينجي بالقرب من إزمير. أنظر: منال صالح، المرجع

السابق، ص 258.

⁴ منال صالح، المرجع السابق، ص 88-89.

3600 شخص¹، وجرت عمليات إقصاء واسعة في هيئات التدريس بالجامعات التركية وحل جمعية مدرسي تركيا بتهمة أنها منظمة غير شرعية تهدف إلى سيطرة طبقة على الطبقات الأخرى فضلا عن قيامها بدعاية شيوعية تستهدف قيام نظام مدني².

2- تشكيل حكومة جديدة:

شكلت أول حكومة بعد الإنقلاب برئاسة بولنت أولوصلو³، والتي بدأت أعمالها على ضوء برامجها التي تضمن إجراء إصلاحات الإقرار بالسلطة السياسية في البلاد والقواعد الإجتماعية وتطوير سلامة العمل وتحقيق التغييرات اللازمة فضلا عن معالجة ما يتعلق بالمسائل الرئيسية السياسية والإدارية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية⁴، والعمل على فرض التغييرات اللازمة بما يتناسب مع تطلعات الشعب التركي⁵.

تشكلت الحكومة في 21 سبتمبر 1980 فوضت بالسلطة التنفيذية من طرف المجلس الأمن القومي، وشرعت في ممارسة أعمالها من خلال برنامجها السياسي، وأشترك في هذه الحكومة بعض أعضاء حكومتي الإنقلابيين العسكريين لسنة 1960 و1971 وأسندت حقائب الدفاع الداخلية

¹كمال حبيب، المرجع السابق، ص225.

²رضا هلال، المرجع السابق، ص140.

³بولنت أولوصلو: (1923-2015) رئيس وزراء وأدميرال تركي، خريج الأكاديمية البحرية وأصبح فيما بعد مدير لها عام 1953، خدم بصفة ضابط كبير وتولي مهام عديدة في البحرية التركية قبل تعيينه بصفة كومدور عام 1960، خدم في مؤسسة قسم التخطيط وقائد لقوات التحالف امنطقة حوض البحر المتوسط في ملطة لسنتين، خدم بصفة قائد للأسطول البحري لمنطقة شمال تركيا ورئيس للأركان والقائد الأعلى للبحرية التركية والأسطول التركي، أصبح عضوا في المجلس العسكري الأعلى لسنة واحدة ثم نائب أمين السر القيادة العامة في البحرية التركية عام 1977، وفي أعقاب إنقلاب 1980 عين رئيس للوزراء. أنظر: نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع السابق، ص175.

⁴نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع نفسه، ص175.

⁵خضير البديري، المرجع السابق، ص379.

الفصل الثالث الإنقلاب العسكري الثالث في تركيا العلمانية (1980).

إلى عسكريين متقاعدين، وأصبح تورغوت أوزال¹ نائب لرئيس الوزراء ومسؤولاً عن الشؤون الاقتصادية²، وتعتبر فترة حكمه من أهم المراحل التي ميزت التاريخ التركي من خلال إدخال الإسلام في عملية التنمية السياسية والاجتماعية³.

قامت الحكومة الجديدة بعدة إجراءات أمنية لتخلص من أعدائها متمثلة في إعتقال زعماء حزب العدالة والشعب الجمهوري و الخلاص الوطني⁴.

قدمت أعمالها في ضوء برنامجها من خلال إجراء إصلاحات لإقرار السلطة السياسية في البلاد، ففي 27 سبتمبر قدم بولنت أولوصلو برنامج حكومته للمصادقة عليه من قبل مجلس الأمن القومي الذي صادق عليه في 30 من نفس الشهر تضمن البرنامج المهام التالية⁵:

1- كيفية الإعداد للدستور الجديد .

2- إعادة تنظيم المجالات السياسية الإدارية الاقتصادية الاجتماعية الثقافية.

3- إعادة النظر بقانون مستخدمي الدولة وتقليص أطقم أجهزة الدولة والنظر في برنامج سن قوانين جديدة لحالة الطوارئ وإدخال تعديلات عليها وتنظيم أجهزة الأمن .

4- تشكيل إدارة جديدة للأمن والحماية.

5- تنفيذ برنامج للإستقرار الإقتصادي المقدم في 24 ديسمبر 1980.

¹تورغوت أوزال: (1927-1993)، إقتصادي ليبرالي بدأ مهندساً للسود في الستينيات القرن الماضي، قبل أن يأخذ العمل السياسي إلى قمة هرم السلطة في الدولة التركية بعد أن وجد فيه قادة إنقلاب 1980 الشخصية الأفضل لتولي الحكم وسط مناخ إقليمي ودولي مضطرب، ليكون عهده زمن هدنة في صراع الهوية بين الإسلاميين والعلمانيين. أنظر: إيمان دني، المرجع السابق، ص81.

²علي حمزة سلمان الحساوي، المرجع السابق، ص121.

³ Cemal karkas، turkey : islam and Turkey: Islam and Laicism Between the Interests of State, Politics, and Society، Peace Research Institute Frankfurt (PRIF)، Translation: Kersten Horn (USA)، germany، 2007، p19.

⁴علي حمزة سلمان الحساوي، المرجع السابق، ص121.

⁵نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع السابق، ص175..

6- تعميم مبادئ أتاتورك القومية على سائر البلاد ومقاطعاتها وتربية الجيل الجديد بروح

المبادئ الآتاتورية

7- تطوير العلاقة بحلف الناتو وجميع أعضائه.

3- وضع دستور 1982:

بالنهج ذاته إتبعته المؤسسة العسكرية عقب إنقلاب 1960، قامت هذه المرة أيضا بسن دستور تركي جديد عرف بدستور 1982 وهو الدستور الحالي في تركيا، وقد أعدته إدارة الإنقلاب بدقة وعناية فائقة، عززت من خلاله وضعيتها الدستورية ومنحت لنفسها المزيد من صلاحيات التدخل المباشر والغير مباشر في كافة مجالات الحياة السياسية والإجتماعية والإقتصادية في تركيا، وهو مادفع برجال القانون والسياسة الأتراك إلى وصف دستور 1982 بأنه عسكرة الدولة والمجتمع¹.

لعل من أبرز معالم النفوذ العسكري متمثلة في تشكيل هيئة الأمن الوطني التي قام بتشكيلها قادة الجيش وظلت في السلطة السياسية مابين (1980-1983)، قامت بتعديلات جذرية في بنية الدولة السياسية والقانونية على نحو قادر على وقف أعمال العنف والإرهاب والقضاء على عمليات الإستقطاب السياسي وتشكيل حكومات مستقلة وحل مشكلات النظام البرلماني وإعادة تعزيز سلطة الدولة، وعليه فقد قامت هيئة الأمن الوطني خلال الأعوام الثلاثة التي إستخدمت فيها سلطاتها التشريعية بسن دستور جديد وقانون تشكيل الأحزاب السياسية وقانون مباشرة الحقوق السياسية والانتخابات وفق الدستور، وقامت هيئة الأمن القومي أيضا بتشريع 535 قانون وإصدار 91 قرار وهذه القوانين شملت مجالات متنوعة².

¹ طارق عبد الجليل، المرجع السابق، ص87.

² طارق عبد الجليل، المرجع نفسه، ص88.

وقد تشكلت هيئة الأمن القومي بموجب قانون رقم 2356 بتاريخ 12 ديسمبر 1980 ونصت مادته الأولى على أن تتألف هيئة الأمن القومي من : الفريق كنعان إيفرين رئيس الأركان العامة ورئيس الدولة ورئيس هيئة الأمن الوطني في الوقت ذاته، والفريق نور الدين أرسين قائد القوات الجوية والفريق نجاد تومان قائد القوات البحرية والفريق سادات جلاصون القائد العام لقوات حرس الحدود¹، في حين كان أعضاء هيئة الأمن الوطني قد صرحوا بأنهم بصدد إعداد دستور جديد وقوانين لتنظيم الأحزاب السياسية والعملية الانتخابية وأنه مع إنتهاء من إعداد الدستور سيتم تسليم السلطة إلى المدنيين، ويمكن القول أن عملية صوغ الدستور الجديد قد بدأت فعليا مع صدور القانون رقم 2485 بتاريخ 29 جويلية 1981 وكذا قوانين لتنظيم الأحزاب السياسية والعملية الانتخابية².

طرح في 7 أكتوبر 1982 دستور جديد للبلاد، ثم جرى الإستفتاء العام عليه في 12 من الشهر نفسه وحظي بمصادقة 97 بالمئة من الأصوات وعد نافذا من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في 20 نوفمبر إذ كان من غير الممكن معارضته فقد ذكر إيفرين في العديد من خطبه : **"إننا نعتبر كل من يرفض هذا الدستور بمثابة خائن وسنعامله بصفته عميلا للقوى الخارجية"**³

وقد نصّ دستور 1982 على أن تركيا جمهورية ديمقراطية إجتماعية علمانية يفرض الأتراك سيطرتهم على مرافق البلاد كافة والمناصب الرسمية والوظائف المهمة فهم يشكلون أكثر من 97 من الشعب التركي والباقي قوميات أخرى كما ضمت بنود الدستور تركيز السلطة بيد رئيس

¹طارق عبد الجليل، المرجع السابق، ص89.

²طارق عبد الجليل، المرجع نفسه، ص ص90-91.

³منال صالح، المرجع السابق، ص90.

الجمهورية ومنحه صلاحيات فرض حالة الطوارئ وحل البرلمان والدعوة إلى إنتخابات جديدة في حال فشل الحكومة¹.

وأُسست هيئة عليا إستشارية طبقا للمادة 118 من دستور 1982 عرفت باسم " لجنة الأمن القومي العام" تألفت من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الداخلية وقيادات الجيش المؤلفة من القوات البرية والبحرية والجوية والقائد العام لجندرمة²، وكانت هذه اللجنة تتمتع بصلاحيات أعطت القوات المسلحة مكانة مميزة في الدولة وقيد الدستور نشاطات المؤسسات غير الحكومية كالإتحادات العمالية والمنظمات التطوعية وإلغاء المكانة المستقلة للجامعات أو بمعنى آخر إستقلالية الجامعات ووسائل الإعلام المرئية والسمعية مع التأكيد على عدم الإساءة للأمن القومي، وعدم إستخدام الصحافة وسيلة للتحريض على إرتكاب الجرائم، ومنع التظاهرات السياسية والتضامنية وقيد حقوق وحرية الأفراد³.

نظرا لما حدث في السبعينيات من فوضى نتيجة وجود أحزاب صغيرة واسعة في البرلمان أجرى دستور 1982 تعديلا على قانون إنتخاب الأحزاب السياسية إذ لا يحق لأي حزب الدخول للبرلمان إلا بعد حصوله على نسبة 10 بالمئة وأن يكون تنظيم الحزب في 24 محافظة على الأقل من أصل 67 محافظة فضلا عن أن يكون في تشكيله قائمة بثلاثين عضوا وعدم السماح للسياسيين القدامى بتأسيس وإدارة حزب سياسي آخر، ومنعهم من الترشيح في البرلمان إلا بعد عشر سنوات، وتكون الموافقة النهائية بيد مجلس الأمن القومي على تأسيس الحزب كذلك أكد الدستور وضمنت

¹ محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة في الدين والسياسات الخارجية، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1995، ص 33.

² منال صالح، المرجع السابق، ص 90

³ منال صالح، المرجع نفسه.

المادة 24 بأنه لا يجوز إستغلال الدين لغرض الحصول على نفوذ شخصي أو سياسي وقد أوضح إيفرين موقفه من المسألة الدينية صراحة بقوله: "لم تكن هناك سياسة من الجامع"¹.

يمكن القول أن عملية إعداد الدستور الجديد للجمهورية التركية بعد إنقلاب 1980 رغم القالب المدني الذي تأطرت فيه كانت منتجا عسكريا في المقام الأول .

تمثل النفوذ الذي أعطاه دستور 1982 للمؤسسة العسكرية في النقاط التالية²:

1- تعيين المؤسسة العسكرية جنرالات داخل مجالس إدارات مؤسسات الدولة مثل المجلس الأعلى للتعليم وإتحاد الإذاعة والتلفزيون، ليكونوا جهة رقابية على هذه المؤسسات.

2- توسيع إعلان حالة الطوارئ والأحكام العرفية بما يحقق لمؤسسة العسكرية سيطرة كاملة على الحياة السياسية، وإيجاد المبرر الدائم لأي تدخل عسكري بدعوى تحقيق الأمن ومنع قيام حركات العنف والأرهاب .

3- تعديل سلطات مجلس الأمن القومي التي تشكل في دستور عام 1960 وذلك بأن نصت المادة رقم 118 من دستور 1982 على زيادة عدد الأعضاء العسكريين في المجلس بغرض زيادة الثقل العسكري على المدني داخل المجلس .

4- تشكيل الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي، ووجوب أن يتولى أمانتها فريق أول يتم ترشيحه من قبل رئاسة الأركان العامة، كما تحديد مهمه الأمانة لتشمل شؤون تركيا العسكرية والسياسية والأمنية والإقتصادية والإجتماعية، فضلا عن مسؤوليتها في حماية مبادئ أتاتورك.

¹منال صالح، المرجع السابق، ص90.

²زيد أسامة أحمد الرحمانى، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا أثناء فترة حكم حزب العدالة والتنمية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الشرق الأوسط، 2013، ص35.

4- إجراء إنتخابات 1983:

مع عودة الحياة السياسية المدنية في تركيا بعد فترة الإنتقال¹، جرت إنتخابات نيابية عامة في 6 نوفمبر 1983، وحضيت هذه الإنتخابات مشاركة ضخمة من الناخبين إذ بلغت نسبة الناخبين 92.27 من مجموع من لهم حق الإنتخاب².

سمح للإشتراك في الإنتخاب 3 أحزاب فقط، رغم ظهور 15 حزب آخر لكن تم حصر المشاركة في الإنتخابات للأحزاب المؤهلة والمتوفرة لشروط بنود قانون الأحزاب التي أقرها دستور 1982³.

الأحزاب المسموح لها بدخول الإنتخاب هي كالتالي⁴:

- 1- حزب الديمقراطية الوطنية: الذي حضى بدعم العسكريين والجنرالات المتقاعدين.
 - 2- حزب الشعب: الذي كان قائده نجدت غالب ويمثل الجناح الأتاتوركي في حزب الشعب الديمقراطي.
 - 3- حزب الوطن الأم: بقيادة تورغوت أوزال الذي إطلع بتطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي عامي 1979-1980 وأصبح رئيس للمالية والإقتصاد في ظل حكم الدستور.
- كان لمساندة الجيش لحزب الديمقراطية الوطنية ولحزب الشعب بدرجة أقل ، توجه أصوات الراغبين في عودة الديمقراطية وخروج الجيش من الحياة السياسية إلى حزب أوزال⁵، وبالتالي نتائج الإنتخابات كالتالي:

¹ منال صالح، المرجع السابق، ص92.

² طارق عبد الجليل، المرجع السابق، ص131.

³ روجن أوين، المرجع السابق، ص302.

⁴ رضا هلال، المرجع السابق، ص144.

⁵ رضا هلال، المرجع نفسه، ص145.

حصل حزب الوطن الأم على نسبة (45.15) بالمئة مقعد وبأغلبية، مقابل حصول الحزب الشعبي على نسبة (30.46) و (117) مقعد، أما الحزب الديمقراطي الوطني فقد نال نسبة 23.27 بالمئة و 71 مقعد (ينظر الملحق رقم 10)، وعد ذلك مؤشر واضح لدعم الشعب التركي السياسيين المدنيين من خلال تصويتهم لحزب أوزال بدل دعمهم للأحزاب العسكرية¹.

أحدثت نتائج الإنتخابات صدمة للمؤسسة العسكرية حيث فاز حزب الوطن الأم بالمركز الأول، فقد كان رئيس الجمهورية كنعان إيفرين قد دعا الناخبين خلال الخطاب الذي بثته قناة التلفزيون التركي قبل يوم من موعد الإنتخابات إلى عدم إعطاء أصواتهم إلى حزب الوطن الأم، أما الصدمة الثانية قتمثلت في الهزيمة المنكرة التي تعرض لها الحزب الديمقراطي القومي في هذه الإنتخابات، فقد كانت المؤسسة العسكرية قد أعدت هذا الحزب ليكون خلفا لها في السلطة ولكن في شكل مدني، فإذا به يتبوأ المركز الثالث في الإنتخاب².

وعلى ما يبدو أن فوز حزب الوطن الأم قد جاء لإستثماره للقواعد الجماهيرية للأحزاب المنحلة قبل الإنقلاب، التي لم تستطع الأحزاب الجديدة التي إنبثقت عنها أن تدخل الإنتخابات، فإنضمت هذه الجماهير تحت لواء حزب الوطن الأم وحققت له الأغلبية في البرلمان³.

أما فيما يخص الأحزاب السياسية الأخرى التي لم تتأهل للمشاركة في انتخابات 1983 هي حزب الطريق الصحيح الذي تأسس في 23 جوان 1983 بزعامة "حسام الدين جندروك" وهو من أحزاب اليمين الوسط ووريث حزب العدالة، والحزب الثاني حزب الرفاه الذي تأسس في 19 جويلية 1983 بزعامة علي تأسيس تركمان وهو حزب ذو ميول إسلامية يمكن وصفه بوريث حزب السلامة الوطني المنحل، وعلى ما يبدو إن فوز حزب الوطن الأم في حقيقته يعود إلى

¹ عمرو الشويكي، الإسلامية التركية من الرفاه إلى العدالة والتنمية، ط4، دار المسبار، (د-ب)، 2012، ص68.

² طارق عبد الجليل، المرجع السابق، ص131.

³ طارق عبد الجليل، المرجع نفسه.

دعم وتأييد القاعدة الإسلامية من جماهير حزب السلامة الذي إعتد عليه أوزال وحزبه إلى حد كبير لا سيما وأن أوزال وشقيقه قورقورت وكما هو معروف كانا من أعضاء الطريقة النقشبندية¹ وحزب السلامة الوطني فضلا عن ذلك حظي بدعم الأحزاب اليمينية التي فرض عليها الحظر مثل حزب العدالة والحركة القومي²

عمد أوزال إلى إرضاء تلك الفئات من خلال دعمه للرأسمالية الصناعية الكبيرة والمتمثلة بحزب العدالة وأصحاب المشاريع الصغيرة أنصار حزب السلامة الوطني وعمل على إحتواء أصحاب النزعة اليمينية المتطرفة والمتمثلة بحزب الحركة القومي، وتأسيسا على ذلك أصبح تورغوت أوزال رئيسا للوزراء (1983-1987) ورئيسا للجمهورية التركية العلمانية (1987-1989)³، ويعتبر أول رئيس يؤدي مناسك الحج، ويشارك بانتظام في صلاة الجمعة⁴، كما ساهمت الإصلاحات التي جاء بها إلى تقوية دور الجماعات الإسلامية، كما أضعفت الإصلاحات سيطرة الدولة على الإقتصاد⁵.

¹ الطريقة النقشبندية: تعد من الطرق الصوفية التي قامت بدور كبير إبان الدولة العثمانية، مؤسسها الحقيقي هو محمد بهاء الدين نقشبند (1791-1381)، ولد في إحدى قرى بخارين سمي بهذا الإسم نسبة إلى حرفة التطريز التي كان يحترفها، وقد ظهرت الطريقة النقشبندية في بدايتها على شكل ثورة ألغت مظاهر وتقاليد التصوف القديم من ذكر وخلوة وكرمات، وتغلغلت النقشبندية في الأناضول لأول مرة في القرن الخامس عشر ميلادي وانتشرت بين الأكراد بشكل كبير، كما ركزت النقشبندية أيضا على بناء الفرد من الداخل من خلال ربطه بتعاليم الطريقة ودمجه في نشاطاتها الدينية الإقتصادية والإجتماعية. أنظر: سعد عبد العزيز مسلط، الطرق والجماعات الصوفية ودورها في صنع القرار السياسي في تركيا، في، مجلة كلية العلوم الإسلامية، المجلد 2، العدد 4، العراق، 2009، ص78.

² منال صالح، المرجع السابق، ص93.

³ منال صالح، المرجع نفسه.

⁴ حسون جاسم، المرجع السابق، ص80.

⁵ أنجيل راباس وواف وستيفن لارابي، صعود الإسلام السياسي في تركيا، تر: إبراهيم عوض، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2015، ص84.

مع إنتهاء الإنتخابات العامة 1983، وما أسفرت عنه من نتائج بدأت مرحلة جديدة في الحياة السياسية التركية، فقد إنتهت فترة الحكم العسكري التي بدأت مع إنتقال 12 سبتمبر 1980 وبدأت السلطة المدنية المنتخبة تمارس مهامها في إدارة البلاد، والسعى نحو إقامة حياة ديمقراطية مدنية رغم الأطر الدستورية والقانونية الجديدة التي خلفتها إدارة الحكم العسكري بعد تركها الإدارة المباشرة للبلاد .

خامسا:ردود الفعل الداخلية والخارجية على الإنتقال

1-ردود الفعل الداخلية:

أيد الشعب التركي بكل فئاته هذا الإنتقال وذلك من أجل إعادة الأمن والإستقرار الداخلي بعد إنتشار ظاهرة الإرهاب والإغتيالات السياسية، والتي بدأت تهدد البلاد وتجربها نحو حرب أهلية¹، حيث تنفس الأتراك الصعداء لدى سماعهم نبأ الإنتقال وإرتاحت أعصابهم، فالأمر الذين كانوا ينتظرونه منذ ثلاث سنوات قد حدث وأصبح بإمكانهم أن يسيروا في الشوارع والأزقة ليلا وهم مطمئنون على أرواحهم وأرواح عائلاتهم دون أن يمسهم إرهابي يساري أو يميني متطرف²، فقبولهم للإنتقال العسكري كان سببه سوء الأحوال والظروف التي واكبتها تركيا مؤخرا وإعتقاد منهم بأن المفر الوحيد من الواقع المرير هو التدخل العسكري³

كما أيد الإنتقال الرأسماليين وتجار وصناعيين والذين تضررت مصالحهم بسبب تفشي الإرهاب والعنف، فهو يعتبر بمثابة ضربة للنقابات العمالية والإتجاهات اليسارية، كما أنه ضربة

¹نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع السابق، ص176.

²خضير البديري، المرجع السابق، ص378.

³خضير البديري، المرجع نفسه..

قاسمة للأحزاب التي أوقفت عن العمل وزج بعض زعمائها في السجون والتي عادت إلى مزاوله نشاطها بعد مدة زمنية¹.

أما ردة فعل الإنقلاب في أوساط السياسيين فقد كانت متفاوتة، فبينما أعتبر رئيس حزب الشعب الجمهوري بولنت أجغيت هذا الإنذار تدخلا من الجيش في السياسة وخروجا على الأصول الديمقراطية للحكم².

أما سليمان ديميريل فكان موقفه إيجابي ، وذلك من خلال موافقته على المبادئ الأساسية التي تضمنها الإنذار، وهي وقف التناحر الحزبي وتأليف حكومة إتحاد وطني لوقف الإرهاب والفوضى، كما وافق على المقترحات الإصلاحية والتي بلغت 60 بند، فهذا الإنقلاب حضي على رضا ودعم شعبي رغم عدم رغبة الشعب التركي في البقاء تحت الحكم العسكري لفترة طويلة³.

2-ردود الفعل الخارجية:

وعلى الرغم من أن الإنقلاب أثار قلق حلفاء تركيا الغربيين الذين يأملون توثيق العلاقة معها عندما تكرر نفسها لبناء المؤسسات الديمقراطية وتضاعف هذه العلاقة عندما يجدوا أن الحكومة التي إنتخبت ديمقراطيا قد أزيحت عن السلطة بالقوة ، مع هذا حظي الانقلاب بإرتياح أمريكي بفعل تداعيات إغلاق القواعد الأمريكية في إيران على أثر الثورة الإسلامية فيها عام 1979، إذ تعد تركيا قاعدة متقدمة على غرار إيران لا تقل عنها أهمية من حيث القوة البشرية والإستراتيجية فضلا عن كونها الجناح الجنوبي الشرقي لحلف الناتو وتمثل خطا دفاعيا للغرب، والنافذة المطللة على الإتحاد السوفياتي والشرق الأوسط⁴، خاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكنها التقريط

¹خضير البديري، المرجع نفسه

²مصطفى الزين، المرجع السابق، ص372.

³منال صالح، المرجع السابق، ص84.

⁴منال صالح، المرجع نفسه.

بالموقع الإستراتيجي لتركيا (ينظر الملحق رقم 11) لتواجد قواتها العسكرية على الأراضي التركية ولأهميتها المتميزة¹، فتورط الو م أ لم يقتصر على الترحيب الحار بالإنقلاب من خلال إعلان ترحيبها على لسان الناطق بإسمها باول هانس بتقرير على ما ستكون عليه سياسة تركيا من خلال حكم العسكر وإعادة العمل على الدستور الجديد فقط، فقد تم التخطيط للإنقلاب بتواطؤ وربما بدعم مباشر من وكالة المخابرات الأمريكية والحصول على المساعدات منها ، والدليل على ذلك هو تصريح المتحدث الرسمي بلسان وزارة الخارجية الأمريكية: "إن واشنطن كانت على علم مسبق بالخطوة الانقلابية"².

أما موقف العراق من الإنقلاب ،فقد لقيت رسالة الرئيس صدام حسين إلى الجنرال التركي كنعان إيفرين إهتماما واسعا بعد إندلاع الحرب العراقية الإيرانية وإعلان العراق عن إستمرار ضخ النفط في تركيا ، وهذا إنما يدل على تأييدها للإنقلاب³.

نستنتج مما سبق أن الإنقلاب العسكري الثالث الذي حدث في تركيا العلمانية، هو من أكبر الإنقلابات العسكرية التي شهدتها الساحة السياسية في تاريخ الجمهورية التركية، من حيث تأثيره في إعادة ترسيم حدود العمل السياسي والحزبي والمؤسسي وهي الأكثر ترسيخا داخل السلطات الدولة التشريعية التنفيذية القضائية، ووضع دستور خلال فترة حكم عسكري التي إمتدت طيلة ثلاث سنوات 1980-1982 والذي مازال معمول به حتى الآن في تركيا الذي تم وصفه من قبل السياسيين أنه عسكرة للدولة والمجتمع.

¹خضير البديري، المرجع السابق، ص344.

²منال صالح، المرجع السابق، ص84.

³نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع السابق، ص177.

الخطاتمة

في ختام هذه الدراسة التي تناولت من خلالها ظاهرة الانقلابات العسكرية في تركيا خلال (1960-1980) خرجت بجملة من الإستنتاجات وهي:

- إن تاريخ تركيا المعاصر لا يمكن دراسته بدون الرجوع للمؤسسة العسكرية إذ أن الجيش كان حاضرا وبقوة في الحياة السياسية التركية منذ أيام أتاتورك، الذي كان يتحرك كلما شعر أن ثمة تراخي في الإبتعاد عن إرث أتاتورك ومبادئه، وهذا الشيء مقرر في الدستور التركي وهو حق للحفاظ على مرجعية أتاتورك وهذا ما إتخذه العسكريون كحجة دستورية تبيح لهم التدخل في السياسة في أي وقت بحجة أن أعمال الحكومة تهدد العلمانية ومبادئ أتاتورك .

- لا يمكن إعتبار المؤسسة العسكرية مجموعة من الضباط والجنود الذين يراقبون الوضع السياسي ويدبرون الانقلابات، بل هي القوة الإقتصادية والإجتماعية التي تهتم بالشأن العام غير العسكري ولديها من الخطط والبرامج ما تسعى جاهدة لأجل تنفيذه، ومع وجود تحدي لسلطة الجيش وهيمنته تصبح كفة خطر الانقلاب العسكري هي المرجحة.

- إن هناك تعقد وإشتباك الصلاحيات وتداخلها ما بين المؤسستين المؤسسة العسكرية والمؤسسة السياسية (المدنية) وكأنما للمؤسسة السياسية خطوط حمراء لا يمكن تجاوزها، وإذ تجاوزتها إضطرت المؤسسة العسكرية لتدخل وتحمل زمام المسؤولية في إدارة البلاد، وكذا تحسس المؤسسة العسكرية من أي موقف إسلامي أصولي متشدد أو إنفصالي كردي قد يهددان المبادئ العلمانية القائمة عليها الدولة التركية، لذا فمن المتوقع مستقبلا أن تهيمن المؤسسة العسكرية على المؤسسة المدنية في الدولة وتتخذ قرارات مصيرية دون الرجوع إليها.

- عاشت تركيا خلال المدة (1960-1980) حدوث ثلاث إنقلابات عسكرية بمعدل إنقلاب لكل عشرة سنوات تباينت في مجرياتها ونتائجها ودرجة دمويتها رغم التشابه الكبير في دوافعها، وبها يمكن إعتبار الجيش له خاصية منفردة عن بقية الجيوش في العالم.

- إن منبت الانقلابات العسكرية في تركيا هو الشرخ الواضح بين الساسة والجيش واستقلالية المؤسسة العسكرية في العديد من النواحي.

- جميع الانقلابات العسكرية في تركيا لها هدف واحد، فالإنقلاب على الخلافة عام 1924 وعلى حكومة مندريس عام 1960 وعلى حزب النظام الوطني عام 1971 والإنقلاب الأخير عام 1980 في موضوع الدراسة كلها كانت لها هدف واحد لخصته التغييرات الجذرية التي أحدثها الإنقلاب الأول، أي كلما إبتعدت الحياة السياسية عن الخط الذي رسمه أتاتورك قام الجيش بالإنقلاب لإعادة تركيا إلى نفس الخط، هذه قاعدة يسير عليها الجيش التركي منذ أن عين نفسه حارسا للعلمانية التي أرسى دعائمها مصطفى كمال أتاتورك.

- حدث أول إنقلاب في تاريخ الدولة التركية الحديثة عام 1960 الذي كان متطرف في قراراته خاصة فيما يتعلق بإعدام العديد من مسؤولي الحكم في تركيا وهذه حالة إستثنائية لم تتكرر في الانقلابات التالية.

- إن الإنقلاب الثاني في تركيا عام 1971 والذي عرف بإنقلاب المذكرة، حيث قدمت مذكرة للسياسيين لتتحي على السلطة نظرا لسوء الأوضاع في تركيا، إذ أعلنت القوات المسلحة التركية أن تدخلهم جاء ليحبط محاولة قلب السلطة السياسية في البلاد، وإقامة حكم عسكري على غرار إنقلاب 1960، وذلك من طرف عدد من الضباط ذوي الرتب المتوسطة.

- كان الإنقلاب الثالث في تركيا عام 1980 من أشهر الانقلابات العسكرية لما تبعه من قمع دموي أشد من سابقه إذ وصف قائد الإنقلاب كنعان إيفرين من طرف الصحف التركية آنذاك على أنه أصبح رمز هيمنة الجيش على مقدرات السياسة طيلة عقود من الزمن.

- كان لنشوء الحكومات الإنتلافية هي السمة البارزة وراء كل إنقلاب، التي كانت معظمها تتصف بالعجز والضعف عن تنفيذ برامجها وأهدافها أو القيام بمهامها السياسية و الإدارية، لاسيما وأنها تعاني من أزمات كبيرة حادة سواء كانت سياسية إقتصادية إجتماعية.

- مازالت تركيا تعيش حتى الآن حالات التداخل والصراع ما بين القوات المسلحة وطموحاتها السياسية، وبين المؤسسة السياسية وأحزابها، وظل الصراع بين هذه الأحزاب قائما بين أطرافه الثلاثة الجيش الإسلامي العلمانيين، ويمكن التساؤل هنا: هل مازالت وتيرة الانقلابات العسكرية فكرياً مسـا تركيياً مسـا تمرة

الملاحق

-ملحق (01) : أنماط الانقلابات والتدخلات العسكرية في تركيا (1960-1971-1980)

السنة	نمط التدخل العسكري	الأدوات، نمط نظام الحكم
1960	تدخل عسكري مباشر	القوات المسلحة، حكم عسكري مباشر، مؤقت
1971	تدخل عسكري بمذكرة موجهة للسياسيين	انقلاب "الفيتو" أو انقلاب أبيض، حكم عسكري مباشر، مؤقت
1980	إنقلاب عسكري مباشر	القوات المسلحة، حكم عسكري مباشر، طويل نسبيًا

ملاحظة: إنقلاب "الفيتو" هو انقلاب بوسائل "غير عسكرية" أي باستخدام الضغوط السياسية المباشرة (توجيه مذكرات تحذيرية مثلا).

المصدر: عقيل محفوظ: المرجع السابق، ص 135.

- الملحق رقم (02) : جدول يوضح الحكومات التركية من 1960-1980.

إسم رئيس الحكومة	تاريخ التولية	تاريخ الإستقالة
عدنان مندريس	1957-11-25	1960-05-25
جمال جورسيل	1960-05-30	1961-01-05
جمال جورسيل	1961-01-05	1961-11-20
عصمت اينونو	1961-11-20	1962-06-25

الملاحق

1963-12-25	1962-06-26	عصمت اينونو
1965-02-20	1963-12-25	عصمت اينونو
1965-10-27	1965-02-20	سعاد خيرى اغوبلو
1969-11-03	1965-10-27	سليمان ديميريل
1970-03-02	1969-11-03	سليمان ديميريل
1971-03-12	1970-03-06	سليمان ديميريل
1971-12-11	1971-02-11	نهاد ابريم
1972-05-22	1971-12-11	نهاد ابريم
1973-04-15	1972-5-22	فريد ملن
1974-01-27	1973-04-15	نعيم تالو
1974-11-17	1974-01-27	بولنت اجاويد
1975-03-31	1974-11-17	سعدى ارماك
1977-06-21	1975-03-31	سليمان ديميريل
1977-07-21	1977-06-21	بولنت اجاويد
1978-01-05	1977-07-21	سليمان ديميريل
1979-11-12	1978-01-05	بولنت اجاويد
1980-09-12	1979-11-12	سليمان ديميريل

المصدر: نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع السابق، ص188.

- الملحق رقم (03) : صورة توضح رؤساء الجمهورية التركية



إسماعيل إنولوي .
1966-1961



جلال بايار .
1960-1951



فهمي كورال .
1950-1938



كنعان المبرين .
1989-1982



فخري كوكا .
1980-1973



سوليمان دميرال .
1973-1966

المصدر: محمد الطحان، المرجع السابق، ص 188.

- الملحق رقم (04) : جدول يوضح رؤساء الجيش التركي 1960-1980

رؤساء الأركان	الفترة
الفريق الأول روستو اردلهان	1960-1958
الفريق الأول جمال جورسيل	من مارس 1960 إلى جوان 1960
الفريق الأول رجب كومبيلا	من جوان 1960 إلى أوت 1960
الفريق الأول جودت صوناي	1966-1960
الفريق الأول كمال طورال	1969-1966
الفريق الأول ممدوح طاغماق	1972-1970
الفريق الأول فاروق كولر	1973-1972
الفريق الأول سميح ستكر	1978-1973
الفريق الأول كنعان ايفرين	من مارس 1978

المصدر: نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع السابق، ص 185.

- الملحق رقم (05) : صور توضح قادة الإنقلاب 1960-1980



1980 كنعان ايفرين قائد إنقلاب

جمال كورسيل قائد إنقلاب 1960

المصدر: مصطفى محمد الطحان، المرجع السابق، ص ص 201-306

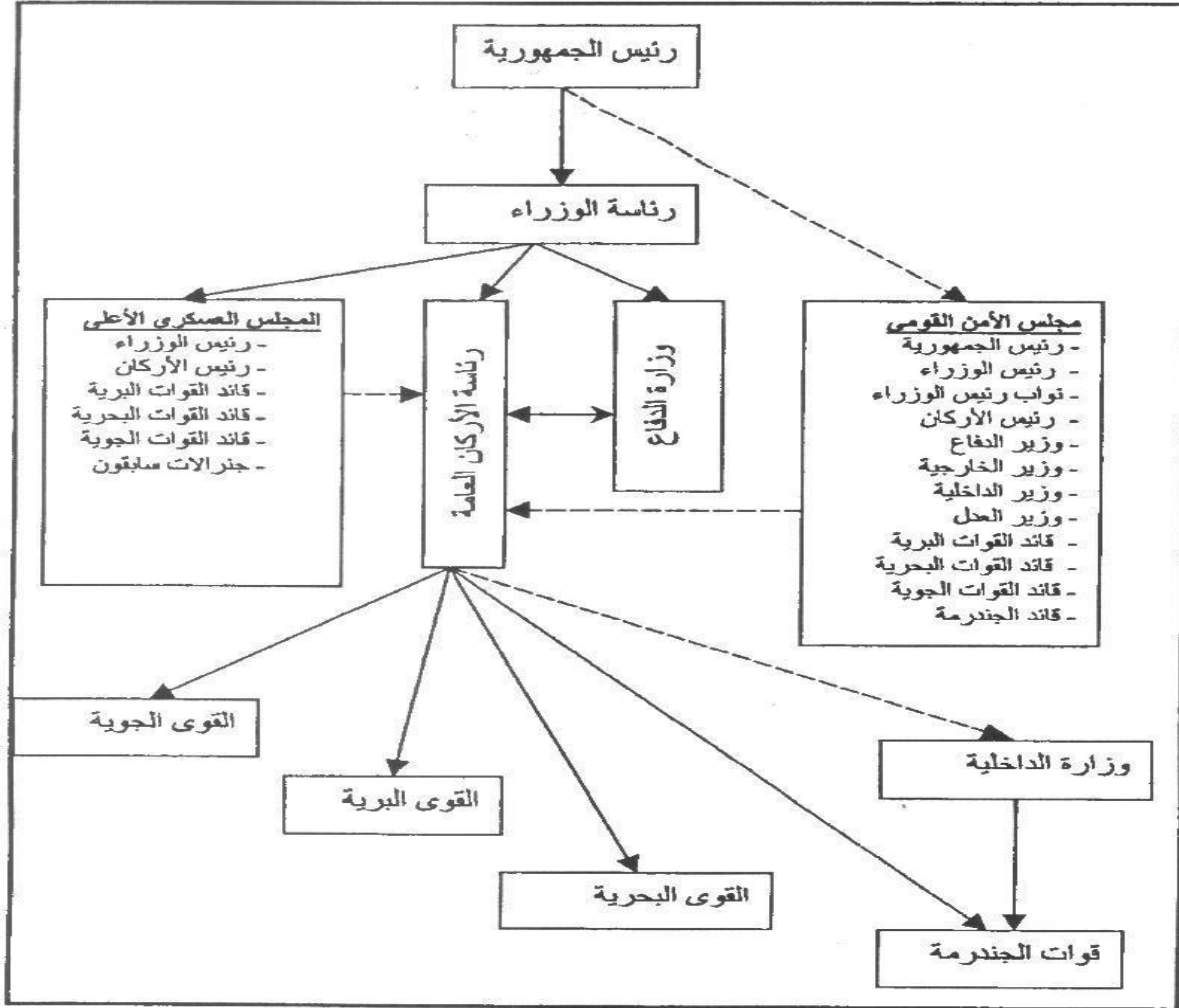
- الملحق رقم (06) : جدول يوضح نتائج الإنتخابات العامة 1961.

الحزب	مقاعد الجمعية العامة	النسبة المئوية	مقاعد مجلس الشيوخ	النسبة المئوية
العدالة	158	35.1	70	46.7
الشعب الجمهوري	173	38.4	36	24.0
الأمة الجمهوري	/	/	/	/
القوميين	54	12.0	16	16.7
تركيا الجديدة	65	14.5	28	18.6
المستقلون	/	/	/	/

المصدر: نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المرجع السابق، ص73.

- الملحق (07) : مخطط تمثيلي يبين موقع المؤسسة العسكرية في تنظيم الأمن القومي

والنظام السياسي



المصدر : عقيل محفوظ، المرجع السابق، ص 158.

- الملحق رقم (08): نجم الدين أريكان.



المصدر: مصطفى محمد الطحان: المرجع السابق، ص 259.

الملحق رقم (09) : جدول يوضح نتائج الإنتخابات العامة 1973.

النسبة المئوية	عدد المقاعد في البرلمان	الحزب
33.3	186	الشعب الجمهوري
29.8	149	العدالة
11.8	48	السلامة الوطني
11.6	45	الديمقراطي
5.3	13	الثقة القومي

المصدر: منال صالح، المرجع السابق، ص51.

الملحق رقم (10) : جدول يوضح نتائج الإنتخابات العامة 1983.

النسبة المئوية	عدد المقاعد	النسبة المئوية	الحزب
53	212	45.15	الوطن الأم
29	117	30.46	الحزب الشعبي
17.5	71	23.27	الديمقراطي الوطني
/	/	1.12	المستقلون

المصدر: منال صالح، المرجع السابق، ص 93.

- الملحق رقم (11): خريطة تركيا.



source : Zanotti Jim: **Turkey background and us relations**, Usa ,Congressional research service, 2015, P3, Cited in: http://www.fas.org/crs/midiast/k_41368.pdf .

12.02.2016, 11:32.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب باللغة العربية:

- 1- أتاتورك مصطفى كمال ، الرجل الصنم (مصطفى كمال أتاتورك حياة رجل ودولة) ،ترجمة مصطفى عبد الله عبد الرحمن، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- 2- آرات يسيم ،الإسلام والديمقراطية الليبرالية في تركيا - النساء الإسلاميات في معترك السياسة - ، ترجمة: منى محسن الصاوي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2013.
- 3- ارمسترونج، الذئب الاغبر مصطفى كمال أتاتورك، دار لهلال، مصر، 1952.
- 4- أوين روجن ، الدولة والسلطة والسياسة في الشرق الأوسط، ترجمة عبد الوهاب علوب، ط1، المجلس الأعلى للثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.
- 5- البديري خضير ، التاريخ المعاصر لإيران وتركيا، العرف للمطبوعات، بيروت، 2015.
- 6- بطرس سمعان ، العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين، ط2 ، مكتبة الأنجلو المصرية، 1980م.
- 7- البلعاوي فتحي بشير ، حياة مصطفى كمال أتاتورك ودوره في هدم الخلافة الإسلامية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.
- 8- التركي طارق زياد ، السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية -عثمانيون جدد أم علمانية مؤمنة - ، مؤسسة الوراق للنشر ، عمان ، 2013.
- 9- تورال ناظم، التحول الديمقراطي في تركيا، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلوماتن القاهرة، 2012.

- 10- جكيب محمد، أشواق النهضة والانبعث قراءات في مشروع الأستاذ فتح الله كولن، دار النيل للطباعة والنشر ، القاهرة، 2013.
- 11- جلول محمد زاهد ، التجربة النهضوية التركية (كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم، دار وجوه للنشر والتوزيع ،بيروت، 2013.
- 12- حلمي مصطفى ، الأسرار الخفية وراء إلغاء الخلافة العثمانية، دار الكتب العلمية، بيروت، 2004.
- 13- الخراشي سليمان بن صالح ، كيف سقطت الدولة العثمانية؟ دار القاسم للنشر، الرياض، 1420هـ.
- 14- خانكي بك عزيز، ترك وأتاتورك، المطبعة المصرية، مصر، 1995.
- 15- دانييلوف فلاديمير ايفانوفيتش ، الصراع السياسي في تركيا الاحزاب السياسية والجيش، ترجمة يوسف الجهماني، دار حوران للطباعة والنشر، دمشق، 1999.
- 16- درويش هدى ،حقيقة يهود الدونمة في تركيا (وثائق جديدة)، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الزقاريق، مصر، (د -س).
- 17- دني إيمان،الدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014.
- 18- راباس انجيل وواف و لارابي ستيفن ، صعود الإسلام السياسي في تركيا، ترجمة إبراهيم عوض، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2015.
- 19 - روبنس فيليب، تركيا والشرق الأوسط، تر: ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، القاهرة، 1993.

- 20- الزبيدي كريم مطر حمزة ، سياسات الولايات المتحدة تجاه تركيا، دار الرضوان، عمان، 2012.
- 21- زيدان جرجي ، الانقلاب العثماني، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2012.
- 22- الزين مصطفى ، نائب الاناضول، ط1، رياض الريس للنشر، قبرص، 1991.
- 23- السرجاني راغب ، قصة أردوقان، ط4، أقلام للنشر والتوسيع والترجمة، القاهرة ، 2011.
- 24- شاکر محمود ، التاريخ الإسلامي التاريخ المعاصر (تركيا 1342-1409، 1924-1989)، ط2، الكتب الإسلامي، بيروت، 1996.
- 25- شاکر محمود ، تركية، ط7، المكتب الإسلامي، بيروت، 1988 .
- 26- الشويكي عمرو ، الإسلامية التركية من الرفاه إلى العدالة والتنمية، ط4، دار المسبار، (دب)، 2012.
- 27- الصالح منال ، نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية (1969- 1997)، الدار العربية للعلوم الناشر، بيروت 2012.
- 28- الصلابي على محمد ، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط ، مؤسسة اقرأ، القاهرة، 2005.
- 29- الطحان مصطفى محمد ، تركيا التي عرفت من السلطان الى نجم الدين أربكان، ج2، الكويت، 2007.

- 30- عبد الجليل طارق ،العسكر والدستور في تركيا، ط2، دار النهضة مصر للنشر، مصر، 2013.
- 31- العزام عبد الله ، المنارة المفقودة، ط1، مركز شهيد عزام، الإعلامي للنشر والتوزيع، (د-س) (د-ب).
- 32- علي عثمان ، حزب العدالة والتنمية في تركيا والمسألة الكردية، مطبعة المنارة ، (د-ب)، 2013.
- 33- الكلوب يوسف ، تركيا بين الشرق والغرب -قراءات في السياسة الخارجية تجاه أوروبا والشرق الأوسط ،مركز برق للأبحاث والدراسات،(دب)،(دس).
- 34- المحامي محمد فريد بيك ، تاريخ الدولة العثمانية العلية، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، 1994.
- 35- مسعود جمال عبد الهادي محمد ،المجتمع الإسلامي المعاصر المدخل، ، دار الوفاء للطباعة والنشر، (د-ب)، 1995.
- 36- النعيمي أحمد نوري ، النظام السياسي في تركيا، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 37- نور الدين محمد ، تركيا الجمهورية الحائرة في الدين والسياسات الخارجية، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1995.
- 38- هارفي ديفد ، الليبرالية الجديدة (موجز تاريخي)، مكتبة العبيكات، المملكة العربية السعودية، 2008.

39- هلال رضا ، السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان -الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي - ، دار الشروق، بيروت، 1999.

40- ورغي جمال ،الحركة الإسلامية التركية (معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي)، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010.

41- ياغي إسماعيل أحمد وشاكر محمود ، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر (987-1400هـ 1492-1980م)، دار المريخ، الرياض، 1995.

الكتب باللغة الأجنبية:

1-Cemalkarkas ،turky :islam and Turkey: **Islam and Laicism Between the Interests of State, Politics, and Society.**Peace Research Institute Frankfurt (PRIF)، Translation: Kersten Horn (USA) ،Germany ،2007.

2-Eric Edelman،turkey transformed And others :**the origins and evolution of authoritarianism and islamisation under the AKP** ، bipartisan policy center ،turke،2003.

3-Metin Heper and SuleTokta.**Islam, Modernity, and Democracy in Contemporary Turkey: The Case of RecepTayyipErdogan** ،BilkentUniversity Ankara, Turkey ،2003.

4-Zanotti Jim: **Turkey background and us relations**, Usa ،Congressional research service , 2015.

القواميس والمعاجم:

- 1- البعلبكي منير، معجم أعلام المورد، دار العلم للملايين، بيروت، 1992.
- 2- البعلبكي منير، المنجد في الأعلام، ط26، مطابع نصر الله دار المشرق، بيروت، 2003.
- 3- الزبيدي حسن لطيف، موسوعة السياسة العراقية، العارف للأعمال والنشر، بيروت، 2013.
- 4- مؤسسة سلطان عبد العزيز آل سعود الخيرية، الموسوعة العربية العالمية، 22-م المدروان، ط2، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، 1999.

المقالات والدوريات:

- 1- الحسنوي علي حمزة سلمان ، "ظاهرة الانقلابات العسكرية والاستيلاء على السلطة في تركيا 1960-1980"، في، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد8، العدد3، قسم التاريخ، جامعة كربلاء، العراق، 2010.
- 2- السويداني حامد محمد طه، "التيار اليساري في تركيا 1923-1980" في، مجلة الدراسات الإقليمية، قسم الدراسات التاريخية والثقافية، جامعة بابل، (د-س).
- 3- شالوخ هزير حسن ،"المجلس الوطني الكبير ودوره السياسي في تركيا 1920-1924"، في مجلة ديالى، العدد (59)، العراق، (2013).
- 4- الصائع علي عبد الواحد حسون أحمد "حكومة الحزب الديمقراطي في تركيا والتداعيات الإقليمية والدولية من الانقلاب العسكري عام 1960"، المجلد 9، العدد2، في، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، كلية التربية، جامعة القادسية، 2010.

- 5- عبد الحميد محمد حرب ، " تركيا المعاصرة والإسلام" ، في، مجلة المجتمع، ع 320 س4، الكويت ، 1976.
- 6- عبد الرزاق خالد عبد الوهاب، الصراع بين اليمين واليسار في تركيا وانعكاساتها على سياستها الخارجية 1960-1971، في، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد71، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، قسم التاريخ، (د-ب)2011.
- 7- عبد الوهاب خلود عبد الطيف و حوشان عطار عبد الأمير ،"انقلاب 27ماي 1960 ونهاية حكومة الحزب الديمقراطي في تركيا" في، مجلة كلية التربية، العدد17، كلية التربية للبنات ،جامعة البصرة، 2013.
- 8- العلوي محمد جمال الدين ، جهود الدونمة والانقلاب السياسي العثماني 1908 ، في، مجلة دراسات إقليمية ، العدد 21، جامعة الموصل، العراق، 2011.
- 9- مسلط سعد عبد العزيز ، الطرق والجماعات الصوفية ودورها في صنع القرار السياسي في تركيا، في، مجلة كلية العلوم الإسلامية، المجلد 2، العدد4، العراق، 2009.
- 10- الملحقية الثقافية السعودية في تركيا، الدليل الإرشادي للطالب والباحث السعودي في تركيا، الملحقية الثقافية السعودية في تركيا، أنقرة.
- 11- النعيمي أحمد نوري "الدور السياسي للأحزاب الإسلامية في تركيا"، في، مجلة العلوم السياسية، العددان(38-39)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، 2009.

أطروحات ماجستير ودكتوراه:

- 1-بوزيدي يحي ، السياسة الخارجية التركية تجاه الدول المغاربية بعد 2002، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية والأمن الدولي، جامعة وهران، الجزائر، 2013.
- 2-الرحماني زيد أسامة أحمد ، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا أثناء فترة حكم حزب العدالة والتنمية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية،جامعة الشرق الأوسط،2013.
- 3-صيدم فادي محمود صبري ،المعارضة السياسية في تركيا (الإسلاميون نموذجا)،رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية،جامعة الأزهر غزة،2012.
- 4-الطائي نوال عبد الجبار سلطان ظاهر ، التطورات السياسية الداخلية في تركيا (1960- 1980)، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه فلسفة في التاريخ الحديث، كلية التربية، جامعة الموصل،(2002).
- 4-لعروق حنان ، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي -دراسة حالة الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية .جامعة منتوري قسنطينة ،2015.
- 4-هجيرة عبد الجليل ، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري ، - دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ،2012.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوعات
	إهداء
	شكر وتقديم
	قائمة المختصرات
أ-خ	مقدمة
<u>الفصل التمهيدي: إنقلاب مصطفى كمال أتاتورك على الخلافة الإسلامية ونتائجها</u>	
9	أولاً: شخصية مصطفى كمال اتاتورك
13	ثانياً: أسباب إسقاط الخلافة الإسلامية
18	ثالثاً: نتائج إسقاط الخلافة الإسلامية
23	رابعاً: ردود الفعل على إسقاط الخلافة
<u>الفصل الأول: الإنقلاب العسكري الأول في تركيا العلمانية 1960</u>	
28	أولاً: بدايات التحضير للإنقلاب داخل الجيش
31	ثانياً: الأسباب الممهدة لحدوث الإنقلاب
31	1- الصراع السياسي
32	2- الصراع بين السلطة الحاكمة والجيش
36	3- التضخم الإقتصادي
39	4- الإنبعث الإسلامي
41	ثالثاً: مجريات الإنقلاب العسكري

44	رابعاً: نتائج الانقلاب
44	1- المتابعات السياسية وإعدام زعماء الحزب الديمقراطي
46	2- وضع دستور 1961
49	3- إجراء إنتخابات 1961 وإعادة السلطة للمدنيين
50	4- تشكيل مجلس الأمن القومي
51	خامساً: ردود الفعل الداخلية والخارجية على الانقلاب
<u>الفصل الثاني: الانقلاب العسكري الثاني في تركيا العلمانية 1971</u>	
59	أولاً: الوضع العام قبيل الانقلاب
59	1- التعددية الحزبية
68	2- الحكومات التركية
72	3- الوضع العسكري
73	ثانياً: الأسباب الممهدة لحدوث الانقلاب
73	1- الوضع السياسي في ظل دستور 1961
74	2- ظاهرة العنف السياسي
77	3- التضخم الإقتصادي والمشكلات الإقتصادية
78	4- ظاهرة تعدد الأحزاب
81	ثالثاً: مجريات الانقلاب العسكري
83	رابعاً: نتائج الانقلاب
83	1- تشكيل حكومة جديدة
85	2- إجراء إنتخابات 1973

88	3-تعديل دستور 1961 وحل حزب العمل التركي
92	خامسا: ردود الفعل الوطنية
<u>الفصل الثالث: الانقلاب العسكري الثالث في تركيا العلمانية 1980 .</u>	
95	أولاً:التغييرات السياسية قبيل الانقلاب
99	ثانياً: الأسباب الممهدة لحدوث الانقلاب
99	1-الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية المتدهورة
101	2-تدهور الوضع الأمني وظاهرة العنف السياسي
104	3-إنبعاث التيار الإسلامي نجم الدين أربكان وحزب السلامة الوطني
105	ثالثاً:مجريات الانقلاب العسكري
107	رابعاً: نتائج الانقلاب
107	1-إعتقال الزعماء ومسؤولي الأحزاب
109	2-تشكيل حكومة جديدة
111	3-وضع دستور 1982
115	4-إجراء إنتخابات 1983
118	خامساً: ردود الفعل الداخلية والخارجية على الانقلاب
123	الخاتمة
127	ملاحق
139	قائمة المصادر والمراجع
148	فهرس الموضوعات